علاقة

الإثبات والتفويض

بصفات رب العالمين

بسم الله الرحمن الرحيم

علاقة

الإثبات والتفويض

بصفات رب العالمين

الدكتور رضا بن نعسان معطي

تقديم

سماحة الشيخ العلامة عبد العزيز بن باز

حفظه الله

دار الهجرة للنشر والتوزيع

الطبعة السادسة
مزيدة ومنقحة
١٤١٦ هـ - ١٩٩٥م

تمنح الدار
حسم ٥٠٪ للمتبرعين

دار الهجرة للنشر والتوزيع
هاتف: ٨٩٨٣٠٠٤ (٠٣) الثقبة - ٤٧٩٢٠٥٥ (٠١) الرياض
فاكس ٨٩٥٢٤٩٦ (٠٣)
ص . ب: ٢٠٥٩٧ - الثقبة ٣١٩٥٢
المملكة العربية السعودية

مقدمة سماحة الشيخ
عبد العزيز بن عبد الله بن باز
للطبعة الخامسة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه، أما بعد:

فقد قرأت الرسالة التي ألفها الابن العلامة الشيخ رضا بن نعسان معطي، وسماها: «علاقة الإثبات والتفويض بصفات رب العالمين». فألفيتها رسالة قيمة عظيمة الفائدة، قد أوضح فيها عقيدة أهل السنة والجماعة في باب «أسماء الله وصفاته»، وأوضح بطلان ما يخالفها، ونقل فيها عن كثير من علماء السنة ما يؤيد ما ذكره.

فهي بحق جديرة بالعناية والحفظ، لما اشتملت عليه من الفوائد العظيمة والنقول المفيدة.

فجزاه الله خيراً وضاعف مثوبته، وزادنا وإياه وسائر إخواننا من العلم والتوفيق، وجعلنا جميعاً من دعاة الهدى وأنصار الحق إنه سميع قريب.

وصلى الله على عبده ورسوله نبينا وإمامنا وسيدنا

محمد بن عبد الله وعلى آله وأصحابه ومن سلك سبيله واهتدى بهداه إلى يوم الدين.

أملاه الفقير إلى الله

عبد العزيز بن عبد الله بن باز

الرئيس العام لإدارات البحوث العلمية

والإفتاء والدعوة والإرشاد

في ١٩/ ١٢/ ١٤٠٥هـ

تقديم

إن أسمى أحوال الإنسان التطلع إلى تحقيق العبودية لله رب العالمين، وإن من أهم العوامل التي تشحذ نفس الإنسان وتقوي رغبته في هذا الصدد خشية الله تعالى وخوفه وإجلاله. وهذه المعاني إنما تقوى في النفس بمعرفة الله تعالى حق المعرفة، ونحن إنما نتعرف على الله من خلال أسمائه الحسنى وصفاته العلى.

وهكذا كان حال السلف الصالح، يستلهمون المعاني العظيمة ويسطرون الأعمال المجيدة من خلال تصورهم السليم لدينهم ونيتهم الصادقة في فعلهم.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية:

«فالمؤمن يعلم أحكام هذه الصفات وآثارها وهو الذي أريد منه، فيعلم أن الله على كل شيء قدير، وأن الله قد أحاط بكل شيء علماً، وأن الأرض جميعاً قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه، وأن المؤمنين ينظرون إلى وجه خالقهم في الجنة ويتلذذون بذلك لذة ينغمر في جانبها جميع اللذات»[1].

---

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ٣٥٨).

والحقيقة إن هؤلاء الذين ليسوا على المنهج السلفي في عقيدة الأسماء والصفات، بعيدون عن تقديس الله التقديس المطلوب، وتعظيمه حق التعظيم، ذلك التقديس والتعظيم النابع من أسماء الله الحسنى وصفاته العليا التي ذكرها الله تعالى في كتابه الكريم أو ثبتت في سنة نبيه عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم.

وإلا فأخبروني عن تعظيم المأولة لمثل قوله تعالى: **﴿والأرض جميعاً قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه﴾** فلو لم تأت صفة القبضة واليد في القرآن الكريم لسارعوا إلى ردها وإلى تكذيب رواتها، لكنهم ردوها عن طريق تأويلها، فجحدوا ما وصف الله به نفسه من اليد والقبضة ولم يثبتوا ما أثبته الله لنفسه لأنه لم يخطر ببالهم من هذه الصفة إلا كل ما يتصل بالتشبيه والتمثيل فتخيلوا قبضة الجبار بأنها من دم ولحم وعصب، وإنها ذات حجم معين إلى غير ذلك من صور التشبيه والتمثيل التي أبرزها لهم الشيطان فصدهم بذلك عن الإيمان بما وصف الله به نفسه في القرآن.

بينما تجد موقف السلفي يختلف تماماً عن ذلك الموقف الجاحد والمعاند لكلام الله وكلام رسوله، فالسلفي يثبت لربه هذه الصفة مع كامل الإيمان بأن قبضته ليست كقبضة المخلوقين، لأنه قد استقر في قلبه إن الله ليس كمثله شيء.

بينما تجد المأولين لهذه الصفة قد وقعوا ابتداء في شرك التشبيه حيث شبهوا قبضة الباري بقبضة المخلوقين وهكذا فعلوا في كل الصفات التي أولوها، وهذا لون من ألوان الشرك لأن الله لا شبيه له ولا مثيل وتعالى الله وتقدس عن ذلك.

ثم وقعوا بعد ذلك في ضلال التأويل لينزهوا الله عما استقر في قلوبهم من لوثة التشبيه، وهذا المنهج قد أضعف في قلوبهم تعظيم الله بعد أن جردوه عن كثير من الصفات التي وصف بها نفسه أو وصفه بها رسوله، بل ووصل الأمر بهم إلى كراهية ظواهر آيات وأحاديث الصفات لأنهم لم يفهموا منها إلا ما وسوس به إبليس إليهم فامتلأت قلوبهم بشتى أنواع الشبه والشكوك فاستقر في قلوبهم كل ما يتصل بالتشبيه والتجسيم عند تلاوتهم لآيات وأحاديث الصفات، وقد أفصح عن ذلك إمام المعتزلة «ابن أبي دؤاد» شيخ الخليفة المأمون، حيث أشار عليه أن يغير في الآية التي كانت مكتوبة على كسوة الكعبة وهي قوله تعالى: ﴿**ليس كمثله شيء وهو السميع البصير**﴾ فيحذف كلمة السميع والبصير، ويثبت بدلاً منها «العليم الحكيم».

فنسأل الله تعالى سلامة الإيمان، وأن يصون قلوبنا من مرض الشبهات وأدران الأهواء، وأن يرزقنا مزيداً من اليقين لنزداد له تعظيماً وتقديساً وتسليماً، فسبحانه لا نحصي ثناء عليه كما أثنى هو على نفسه.

فكما سلمت لله تعالى في أفعاله وإن غابت عنك حكمتها فلا بد من التسليم له في باب الأسماء والصفات لتظفر بآثارها وغايتها، وإياك أن تجعل من قصور عقلك مفتاحاً لتلف عقدك، فإن هذه والله مضائق ضل فيها كثير وما ثبت فيها إلا أقل من القليل من الذين حققوا معنى الاستسلام وألقوا بالشبه الإبليسية تحت الأقدام ونسبوا الجهل إلى النفوس وعظموا المروي والنصوص، فإن هذا والله درب السلامة وطريق الاستقامة والموفق من لذلك وفقه الله، والشقي من أعرض عن ذلك وآثر اتباع هواه.

وكل من تكلم في العقيدة بأسلوب كلامي بحت يلحقه نصيب من ذم السلف للمتكلمين، ومحاولة التفريق بن متكلمي أهل السنة ومتكلمي المعتزلة، وإيهام أن متكلمي السنة لا يتوجه إليهم ذم السلف ونقدهم لعلم الكلام، أمر مرفوض، لأن النصوص التي جاءت عن السلف الصالح في هذا الصدد واضحة تماماً، فقد تناولت أشخاصاً بأعيانهم، وكتباً بأسمائها وهؤلاء الأشخاص وتلك المؤلفات تعد من الاتجاه السني، فالحارث بن أسد المحاسبي وعبد الله بن سعيد بن كلاب والشهرستاني والجويني والغزالي والرازي وعشرات من الأسماء غير هؤلاء الذين يعدون من جلة متكلمي أهل السنة، فقد رد عليهم علماء السلف الصالح، وحذروا من مؤلفاتهم التي مزجت بفكر كلامي، والردود عليهم معروفة ومواقف علماء السلف الصالح منهم محفوظة ومدونة يعرفها أهل العلم.

وأكبر صفعة توجه لهؤلاء الذين يروجون لهذا الإيهام المتعمد، هو المواقف الحاسمة لكبار المتكلمين وفحولهم عندما تراجعوا عما كانوا عليه من أسلوب كلامي واعترفوا بأنهم لم يستفيدوا من هذا العلم غير المزيد من الحيرة والتردد والشكوك وكان آخر أمر أحدهم أنه تمنى الموت على دين العجائز البعيد كل البعد عن شكوك المتكلمين وشبههم التي تفسد صفاء القلوب وتكدر نقائها، فهل بعد تراجع كبار المتكلمين وفحولهم وما أبانوا به عن وهاء الفكر الكلامي المضطرب، تجدي مثل هذه المحاولات الصغيرة المفتعلة التي تقوم بمهمة مَكْيَجَةِ الفكر الكلامي ذي الوجه الشاحب، وترقيع التلف الذي يكتنفه فالإنصاف الإنصاف يا هؤلاء...

كما يجب أن يعلم أن هناك حقيقتان لا بد أن تكونا متحققتين في قلب كل مسلم لتسلم عقيدته في باب الأسماء والصفات:

أولاهما: إثبات تلك الصفات لأنها وردت في الكتاب والسنة فقد صار مصدرهما الوحي، لأن هذا الإثبات لها هو لازم الإيمان والثانية هي الاعتقاد الجازم بأن الله تعالى ليس له شبيه ولا مثيل فيما يتصف به من تلك الصفات وهذا أيضاً تحقيق لقول الله تعالى: ﴿**ليس كمثله شيء**﴾.

وإن الانطلاق من هاتين القاعدتين في باب الأسماء والصفات هو المسلك الصحيح والمنهج السليم وبه يتحقق الاتباع الكامل والانقياد الحق والاستجابة الواعية لما قاله الله تعالى في القرآن أو نطق به النبي عليه السلام، وإن أي مساس بهاتين القاعدتين يوصل إلى انحراف خطير في فهم أخطر قضية من قضايا الاعتقاد في باب أسماء الله وصفاته.

إذ الانحراف عن الإثبات يقود إلى التعطيل ويؤدي إلى التكذيب ويولد الجرأة في الحكم على ما قاله الله وقاله رسوله ﷺ بالمعارضة والمدافعة والرد ونصب الشبه والأقيسة فلا يقبل القلب بعد ذلك الإيمان بالصفة كما جاءت في الكتاب والسنة.

كما أن الانحراف عن قضية التنزيه يؤدي كذلك إلى الوقوع في أوحال التشبيه ووساوسه المردية وصوره المهلكة. ولذلك كان أسلم الناس عقيدة من حقق هذين الأصلين وطبق تلك القاعدتين فأثبت الصفات جازماً واعتقد حازماً أيضاً عدم مشابهتها

لا من قريب ولا من بعيد لصفات المخلوقات، لأن إثبات ظاهر وجود الله تعالى لا يمكن أن يرقى إليه شك في أن يشبه وجود غيره فهكذا يتعامل مع سائر صفات الله تعالى لأن ظاهرها هو قول الله تعالى: ﴿**ليس كمثله شيء**﴾ فهي إذن لا تشبه صفات غيره ولا يمكن حتى أن يخطر ذلك ببال من يثبت الصفات، ويتعزز اليقين بعد ذلك بمعرفة أن سلف هذه الأمة كان هذا مسلكهم في هذه القضية فوقع هؤلاء في ضلالتين: أولاهما، أنهم ظنوا بأن نصوص الكتاب والسنة ـ التى أثبتت تلك الصفات ـ ترمي إلى التشبيه وتوصل إلى التمثيل، فالتمسوا المخرج لذلك عن طريق تأويل تلك النصوص فجاؤوا بالضلالة الثانية، ودفعهم إلى ذلك التكبر والتعالم على تلك النصوص فخاضوا في ردهات الباطل خوضاً فانتقص إيمانهم بقدر ما تجرأوا به على كلام ربهم، وكانت تلك التأويلات الجديدة لتلك النصوص بمثابة صفات جديدة لله زينها لهم الهوى زعموا أنها مراد الله تعالى من تلك النصوص، فكان إيمانهم بصفات أثبتتها عقولهم وأهواؤهم ولم تثبتها نصوص الكتاب والسنة فكانت النتيجة أنهم لم يثبتوا لله ما أثبته لنفسه من صفة، وتجرأوا فاخترعوا لله صفات جديدة وطالبوا المسلمين بأن يعتقدوها ويثبتوها لربهم.

بينما من كان على منهج السلف الصالح فإنه آمن بالصفة إذ أثبتها وآمن بأن هذه الصفة ليس فيها أي مشابهة أو مماثلة لصفات المخلوقين فحقق الإيمان ثانية بأن الله ليس كمثله شيء.

وهذه الرسالة قد نفع الله بها وبارك فيها وكم فرح بها إخوة لم تتلوث عقائدهم بكدر المنطق ورطنة الكلام وهجين الفكر، أخوة هداهم الله تعالى لأقوم سبيل وخير صراط، فلم تلتفت

قلوبهم إلى ذلك العوج البغيض الذي لا يزال البعض يراه أس الجادة ومهيع الصواب.

إن هذه الرسالة قد تركت والحمد لله أثراً طيباً حتى في نفوس أولئك الذين نشؤوا على خلاف عقيدة السلف فاستراحوا لكثير من مباحثها وذلك لأنها قد خلت من الألفاظ الجارحة أو تعمد الإساءة لجماعة أو فرقة أو شخص وكان مما مهَّد لكل ذلك الاكتفاء بعرض عقيدة السلف صافية من غير مناقشة لآراء الآخرين، والتعرض للخصوم باللَّدد الحاد والمعارضة القاسية الذي صار مألوفاً ظهوره عندما تطرح تلك الموضوعات للمناقشة.

بل إن كثيراً من العلماء وطلبة العلم اتصلوا بي وحمدوا لي هذا الجهد المبارك، وكل ذلك كان له أكبر الأثر في وضوح الرؤية لي فيما كتبت وضاعف ذلك في نفسي مطالعة سماحة والدنا العلامة الإمام السلفي عبد العزيز بن عبد الله بن باز سلمه الله لهذا الكتاب وتصحيحه وإن بركة الشيخ فيما يقوله ويفعله قد اشتهر وظهر كما أنه حفظه الله شرف هذا الكتاب بمقدمة عظيمة تدل على تواضع منه وتشير إلى خلق سام جُبل الشيخ عليه وتظهر رغبة جامحة لديه في نشر عقيدة السلف الصالح والدفاع عنها وذلك كله في فضل الله الذي يختص به من يشاء من عباده، كما أمر سماحته بارك الله فيه بتوزيع هذا الكتاب في موسم الحج ليعم النفع به، وقد آتى هذا ثماراً طيبة فانتشر الكتاب في البلاد ووصلتني رسائل هامة حوله مؤيدة لما فيه وكان من أمتع ما وصلني خطاب خطه لي علامة الحوض الشرقي في القطر الموريتاني المسلم الشيخ محمد فضل الله الجكني الذي

انتصر لعقيدة السلف التي ضمنها هذا الكتاب وأتى بتشبيه جميل قرَّب الحق فيه عندما قال رحمه الله:

والكتاب موافق لما سقانا شيخنا الشيخ التراد آخر عمره من كؤوس عقيدة السلف فقد قال: اعلموا أن السنة إنْ كانت خيمةٌ فكل مَنْ كان في طرف منها يقال له إنه في خيمة السنة، لكن الذي في وسطها تحت الحُمَّار[1] هم الوهابيون ونظم لنا نظمه الذي سماه تصفية الطريق» اهـ.

وكم امتلأت نفسي سروراً بالكتاب الذي ألفه حديثاً مفتي عام موريتانيا الشيخ «بُدَّاه بن البصير» وأسماه: «تنبيه الخلف الحاضر على أن تفويض السلف لا ينافي الإجراء على الظواهر» وقد انتصر - حفظه الله - في هذا الكتاب لعقيدة السلف الصالح مما كان له أثر عظيم ووقع كبير لدى القراء والباحثين - ولا سيما في غربة عقيدة السلف عن كثير من بلاد المسلمين - وقد جاء في مقدمة كتابه قوله:

الحمد لله والصلاة على رسول الله أما بعد فهذه نقول أبرزناها من محالها من كلام أئمة الإسلام الذين لا يشق غبارهم علماً وعملاً وتديناً، ويتقن من جاس خلال معانيها أن صرف النص عن ظاهره الذي صرح بإجماعيته أحمد المقري في إضائية حيث قال: فأصرفه عن ظاهره إجماعاً تبعاً لطائفة تنتمي للعلم في قوله:

والنص إن أوهم غير اللائق
بالله كالتشبيه للخلائق

(١) الحُمَّار: كلمة عامية باللغة الحسانية يراد بها أنهم تحت عمودها مباشرة.

فــاصـــرفــه عـــن ظـــاهـــره إجـــمـــاعـــاً

وإتــطـع عـلـىٰ الـمـمـتـنـع الأطـمـاعـا

ليس من الإجماع المتفق عليه المعروف عند أئمة الإسلام أنه اتفاق أئمة المجتهدين، بل ليس من المتفق عليه عند المتأخرين، إنما هو مسلك طائفة من المتأخرين معارَضٌ بمسلك طائفة أخرى تنتمي وتُنمى للتحقيق والتدقيق في هذه المسألة، مبينة أن تفويض السلف الصالح في المتشابه لا يتنافى مع الإجراء على الظواهر، وقائلين إن مجرد إثبات وصف الله جل وعلا لما وصف به ذاته العلية أو وصفه به خاتم رسله سيدنا ونبينا محمد ﷺ لا يُختشى منه تشبيه ولا تكييف ولا تعطيل إنْ لم يؤول، بل أُمِدَّ كما جاء مع اعتقاد التنزيه عن التشبيه لقوله: ﴿**ليس كمثله شيء وهو السميع البصير**﴾. وقائلين إن مَن باينت بديهة صفاته الصفات وإن من أثبت السمع والبصر والكلام ونحوها قائلاً: لا كسمعنا ولا بصرنا ولا كلامنا ولا يقول وجهاً لا كوجوهنا ولا يداً كأيدينا واستواء كاستوائنا وفرحاً لا كفرحنا وغضباً لا كغضبنا حذراً مما يوهم من التأويل والتكلف والتعطيل، فإن كلاً من الإيهامين محذور، ووصف الله جلَّ وعلا لنفسه بما يصح أن ينفي يوهم التعطيل، والمعطل يعبد عدماً كما أن المشبه يعبد صنماً كما سيأتي النقل فيه إن شاء الله تعالى فالمشبه في شريته خير من المعطل من باب: خصلتان خيرهما الكذب خصلتا سوء».

ومن المعلوم عند أهل الأصول أن الأصح جواز بقاء المجمل على إجماله إنْ لم يكن مكلفاً بالعمل به بخلاف ما كلفنا العمل به ولا سيما إن كان في العقيدة، قال في الكواكب:

ثـــمَّ أصـــحـــهـــا بـــقـــاء الـــمـــجـــمـــل
إنْ لـــم يـــكـــن مـــكـــلـــفـــاً بـــالـــعـــمـــل

وإنما اقتصرت على نقل كلام هذه الطائفة للعلم بأن كلام الأخرى معلوم عند أهل بلادنا، معلوم عند كبارها وصغارها، علمائها وغيرهم ولأني نقلت كلامهم في تأليفنا الآخر المسمى: «بالدر النضيد» مستوفى فلينظر هناك، وقد سميت هذه النقول:

«تنبيه الخلق الحاضر على أن تفويض السلف لا ينافي الإجراء على الظواهر». كما عند محققين نقلوا عليه إجماعات متعددة وأنه يمر كما جاء، وأنه حقيقة لا مجازاً، وأنا في نفسي لا أتعرض للطغى على أحد وما عليَّ إلا عهدة العزو، ثم إني اعتقد أن الله جل وعلا ليس كثله شيء وهو السميع البصير، ونؤمن بما جاء عن الله تعالى على مراد الله جلَ وعلا، وبما جاء عن نبيه ﷺ على مراد نبيه من غير تشبيه ولا تأويل ولا تعطيل ولا تكييف تبعاً لما صح عن شيخ الإسلام أبي الحسن الأشعري تابعاً رضي الله عنه لعقيدة السلف الصالح من الصحابة والتابعين وغيرهم رضي الله عن الجميع الآخذ عقيدته من الكتاب والسنة» م هـ ص **٢ ـ ٣**.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

وكتب رضا بن نعسان معطي

١٠/١٠/١٤١٥

بمكة المكرمة

مقدمة الطبعة الخامسة

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستهديه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله أما بعد:

فإن من دواعي العجب حقاً، ومما يثير في النفس كوامن الألم والحسرة، ويبعث فيها كل عوامل الأسف والإشفاق، الأسف على ما يجري ونشاهده في رحاب الساحة العلمية من فوضى واضطراب، والإشفاق على مستقبل هذه الأمة المهزوز.

وفي هذه الآونة التي يجدر بالغيورين على عقيدة هذه الأمة ومن يتولون قيادة التوجيه الفكري فيها، أن يعنوا أشد العناية بتوجيه الجيل الجديد من الناشئة المؤمنة التوجيه السليم، وأن يقودوهم برفق إلى البعد عن مهاوي الردى ومزالق الشبهات، وشهوات العصبية والحزبية والآراء الزائفة والنحل الضالة التي أخذت في الانتشار السريع بين صفوف المسلمين، ووجدت رواجاً ملفتاً للنظر نتيجة الدس اللئيم والكيد الذكي، وحملات الإغراء المكثفة الجذابة، لتغذ الأمة الإسلامية السير في أقبية الباطل وتوغل أكثر وأكثر من سراديبه المظلمة.

هذه الأمة التي هي بأشد الحاجة وأمس الضرورة إلى توحيد الكلمة ورصِّ الصف وتكاتف الجهود، النابع من الوحدة الفكرية للمسلمين بكل اتجاهاته وأجنحته وبشكل أخص مسائل العقيدة وأركان الإيمان.

إن البناء عندما يكون أساسه سليماً لا يضره ما يصيبه من الضرر وما يلحقه من التشقق الذي لن يتعدى آنذاك طلائه الخارجي، لأن عملية تجميله وإصلاحه تكون سهلة وليست بالممتنعة، أما إذا كان الخلل في الأساس فإن البناء معرض للهدم وآيل للسقوط لا محالة، ولن تنفعه آنذاك تلك النقوش والزخرفات المبثوثة في جنباته وأروقته، والأمر نفسه يقال بالنسبة لأمور الدين المتفاوتة أهمية. فالعقيدة هي الأساس وهي الأصل، وهي الجانب الأهم دائماً وأبدا، وصلاح كل شيء لا يتم بدونها، بخلاف ما عداها من أمور الدين التي تأتي بالأهمية بعد العقيدة، وإن كانت هي في نفسها هامة وضرورية، لأن الدين قد قررها وكل شيء من فروع هذا الدين مهما كان صغيراً فهو هام وضروري لهذه الأمة، لأن الإسلام ليس فيه لب وقشر بل كل ما فيه لب لأنه شرع الله.

وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه ما يشير إلى هذه القاعدة الهامة وإلى هذا الربط المحكم بين أمور الدين فقد أخرج الإمامان البخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «الإيمان بضع وستون شعبة؛ أعلاها لا إله إلا الله وأدناها أماطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان».

فإماطة الأذى عن الطريق حلقة متصلة بسلسلة تلتحم بقضية

الإيمان الكبرى لا إله إلا الله محمد رسول الله وهكذا تبدو أمور هذا الدين متسقة متناسقة لا نشاز فيها. ولا اضطراب بينها.

إن العقيدة أهم عامل انطلاق للمسلم وأقوى وسيلة تبعث في النفس العزم والتصميم لارتياد سبل الخير والتضحية في سبيل المبدأ، فهي بهذه المثابة قوة لا ترقى إليها أية قوة أخرى ومؤثره فعال لا مثيل له.

ولن تكون العقيدة بهذه الإيجابية إلا إذا كانت سليمة صافية، كما كانت في نفوس الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، فلا غرابة إذن أن يكون لها ذلك الأثر الكبير والنافع في مختلف الاتجاهات وجميع الجوانب، فآتت هذه العقيدة ثمارها اليانعة حيث سجل المسلمون أروع انتصارات في تاريخ البشرية سواء أكانت هذه الانتصارات عسكرية أم عقدية، فاتسعت رقعة البلاد الإسلامية، وأضاء نور الإسلام في قلوب كثيرة من أبناء هذه الأمم، فدخلوا في دين الله طواعية واختياراً.

لكن عندما اختلف الأمر ودب الخلاف بين المسلمين في أمور الدين وبشكل أخص الجانب العقدي منه، وتشرذمت كل طائفة من المسلمين وتحزبت نتيجة هذا الاختلاف، نتج عن ذلك سلبيات رهيبة تركت آثارها السيئة والمدمرة فيهم.

إن سلف هذه الأمة قد حملوا أمانة التبليغ في العقائد وهذه حقيقة لا جدال فيها.

كما أن المصنفات التي شرحت عقيدة السلف لم تظهر مبكرة لعدم وجود السبب الباعث إلى ذلك، ولكن لما أطلت الفرق برؤوسها وانتشر علم الكلام والجدال في أمور العقيدة

وتبلورت عدة اتجاهات عقدية بعيدة عن منهج السلف الصالح اضطر علماء السلف إلى الرد على هذه الفرق وتفنيد مزاعمهم فأبانوا عن العقيدة التي كان عليها الصحابة والتابعون وأتباع التابعين في هذه المصنفات العظيمة التي تركوها لنا. ومن أهمها كتاب «السنة» لأبي بكر بن أبي شيبة (+ ٢٢٥) وكتاب عبد الله بن محمد الجعفي شيخ البخاري «الرد على الجهمية» (+ ٢٢٩) وكتاب الإمام أحمد بن حنبل (+ ٢٤١) «الرد على الجهمية والزنادقة» كما صنف الإمام البخاري (+ ٢٥٦) «الرد على الجهمية وكتاب خلق أفعال العباد» وصنف أبو بكر الأثرم (+ ٢٧٣) كتاب «السنة». وابن أبي عاصم النبيل (+ ٢٧٧) كتاب «السنة». والإمام عثمان بن سعيد الدارمي (+ ٢١٠) «كتاب الرد على الجهمية» وكتاب «الرد على بشر المريسي» كما صنف أبو عبد الله بن مندة (+ ٣٠١) كتاب «التوحيد» والإمام الأجري كتاب «الشريعة» وأبو أحمد العسال (+ ٣٤٩) كتاب «السنة»، والإمام الطبراني (+ ٣٦٠) كتاب «السنة»، والإمام ابن بطة العكبري (+ ٣٨٧) «الإبانتين» الكبرى والصغرى، واللالكائي (+ ٤١٨) كتاب «السنن». وأبو عمر الطلمنكي المغربي (+ ٤٢٩) «كتاب الأصول»، وأبو ذر الأنصاري الهروي (+ ٤٣٤) كتاب «السنة» والإمام البيهقي كتاب «الأسماء والصفات»، وحافظ المغرب أبو عمرو ابن عبد البر (+ ٤٦٣) تكلم عن ذلك في عدة كتب له، ومئات العلماء غير هؤلاء وقد ذكر الإمام ابن بطة في الإبانة الكبرى، والإمام اللالكائي مئات العلماء من كل الأمصار الذين هم على عقيدة السلف الصالح.

وبقدر ما يملك مذهب السلف الصالح في العقيدة من رصيد ضخم من الحقائق، نجد أن مذهب الخلف في العقيدة ـ

الذين أولوا صفات الباري وصرفوها عن ظاهرها وجاؤوا بمعان جديدة لهذه الصفات من تلقاء أنفسهم - ينطوي على أوهام كبيرة وسقطات شنيعة وأخطاء فادحة.

فهم أثبتوا لله تعالى سبع صفات وهي التي يعبرون عنها بصفات المعاني، فما هو دليلهم على حصر الصفات الإلهية بهذا العدد وما هو موقفهم ممن يزيد على هذا العدد أو ينقص منه؟

بينما عمدوا إلى الصفات الخبرية والفعلية فسلطوا عليها عقولهم فكانوا ما بين منكر لها وجاحد وبين مؤول مضطرب لا يثبت على أي معنى يصل إليه حتى ينتقل إلى غيره، وهذا ما دفع الكثير منهم إلى القول بأن مذهب السلف الصالح في هذه الصفات إنما هو التفويض، وهي قولة كاذبة وفرية ممقوتة، والقوم قد أولعوا بترويج الأباطيل، وأقرب مثال على ذلك أدعاؤهم وزعمهم الانتساب إلى عقيدة الإمام الأشعري، بينما هم في الحقيقة ليسوا على حقيقة مذهبه في العقيدة، لأن الإمام الأشعري قد دون عقيدته التي استقر عليها في كتابه «الإبانة» وهو آخر ما صنفه بل أنه نصر عقيدة السلف الصالح في كثير من كتبه ورسائله ومن ذلك كتابه «مقالات الإسلاميين» و «الرسالة إلى أهل الثغر».

وقد حرم من بركة كثير من الصفات أولئك الذين عطلوا الرب عن صفاته بجحدها جملة أو بتأويل بعضها، لأن هؤلاء قد فاتهم من تعظيم الله تعالى بقدر ما جحدوا أو أولوا من هذه الصفات، هذا بصرف النظر عما هم فيه من ضلال وحيرة فهم لا يعرفون أين ربهم فهو عندهم لا أعلى ولا أسفل ولا داخل العالم ولا خارج العالم ولا متصل ولا منفصل ولا... إلخ... إلى ما

لا نهاية له من السلوب التي هي في الحقيقة تعريف للعدم وليست بتعريف للرب عز وجل، ولذلك فقد حرموا من اليقين الذي تتطلبه أمور العقيدة، فنراهم في غاية التناقض، ومن هذا الباب ما ذكره «محمد بن طاهر المقدسي» في حكايته المعروفة أن الشيخ أبا جعفر الهمداني حضر مرة والأستاذ أبو المعالي ـ الجويني ـ يذكر على المنبر «كان الله ولا عرش» ونفى الاستواء على ما عرف من قوله، فقال له الشيخ أبو جعفر: يا أستاذ دعنا من ذكر العرش ـ يعني لأن ذلك إنما جاء في السمع ـ أخبرنا عن هذه الضرورة التي نجدها في قلوبنا: ما قال عارف قط «يا الله» إلا وجد في قلبه معنى يطلب العلو، لا يلتفت يمنة ولا يسرة، فكيف نرفع هذه الضرورة عن قلوبنا؟. فصرخ أبو المعالي، ووضع يده على رأسه وقال: حيرني الهمداني، ونزل.

فلا بد لنا إذن من وقفة صادقة نتأمل فيها بعض الأمور العقدية التي توارثناها، حتى صارت جزءاً من عقيدتنا، شاب عليها الكبير وشبَّ عليها الصغير واتخذها الناس ديناً وما هي عند الله بدين، كل ذلك نتيجة تحسين الظن بمن نقلوها وهم قطعاً لم يقصدوا بذلك معنى سيئاً، ولكن لما غلبت الشبه على قلوبهم فلم يجدوا مخرجاً لدفعها إلا عن طريق تأويل صفات الله تعالى أو التفويض فيها.

فالمشكلة إذن تكمن فينا لأننا لا نزال نعيش على هذه الأخطاء وهذا ما يجعلنا مطالبين للعمل المخلص لتصحيح هذه الأخطاء وتدارك ذلك.

وربما يظن البعض أن ذلك خيال ولا نصيب له من الواقع، ولذلك كان لا بد من إيضاح يزيل ذلك اللبس.

فأقول: أن جماهير المسلمين اليوم ينتسبون في العقيدة إلى الإمام أبي الحسن الأشعري وبعضهم ينتسب إلى أبي منصور الماتوريدي، بينما نجدهم ينتسبون في الفقه إلى الأئمة الفضلاء أبي حنيفة ومالك والشافعي، فلم هجر هؤلاء الأتباع هؤلاء الأئمة الكبار ورغبوا عن عقيدتهم وآثروا اتباع عقيدة الأشعري والماتوريدي؟

ولو اتبع هؤلاء أئمتهم أبا حنيفة ومالك والشافعي في العقيدة كما اتبعوهم في الفقه لكانوا قطعاً على منهج سليم وطريق مرضي، لأن هؤلاء الأئمة رضي الله عنهم كانوا على مذهب السلف الصالح وعقائدهم معرفة وأقوالهم محفوظة.

فانظر أيها المسلم كيف فرَّق مذهب الخلف في العقيدة هذه الأمة، وجعل المسلمين في ريبة من عقائد هؤلاء الأئمة الكبار، وإلا فما معنى عدم الاقتداء بعقائدهم وترك التعويل عليهم في هذا الصدد.

وهذا المثال من أوضح الأدلة على أن اتباع غير منهج السلف في العقيدة يفرق الأمة غاية التفريق، لأن المحجة البيضاء تجمع ولا تفرق لأنها من عند الله، والله يقول الحق ولا باطل في كلامه، ورسول الله ﷺ هو المعصوم فيما يبلغ به عن ربه. يقول الإمام أبو إسماعيل الأصبهاني مبينا السبب في ثبات أهل السنة على الحق، وتفرق واختلاف أهل البدعة ما نصه:

أما أهل الحق فجعلوا الكتاب والسنة أمامهم، وطلبوا الدين من قبلهما، وما وقع لهم من معقولهم وخواطرهم عرضوه على الكتاب والسنة فإن وجدوه موافقاً لهما قبلوه وشكروا الله حيث أراهم ذلك ووفقهم عليه، وإن وجدوه مخالفاً لهما تركوا ما وقع

لهم وأقبلوا على الكتاب والسنة ورجعوا بالتهمة على أنفسهم؛ فإن الكتاب والسنة لا يهديان إلا إلى الحق، ورأي الإنسان قد يرى الحق وقد يرى الباطل. ثم قال:

ومما يدل على أن أهل الحديث هم على الحق، أنك لو طالعت جميع كتبهم المصنفة من أولهم إلى آخرهم قديمهم وحديثهم مع اختلاف بلدانهم وزمانهم وتباعد ما بينهم في الديار وسكون كل واحد منهم قطراً من الأقطار، وجدتهم في بيان الاعتقاد على وتيرة واحدة ونمط واحد.

وأما إذا نظرت إلى أهل الأهواء والبدع رأيتهم متفرقين مختلفين شيعاً وأحزاباً لا تكاد تجد اثنين منهم على طريقة واحدة في الاعتقاد يبدع بعضهم بعضاً، بل يرتقون إلى التكفير، يكفر الابن أباه، والرجل أخاه، والجار جاره تراهم أبداً في تنازع وتباغض واختلاف تنقضي أعمارهم ولما تتفق كلماتهم تحسبهم جميعاً وقلوبهم شتى ذلك بأنهم قوم لا يعقلون(١).

فقد روى نصر المقدسي في كتابه «الحجة في الرد على تارك المحجة» عن الحسن البصري أنه قال: «إن المؤمن أخذ دينه عن ربه، وإن المنافق نصب رأيه فاتخذه ديناً».

وروى عن أبي القاسم الجنيد أنه قال: «أقل ما في الكلام سقوط هيبة الرب في القلب، وإذا عُرِيَ القلب من الهيبة من الله عز وجل، فقد عُرِيَ من الإيمان».

---

(١) الحجة في بيان المحجة ـ للأصفهاني ص ١٨٠ـ ١٨٢ رسالة دكتوراه تحقيق الأخوين الدكتور محمد بن ربيع مدخلي والدكتور محمد أبو رحيم ونسأل الله تعالى أن يعين على طبع هذا الكتاب الهام.

وقد دفعني إلى الكتابة في هذا الموضوع الدفاع عن عقيدة السلف الصالح، حيث أوهم هؤلاء الخلف الناس أن من أثبت صفات الله تعالى فهو مشبه، مع أن السلف قد أثبتوا لله تعالى كل ما وصف به نفسه في كتابه أو وصفه به رسوله ﷺ في سنته، فحتى لا يظن ظان بأن السلف كانوا مشبهة وممثلة لصفات ربهم بصفات المخلوقات والمصنوعات سارعت متوكلاً على الله تعالى مستعيناً بحوله وقوته أن يوفقني إلى كتابة هذا المبحث الموجز، لعل الله أن ينفع به من أساء منهم فهم عقيدة السلف الصالح فينظر إلى هذه القضية بشيء من الإنصاف والتقوى وعندما يتوفر ذلك في الإنسان فإن الله سبحانه وتعالى سيهديه لما اختلف فيه من الحق بإذنه والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستهديه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيآت أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أما بعد، فإن أصدق الحديث كتاب الله وخير الهدى هدى محمد ﷺ وشر الأمور محدثاتها وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار.

والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله القائل(١): «لا تزال طائفة من أمتي على الحق منصورين لا يضرهم من خالفهم حتى يأتي أمر الله عز وجل».

فهم ظاهرون دائماً بالحجة البيان والدليل والبرهان. ومن نعم الله تعالى على هذه الأمة ورحمته بها أنه قد أوضح لها الحق

---

(١) رواه البخاري ومسلم وابن ماجه من حديث معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه، ورواه أبو داود من حديث ثوبان، والترمذي من حديث قرة بن أياس المزني، انظر فتح الباري **٧٣١٢** وصحيح مسلم باب الإمارة رقم **٧٤** وسنن ابن ماجة رقم ٧ وسنن أبي داود رقم **٤٢٥٢** وسنن الترمذي رقم **٢٢٨٧**.

وأبانه لها ولم يدعها في عمياء مبهمة ولا سوداء مدلهمة بل تركها على المحجة البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها بعده إلا هالك.

ومن أعظم نعم الله تعالى على المسلمين أن حفظ لهم أصول دينهم فلا تصل إليها يد التزوير ولا تمتد إليها أصابع التحريف فهي أمة معصومة الأصول لأن رسالة الإسلام هي خاتمة الرسالات وهي دين الله وشرعه حتى يرث الله الأرض ومن عليها.

وقد اقتضت حكمة الله تعالى أن يُبتلى الحق بالباطل وقصة الصراع بينهما بدأت قديمة وستبقى إلى قيام الساعة قال الله تعالى: **﴿ولا يزالون مختلفين إلا من رحم ربك ولذلك خلقهم﴾**.

وقد ترجم النبي ﷺ هذه الحقيقة بقوله: «افترقت اليهود على إحدى أو اثنتين وسبعين فرقة، وتفرقت النصارى على إحدى أو اثنتين وسبعين فرقة وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة»[(١)].

ولا غرابة بعد هذا أن تسري عدوى الفرقة والاختلاف إلى صفوف المسلمين، فيقع الخلاف بينهم في مسائل كثيرة من أمور دينهم، وكان من بين هذه المسائل التي وقع الخلاف فيها صفات الله سبحانه وتعالى، فنفاها قوم وأثبتها آخرون وقوم أثبتوا

---

(١) رواه أبو داود في باب السنة والترمذي وقال: حسن غريب وفي سنده عبد الرحمن بن زياد الأفريقي، قال الحافظ في التقريب ضعيف من قبل حفظه ص ٢٠٢ ورواه أحمد في المسند ١٠٢/٤ والحاكم في المستدرك ٢٢٨/١ وقال: هذا حديث كثر في الأصول، ورواه ابن ماجه رقم ٩٩١م والأجرى في الشريعة ص ١٨

بعضها ونفوا بعضها، واستند القائلون بنفي الصفات إلى شبه عقلية وأوهام ربما يستقيم إيرادها على صفات المخلوقين والمتماثلين أما أن تعالج على أساسها قضية صفات الخالق جلا وعلا فلا، لأن الله تبارك وتعالى شأنه غير شأن المخلوقين لأنه لا يشبهه شيء ولا يماثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله: **﴿ليس كمثله شيء وهو السميع البصير﴾**.

وقد أخذ المعتزلة بقسط كبير من هذه الشبه، وأخذ غيرهم بقسط أقل منهم بينما كان موقف سلف هذه الأمة منطلقاً من الاستجابة لطاعة الله تعالى في كلامه وكلام رسوله عليه السلام وتصديقهما في كل ما صدر عن الكتاب والسنة، فأثبتوا لله تعالى كل صفاته ولم يخضعوها للتقسيمات المحدثة والأوهام المريضة فسلموا بذلك في معتقدهم وأثبتوا لله تعالى ما أثبته لنفسه وما أثبته له رسول الله ﷺ من الصفات إثباتاً يليق بجلاله وعظمته لا تشبيه فيه ولا تمثيل ولا تأويل ولا تعطيل.

إن مصدر الهداية ومنبع الرشاد هو كتاب الله تعالى وسنة رسوله عليه السلام فكتاب الله تعالى يهدي للتي هي أقوم دائماً وأبداً، والنبي ﷺ لم يترك أمراً من أمور الدين إلا وبلغه على أحسن وجه وأتمه وأكمله فهو القائل: «ما تركت من شيء يقربكم إلى الجنة إلا وقد حدثتكم به وما من شيء يبعدكم عن النار إلا وقد حدثتكم به»(١).

---

(١) رواه الطبراني في المعجم الكبير ٢/١٦٦ من حديث أبي ذر بلفظ قريب منه، ورواه الإمام الشافعي في «الرسالة» من حديث المطلب بن حنطب رقم ٢٨٩. وكذا رواه البيهقي في السنن الكبرى ٤/ ٢٠. كما رواه الحاكم بلفظ آخر من حديث ابن مسعود المستدرك ٢/ ٤. وقد أسهب العلامة =

إن السلف الذين اثبتوا صفات الله جميعها يقولون بكل قوة إن الذي اثبتناه من الصفات هو من عند الله، بينما لا يستطيع الذين عطلوا الله تعالى عن صفاته أو الذين أولوا بعضها أن يقولوا إن الذي فعلوه هو من عند الله تعالى، أو أن صيغة التأويل الجديدة للصفة هي من عند الله تعالى. وإلا كانوا كالذين قال الله فيهم: ﴿**ويقولون هو من عند الله وما هو من عند الله ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون**﴾.

وإن كثيراً من هؤلاء المأولين لما رأوا اضطرابهم في هذا المنهج بحثوا عن مخرج لهم فوجدوا هذا المخرج عندما قالوا بتفويض هذه الصفات، ويعنون به أن الصفات الخبرية والفعلية التي أولوها قد فوضوا معناها إلى الله تعالى مع القطع بأن الظاهر منها غير مراد، فقالوا في صفة «الاستواء» لا نعلم معنى الاستواء ولا نعلم كيفيته ونفوض كل ذلك إلى الله تعالى مع القطع بأن ظاهر لفظ الاستواء غير مراد، وهكذا يقولون في جميع الصفات الخبرية أو الفعلية التي اثبتها الله تعالى لنفسه. وهذا موقف مغاير لموقف السلف الصالح لأن السلف يقولون بتفويض الكيفية من الصفة فقط أما المعنى فإنه معروف من لغة العرب ولذلك فقد قال الإمام مالك رحمه الله: «الاستواء معلوم والكيف مجهول». وهذا متواتر عنه.

وللمفوضة شبه كثيرة أوردت أهمها في هذه الرسالة وبينت وجه الحق إزاءها. وكان من أهم الأسباب التي دفعتني إلى

= أحمد شاكر في تخريجه كما في تحقيقه «الرسالة» للإمام الشافعي ص ٩٣ـ ١٠٢.

الكتابة في هذا الموضوع لما رأيت كثيراً ممن ينتسبون للعلم وقعوا فريسة هذه الشبه، حتى أنهم زعموا أن مذهب السلف هو التفويض المحض للصفات، وأن إثبات الصفات لله سبحانه وتعالى ليس مذهب السلف، بل إن ذلك من اختراع وابتداع شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله. وهذا قول باطل وادعاء ساقط كما سيتضح للقارىء الكريم من خلال مطالعته لهذه الرسالة المختصرة.

ولا نزال إلى الآن نسمع من يقول: إنه لا فائدة من بحث هذا الموضوع أو ما يماثله من موضعات العقيدة أو إثارتها لأنها تفرق الصفوف وتذكي الخلافات وتقوي العصبيات إلى غير ذلك. فنقول لهؤلاء: أنه لا بد أن نكون في العقيدة على منهج السلف بلا زيادة ولا نقصان حتى لا نضل أونزل، ليس في مسألة الصفات فحسب بل في كل جوانب العقيدة وسائر أمور الدين لأن في ذلك تتحقق معرفة الله المعرفة التي أرادها لأن الجهل بشيء من ذلك ينقص هذه المعرفة وهو بالتالي نقص في التوحيد وفي الوقت نفسه رد لما قاله الله وقاله رسوله.

إن صفات الله تعالى يجب أن تكون لدى المسلم بدهيات ذهنية تتغلغل في قلبه فيتحرر من أي ضغط خارجي لما لها من انعكاسات تربوية هامة على النفس البشرية كما أن الغزو الفكري يستهدف ابتداء تدمير عقيدة المسلم، فيجب أن نحصن هذه العقيدة لا أن ندعها عرضة للاهتزاز لأن الجهل بالله أمر خطير وضرره على المسلم كبير، لأن ذلك يؤدي أن يكون عرضة للزلات وأن يكون قلبه مورداً للشبهات ومستقراً للأوهام وما أظن مسلماً يقول أن عقيدته هي أقوى من عقيدة الصحابة والتابعين

وهذا أيضاً يدفعنا أن نكونْ على نهجهم في الاعتقاد.

إن الإصلاح يجب أن يبدأ من العقيدة وبسبب الجهل بمعنى «لا إله إلا الله» نرى أمامنا صور الوثنية ومظاهر الشرك منتشرة بين الناس، فالشرك في الصفات أمر خطير، ومثال ذلك كمن يعطي علم الغيب للبشر كحال المريدين الذين يزعمون أن لشيوخهم بعض علم الغيب، أو كله. مع أن الغيب المطلق هو من اختصاص عالم الغيب والشهادة القائل: **﴿قل لا يعلم من في السموات ومن في الأرض الغيب إلا الله﴾**.

إن الشرك في الصفات يوصل إلى الشرك في العبادة كالذين يستغيثون بغير الله تعالى مع أن النبي عليه السلام اعتبر الدعاء هو العبادة. إن الذي ينادي الموتى ويستغيث بهم يعطيهم صفة من صفات الله تعالى وهي «السميع» لأن البشر يفقدون هذه الصفة بعد موتهم، والذي ينادي الموتى لا بد أن يكون معتقداً في نفسه أن الذي يناديه له ميزة على البشر فهو يسمع ندائه ويلبي حاجته ولذا خصه بالنداء وهذا لون من ألوان الشرك.

إن حقائق هذا الدين ومعالمه أصدق ما تكون عند سلف هذه الأمة لأنه لا يمكن لمسلم أن يشك في أنهم هم الفرقة الناجية أو أنهم كانوا على غير الصراط المستقيم، فالمشروع ما سلكوه والمحظور ما تركوه.

فلا بد إذاً من دعوة صادقة إلى معرفة الدين الحق، وإن مثل هذه العودة الحميدة هي التي تحقق للمسلمين عزهم وتستعيد لهم أمجادهم، لأن هذه العودة تقوم على منهج التغيير واستبدال كثير مما نحن عليه مما يقال عنه إنه الإسلام وصدق الله إذ يقول: «إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم».

من ميزات العقيدة السلفية

إن العقيدة التي كان عليها سلف هذه الأمة لها ميزات كثيرة أهمها:

١ ـ إنها تبتعد بالمسلم عن الشكوك والأوهام وتقطع دروب الشيطان إلى نفسه بعد أن تترك في النفس الطمأنينة الصادقة والارتياح الكامل وهذا هو الموقف الذي يرتضيه الإسلام قال الله تعالى: **﴿إنما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله ثم لم يرتابوا وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله أولئك هم الصادقون﴾**.

بينما نجد الكثيرين من أتباع الفرق الأخرى في حيرة تلازم بعض اعتقاداتهم، قال الإمام الغزالي: «الإيمان المستفاد في الدليل الكلامي ضعيف جداً مشرف على الزوال بكل شبهة، بل الإيمان الراسخ إيمان العوام الحاصل في قلوبهم في الصبا بتواتر السماع»[١].

كما إن علم الكلام قد اتخذ الجدل الكريه مطية في إثبات العقائد، والجدل مذموم في الإسلام لأن التفسير الحقيقي للجدل هو بداية الانحراف عن الجادة والأخذ في بينات الطرق. قال الإمام مالك في ذم الجدل والمجادلين في الدين: «أرأيت إن

---

(١) الجواهر الغوالي... للغزالي ص ٩٩.

جاءه من هو أجدل منه أيدع دينه كل يوم لدين جديد»[1].

إن هذه الكلمة الصادقة من هذا الإمام الجليل تدل على حقيقة ما يتردى فيه هؤلاء من قلق وحيرة واضطراب وتناقض. ويقول الخليفة الزاهد عمر بن عبد العزيز: «من جعل دينه عرضة للخصومات أكثر التنقل»[2].

وأما الجدل المراد في مثل قوله تعالى: ﴿**وجادلهم بالتي هي أحسن**﴾ فالمقصود به الجدال المشروع الذي يطلب به الوصول إلى الحقيقة، فمثل هذا الجدال لا يلحقه ذم لأنه من باب النصيحة المطلوبة شرعاً.

وقد أخطأ الذين أوجبوا معرفة علم الكلام ودراسة العقيدة الإسلامية من خلاله، لأن علم الكلام إذا كان واجباً فإن هذا الوجوب مستمد من الشارع، وإذا كان كذلك فلا بد أن تكون أول هذه الأمة وآخرها مخاطبة به، وعلم الكلام لا نقول بأنه لم يكن موجوداً في زمن الصحابة والتابعين فحسب بل إن النقول عن علماء السلف ممن جاؤوا بعدهم قد تواترت في ذمه.

قال عمر بن عبد العزيز رحمه الله تعالى:[3] «السنة إنما

---

(١) رواه الدرامي في سننه ١/٩٦، وابن بطة في الإبانة الكبرى (ق ١٧١/٢) واللالكائي في شرح أصول السنن (ق ٣٧/٢) والهروي في «ذم الكلام» (ق ٩٤/٢).

(٢) رواه الدرامي في سننه ١/ ٩٤ وقال: أكثر التنقل من رأي إلى رأي ورواه الأجري في «الشريعة» من طريقين ص ٥٦- ٥٧. ورواه اللالكائي (ق ٣١/١) والبغوي في «شرح السنة» ١/ ٢١٧. وابن قتيبة في «تأويل مختلف الحديث ص ٦٣. وابن البناء في «الرد على المبتدعة» (ق ٣/ ١).

(٣) رواه أبو عبد الله بن بطة في الإبانة الكبرى من طريقين (ق ١٠٩/١) وابن وضاح في «البدع والنهي عنها» ص ٣٠

سنها من علم ما جاء في خلافها من الزلل ولهم كانوا على المنازعة والجدل أقدر منكم».

وقال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى: «لئن يبتلي العبد بكل ما نهى الله عنه ما عدا الشرك خير له من أنت ينظر في علم الكلام»[١]. وقال أيضاً: «وحكمى في علماء الكلام أن يضربوا بالجريد ويطاف بهم في العشائر والقبائل ويقال: هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة وأخذ في الكلام»[٢]. وقال الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى: «لا يفلح صاحب كلام أبداً، علماء الكلام زنادقة»[٣]. وقال الإمام عبد الله بن المبارك: «من تعاطى الكلام تزندق»[٤]. وكان الإمام مالك إذا جاءه بعض أصحاب الأهواء يقول: «أما أنا فعلى بينة من ربي وأما أنت فشاك فاذهب إلى شاك مثلك فخاصمه»[٥].

وقد حفظت لنا بطون الكتب نصوصاً كثيرة في تراجع من اشتغل بعلم الكلام ولا سيما الأقطاب منهم ومن أشهر هؤلاء الشهرستاني الذي أنشد في أول كتابه «نهاية الأقدام في علم الكلام»[٦].

---

(١) رواه أبو نعيم في الحلية ٩/ ١١١ وابن أبي حاتم في مناقب الشافعي ص ١٨٢ ورواه ابن عبد البر في «الإنتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء» ص ٧٨.

(٢) رواه أبو نعيم في الحلية ٩/ ١١٦. وابن عبد البر في «الإنتقاء» ص ٨٠

(٣) انظر مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي تحقيق د. التركي ص ٢٠٤.

(٤) رواه ابن بطة في الإبانة الكبرى (ق ١٥٩/ ١) والسلفي في «الطيوريات» عن الفضيل بن عياض.

(٥) رواه اللالكائي بلفظ قريب منه عن مالك رحمه الله (ق ٣١/ ١).

(٦) انظر شرح العقيدة الطحاوية ص ٢٢٧ وما بعدها ومختصر الصواعق لابن القيم ١/ ١٠.

لقد طفت في تلك المعاهد كلها وسيَّرت طرفي بين تلك المعالم
فلم أر إلا واضعاً كف حائر على ذَقَنٍ أو قارعاً سن نادمِ

كما أنشد الرازي في هذا المعنى أيضاً[1]:

نهاية أقدام العقول محال وأكثر سعي العالمين ضلال
ولم نستفد من بحثنا طول عمرنا سوى أن جمعنا فيه قيل وقالوا

من هؤلاء ابن أبي الحديد المعتزلي القائل:

تاه الأنام بأسرهم فاليوم صاحى القوم عربد
والله ما موسى ولا عيسى المسيح ولا محمد
عرفوا ولا جبريل و هو إلى محل القدس يصعد
من كنه ذاتك غير أنك واحد في الذات سرمد
عرفوا إضافات ونفيا والحقيقة ليس توجد
فليخسأ الحكماء عن حرم له الأملاك سجد
من أنت يا رسطو ومن أفلاط قبلك يا مبلد
ومن ابن سينا حيث قر رما هذيت به وشيَّد
هل أنتم إلاّ الفراش رأى السراج وقد توقد
فدنا فأحرق نفسه ولو اهتدى رشداً لأبعد[2]

هذه بعض نصوصهم الشعرية، وأما أقوالهم المنثورة فهي أكثر من أن تحصى وأظهر من أن تخفى، وسأكتفي بذكر بعض هذه الأقوال من كتاب ابن الجوزي «تلبيس أبليس» فقد قال: وكيف لا يذم الكلام وقد أفضى بالمعتزلة إلى أنهم قالوا: إن الله عز وجل يعلم جمل الأشياء ولا يعلم تفاصيلها، ثم ساق كثيرا

(١) المرجع السابق.

(٢) ص ١٤٨ من كتاب «إيثار الحق على الخلق».

من أقوالهم القبيحة وقال: أعوذ بالله من نظر وعلوم أوجبت هذه المذاهب القبيحة، وقد زعم أرباب الكلام أنه لا يتم الإيمان إلا بمعرفة ما رتبوه، وهؤلاء على الخطأ لأن الرسول ﷺ أمر بالإيمان ولم يأمر ببحث المتكلمين ودرجة الصحابة الذين شهد لهم الشارع بأنهم خير الناس على ذلك.

وساق ابن الجوزي بسنده أن الوليد بن أبان الكرابيسي لما حضرته الوفاة قال لبنيه: «تعلمون أحداً أعلم بالكلام مني؟ قالوا: لا، قال: أفتتهمونني؟ قالوا: لا، قال: فإني أوصيكم أتقبلون؟ قالوا: نعم، قال: عليكم بما عليه أصحاب الحديث فإني رأيت الحق معهم».

وكان أبو المعالي الجويني «إمام الحرمين» يقول: «لقد جلت أهل الإسلام جولة وعلومهم وركبت البحر الأعظم وغصت في الذي نهوا عنه، كل ذلك في طلب الحق وهرباً من التقليد والآن فقد رجعت عن الكل إلى كلمة الحق، عليكم بدين العجائز فإن لم يدركني الحق بلطيف بره فأموت على دين العجائز ويختم عاقبة أمري عند الرحيل بكلمة الإخلاص فالويل لابن الجويني. وكان يقول لأصحابه: يا أصحابنا: لا تشتغلوا بالكلام فلو عرفت أن الكلام يبلغ بي ما بلغ ما تشاغلت به».

وقال أبو الوفاء ابن عقيل لبعض أصحابه: «أنا أقطع أن الصحابة ماتوا وما عرفوا الجوهر والعرض فإن رضيت أن تكون مثلهم فكن وإن رأيت أن طريقة المتكلمين أولى من طريقة أبي بكر وعمر فبئس ما رأيت. وقد أفضى الكلام بأهله إلى الشكوك وكثير منهم إلى الإلحاد، تشم روائح الإلحاد من فلتات المتكلمين، وأصل ذلك أنهم ما قنعوا بما قنعت به الشرائع

وطلبوا الحقائق وليس في قوة العقل إدراك ما عند الله من الحكمة التي انفرد بها ولا أخرج الباري من علمه لخلقه ما علمه هو من حقائق الأمور»[١].

وما أحسن أدب البوني في قوله: «علم الخلائق في علم الله مثل لا شيء في جنب ما لا نهاية له، والقصد أن من عرف منه الخطأ في الجليات فكيف يكون حاله متى خاض في مثل هذه الخفيات وترك عبارات الحق الذي نص على أنها لا تبدل كلماته، وأنه لا معقب لحكمه، وإن كتابه لو كان من عند غيره لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً، وأنه نور وشفاء وهدى لا ريب فيه، فكيف تترك عبارات هذا المعجز الباهر وتبدل بعبارات من لا عصمة له عن الخطأ؟ بل عن القبائح والكفر أعاذنا الله تعالى منه»[٢].

وقال أيضاً: «فإن الذي وسَّع دائرة المراء والضلال هو البحث عما لا يعلم والسعى فيما لا يدرك وطول السعي والسير في الطريق التي لا توصل بالبحث إلى المطلوب والاقتداء بمن يظن فيه الإصابة وهو مخطىء والاشتغال بالبحث عن الدقائق التي لا طريق إلى معرفتها ولا يوصل البحث عنها إلى اليقين، ولا إلى الوفاق ولا ظهرت للخوض فيها مع طول ثمرة نافعة لا باليقين صادعة ولا للافتراق جامعة، ولا روى عن أحد من الأنبياء عليهم السلام، ولا صح عن أحد من السلف الكرام، وربما انقطع هذا العمر القصير في تلك الطرق البعيدة قبل البلوغ

---

(١) ص ٩١ـ ٩٤ من كتاب «تلبيس إبليس» لأبي الفرج ابن الجوزي وشرح العقيدة الطحاوية ص ٢٢٨

(٢) ص ١٤٧ من كتاب «إيثار الحق على الخلق».

إلى المقصود بها وهو معرفة الواجب من الباطل المهلك ومعرفة المحق من المبطل».

ثم قال: «ولعل كثيراً من النظار المتأخرين يعترف بأنها محارات ومجاهل لا هداية للعقول فيها إلى اليقين ثم يعتقدون أن عقائده المبنية عليها صحيحة قطعية، وهذه غفلة عظيمة فإن الفرع لا يكون أقوى من الأصل لا في علوم السمع ولا في علوم العقل، ثم إن المتكلمين كثيراً ما يقفون المعارف الجلية الواضحة على أدلة دقيقة خفية فيتولدمن ذلك مفاسد منها: إيجاب ما لا يجب من الاستدلال وتكلفه وتكليفه المسلمين، ومنها تكفير من لا يعرف ذلك أو تأيثمه ومعاداته ومع ذلك تحريمه يؤدي إلى حرام آخر وهو التفرق الذي نص القرآن على النهي عنه. ومنها تمكين أعداء الإسلام من التشكيك على المسلمين فيه وفي أمثاله. ومنها الابتداع وتوسيع دائرته.

وأعلم أن كثرة التعنت في النظر يؤدي إلى طلب تحصيل الحاصل والتشكيك فيه، وقد جربنا ذلك وتأثيره في الموسوسين في الطهارة وفي النية وأمثالها من الأمور الضرورية، فإذا صح مرض العقول في الضروريات بسبب التعنت والغلو في تحصيل الحاصل فكيف إذا وقع هذا السبب في محارات العقول ودقائق الكلام وتوهم المبتلى بالوسوسة أنه لا طريق له إلى معرفة الله تعالى إلا بتلك الدقائق الخفية»(١).

وما جاءت بدع العقيدة إلا من الفلسفة وعلم الكلام فما نفت الجهمية رؤية الله تعالى في الآخرة إلا أنها تقتضي معاينة

---

(١) المرجع السابق ص ١٣.

ومقابلة. وقالوا بخلق القرآن لأنهم قرروا أن قيام الحوادث بالله تعالى ممتنع. ونفوا علو الله تعالى لأن ذلك يقتضي مباينة وجهة وكل ذلك من صفات الأجسام، فهم نفوا بمحض عقولهم وأرائهم ما أثبته الله لنفسه وما أثبته له رسوله عليه السلام.

قال نعيم بن حماد: «حق على كل مؤمن أن يؤمن بكل ما وصف الله به نفسه وترك التفكر بالرب تبارك وتعالى»ويتبع حديث النبي ﷺ فإنه قال: «تفكروا في الخلق ولا تتفكروا في الخالق»[(١)] قال نعيم: «ليس كمثله شيء ولا يشبهه شيء من الأشياء»[(٢)].

وساق الأصبهاني بسنده قول الإمام أبي يوسف القاضي: «ليس التوحيد بالقياس ألم تسمع إلى قول الله عز وجل في الآيات التي يصف بها نفسه أنه عالم قادر قوي مالك ولم يقل أني قادر عالم لعلة كذا أقدر لعلة كذا ولعلة كذا أعلم وبهذا المعنى أعلم فلذلك لا يجوز القياس في التوحيد ولا يعرف إلا بأسمائه ولا يوصف إلا بصفاته وقد قال الله عز وجل في كتابه **﴿يا أيها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم**

---

(١) أورده السيوطي في الجامع ورمز لضعفه وعزاه لأبي الشيخ في «العظمة» والطبراني في الأوسط وابن عدي في الكامل والبيهقي، ونقل المناوي قول السخاوي فيه: «هذه الأحاديث أسانيدها كلها ضعيفة لكن اجتماعها يكسب قوة» فيض القدير ٣/ ٢٦٤ـ وحسنه الألباني في الجامع الصغير برقم ٢٩٧٢، انظر كشف الخفاء للعجلوني ١/ ٣١١، والأسماء والصفات للبيهقي ص ٢٩٩، وقد حسن هذا الحديث الحافظ ابن كثير في رسالته «العقائد» كما أشار إلى تضعيفه الألباني في ضعيف الجامع الصغير بزيادة «فتهلكوا» ٢٤٧٠.

(٢) شرح أصول السنن للالكائي ق ٢٠/ ٢

تتقون﴾ وقال: **﴿إن في خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار والفلك التي تجري في البحر...﴾** إلى قوله تعالى **﴿يعقلون﴾** قال أبو يوسف: لم يقل الله انظر أنا العالم وكيف أنا القادر وكيف أنا الخالق ولكن قال انظر كيف خلقت، ثم قال: **﴿خلقكم ثم يتوفاكم﴾** وقال **﴿وفي أنفسكم أفلا تبصرون﴾** أي تعلم أن هذه الأشياء لها رب يقلِّبها ويبدؤها ويعيدها»(١).

وقال عبد الرحمن بن مهدي وذكر عنده أن الجهمية ينفون أحاديث الصفات ويقولون: الله أعظم من أن يوصف بشيء من هذا، فقال عبد الرحمن: قد هلك قوم من وجد التعظيم فقالوا: الله أعظم من أن ينزل كتاباً أو يرسل رسولاً ثم قرأ: **﴿وما قدروا الله حق قدره إذا قالوا ما أنزل الله على بشر من شيء﴾** ثم قال: هل هلكت المجوس إلا من جهة التعظيم فقالوا: الله أعظم من أن نعبده ولكن نعبد من هو أقرب إليه منا فعبدوا الشمس وسجدوا لها فأنزل الله عز وجل: **﴿والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى﴾**. وقال حماد بن سلمة: «من رأيتموه ينكر هذه الأحاديث فاتهموه على الدين»(٢).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «إن علينا أن نؤمن بما قاله الله ورسوله، فكل ما ثبت أن الرسول ﷺ قاله فعلينا أن نصدق به وإن لم نفهم معناه لأنا قد علمنا أنه الصادق المصدوق الذي لا يقول على الله إلا الحق. وما ينازع فيه الأمة من الألفاظ المجملة كلفظ ـ المتحيز والجهة والجسم والجوهر والعرض ـ

---

(١) الحجة في بيان المحجة ق ١٠.

(٢) الحجة في بيان المحجة ق ٧٢.

وأمثال ذلك فليس على أحد أن يقبل مسمى اسم من هذه الأسماء لا في النفي ولا في الإثبات حتى يتبين له معناه فإن كان المتكلم بذلك أراد معنى صحيحاً موافقاً لقول المعصوم كان ما أراده حقاً وإن كان أراد به معنى مخالفاً لقول المعصوم كان ما أراده باطلاً»[1].

٢ ـ إنها تجعل موقف المسلم موقف المعظم لنصوص الكتاب والسنة لأنه يعلم أن كل ما فيهما حق وصواب وفي ذلك منجاة كبرى ومزية عظمى لأنها تعصم المسلم من رد معاني نصوص الكتاب والسنة أو التلاعب في تفسيرها بما يوافق الهوى ويلائم القصد، وإن المتتبع لكتب الفرق يجد الأمثلة الكثيرة على ذلك ومن ذلك قول المعتزلة في تفسير قوله تعالى: ﴿**وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة**﴾ فقالوا: إنها منتظرة الثواب وقد دفعهم إلى هذا التفسير قولهم بعدم رؤية المؤمنين ربهم في الآخرة. وفي ذلك أيضاً تفسيرهم لقوله تعالى: ﴿**وكلَّم الله موسى تكليماً**﴾ أي جرحه بأظافر الحكمة[2] وقد قادهم إلى هذا الضلال اعتقادهم أن القرآن مخلوق وأن الله لا يتكلم.

وكذلك تفسير الجهمية لقوله تعالى: ﴿**الرحمن على العرش استوى**﴾ باستولى، وقد ألجأهم إلى هذا الكذب اعتقادهم أن الله تعالى في كل مكان، وأن العلو ليس صفة الله تعالى، وغير ذلك من شطط التفسير ومردود التأويل.

كما ينبغي أن نلاحظ أن الغلو في التأويل يفقد النصوص

(١) موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول ١/ ٦٨١.

(٢) انظر تفسير الكشاف للزمخشري ١/ ٥٩١.

هيبتها ولا سيما عندما يكون هذا التأويل لا يعتمد على نص شرعي صحيح أو لم يقل به أحد من علماء السلف. والإسراف في التأويل يتنافى مع كون الإسلام ديناً عملياً يتمشى مع كل زمان ويتنافى مع وصف الله تعالى للقرآن بأنه بيان وتبيان لكل شيء وأنه ميسر للذكر وإن آياته مطلوب تدبريها والتفكير فيها. ولذلك فقد قال أبو القاسم ابن مندة في كتابه:[(١)] «الرد على الجهمية» التأويل عند أصحاب الحديث نوع من التكذيب.

٣ ـ إنها تربط المسلم بالسلف العظيم فتزيده عزة وافتخاراً كيف لا وهي تجعله يسير على خطى الصحابة ومن جاء بعدهم من السلف الذين هم سادة الأولياء وأئمة الأتقياء، وما كانوا عليه هو الدين الذي لا جدال فيه، كل ذلك يريد المسلم بصيرة في دينه فهومتأكد أنه يسير في ظلال الفرقة الناجية التي وصفها النبي ﷺ في حديث «افتراق الأمة» وفيه: «وستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة كلها من النار إلا واحدة قالوا: ما هي يا رسول الله قال: من كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي»[(٢)].

---

(١) ص ٤٠٦ من كتاب ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب الحنبلي.

(٢) رواه أبو داود ٤٥٩٦، وابن ماجه ٣٩٩١، والحاكم وقال: على شرط مسلم ولم يخرجاه وقال: «هذه أسانيد تقام بها الحجة» المستدرك ١/ ١٢٩. كلهم من طريق محمد بن عمرو عن أبي ساعة عن أبي هريرة ومحمد بن عمرو علقمة صدوق له أوهام. ورواه الآجري في الشريعة ص ١٥ وأحمد في المسند ٤/ ١٠٢ من حديث معاوية وفي إسناده الأزهر بن عبد الله صدوق فيه نصب. . انظر التقريب ص ٢٦.
أما زيادة «من كان على مثل ما أنا عليه اليوم. . .» فهو عند الترمذي والآجري والحاكم، وقد تفرد بها عبد الرحمن بن زياد الإفريقي فقال الحافظ ضعيف من قبل حفظه» تقريب ص ٢٠٢

ولا يستطيع أحد أن ينفي هذا الوصف عن سلف هذه الأمة أو يدعي أنهم كانوا على غير بينة في دينهم لأن ذلك رداً ضمنياً لوصف الله تعالى لهم بقوله: **﴿كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله﴾** ولا شك أن من كان على طريقتهم ممن جاء بعدهم هم أهل الحق وهم الفرقة الناجية، وهذا ما قرره المحققون من أهل العلم، قال الإمام علي بن المديني: «إن الطائفة الناجية هم أهل الحديث»(١) وقال يزيد بن هارون في بيان الفرقة الناجية: «إن لم يكونوا أصحاب الحديث فلا أدرى من هم» وقال عبد الله بن المبارك: في حديث: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق حتى تقوم الساعة» قال: «هم عندي أصحاب الحديث» وقال الإمام أحمد بن حنبل لما سئل عن معنى الحديث السابق: «إن لم تكن هذه الطائفة المنصورة أصحاب الحديث فلا أدري من هم»(٢).

وكذلك قال الحافظ الثقة أحمد بن سنان، وإمام المحدثين محمد بن إسماعيل البخاري وعشرات غيرهم.

وقال أبو القاسم إسماعيل بن محمد الأصفهاني مشيداً بأهل الحديث: إن كل فريق من المبتدعة إنما يدعي أن الذي يعتقده هو ما كان عليه رسول الله ﷺ لأنهم كلهم مدعون شريعة الإسلام ملتزمون في الظاهر شعائرها يرون أن ما جاء به محمد ﷺ هو الحق، غير إن الطرق تفرقت بهم بعد ذلك

---

(١) انظر تحفة الأحوذي ٦/ ٤٣٣.

(٢) رواه الحاكم بإسناد صحيح كما قال الحافظ ابن حجر وكذلك قول يزيد بن هارون، وقال القاضي: «إنما أراد أحمد أهل السنة والجماعة ومن يعتقد مذهب أهل الحديث» المرجع السابق ٦/ ٤٣٤.

وأحدثوا في الدين ما لم يأذن به الله ورسوله فزعم كل فريق أنه من المتمسك بشرعية الإسلام وإن الحق الذي قام به رسول الله ﷺ هو الذي يعتقده وينتحله، غير إن الله أبى أن يكون الحق والعقيدة الصحيحة إلا مع أهل الحديث والآثار لأنهم أخذوا دينهم وعقائدهم خلفاً عن سلف وقرناً عن قرن إلى أن انتهوا إلى التابعين وأخذه التابعون من أصحاب رسول الله ﷺ وأخذه أصحاب رسول الله ﷺ عن رسول الله ﷺ. ولا طريق إلى معرفة ما دعا إليه رسول الله ﷺ الناس من الدين القويم والصراط المستقيم إلا هذا الطريق الذي سلكه أصحاب الحديث.

وأما سائر الفرق فطلبوا الدين لا بطريقه لأنهم رجعوا إلى معقولهم وخواطرهم وآرائهم فطلبوا الدين من قبله وإذا سمعوا شيئاً من الكتاب والسنة عرضوه على معيار عقولهم فإن استقام قبلوه وإن لم يستقم في ميزان عقولهم ردوه فإن اضطروا إلى قبوله حرفوه بالتأويلات البعيدة والمعاني المستكرهة فحادوا عن الحق وزاغوا عنه ونبذوا الدين وراء ظهورهم وجعلوا السنة تحت أقدامهم، تعالى الله عما يصفون. وأما أهل الحق فجعلوا الكتاب والسنة أمامهم وطلبوا الدين من قبلهم وما وقع لهم من معقولهم وخواطرهم عرضوه على الكتاب والسنة فإن وجدوه موافقاً لهما قبلوه وشكروا الله حيث أراهم ذلك ووقفهم عليه وإن وجدوه مخالفاً لهما تركوا ما وقع لهم وأقبلوا على الكتاب والسنة وأرجعوا التهمة على أنفسهم»(١) وقال أيضاً: وإذا رأيت الرجل يسمي أصحاب الحديث حشوية أو مشبهة أو ناصبة فاعلم أنه مبتدع وإذا رأيت الرجل ينفي صفات الله أو يشبهها بصفات

---

(١) «الحجة في بيان المحجة» ق ١٦٤/أ.

المخلوقين فاعلم أنه ضال. قال علماء أهل السنة: فليس في الدنيا مبتدع إلا وقد نزع حلاوة الحديث من قلبه»[1].

وقال الخطيب البغدادي في مقدمة كتابه «شرف أصحاب الحديث»: وقد جعل الله أهله أركان الشريعة وهدم بهم كل بدعة شنيعة فهم أمناء الله في خليقته والواسطة بين النبي ﷺ وأمته والمجتهدين في حفظ ملته، أنوارهم زاهرة وفضائلهم سائرة وآياتهم باهرة ومذاهبهم ظاهرة وحججهم قاهرة وكل فئة تتحيز إلى هوى ترجع إليه وتستحسن رأياً تعكف عليه سوى أصحاب الحديث فإن الكتاب عدتهم والسنة حجتهم والرسول فئتهم وإليه نسبتهم لا يعرجون على الأهواء ولا يلتفتون إلى الآراء».

وقال الشيخ عبد القادر الجيلاني رحمه الله في كتابه «الغنية»: أما الفرقة الناجية فهي أهل السنة والجماعة وأهل السنة لا اسم لهم إلا اسم واحد وهو أصحاب الحديث»[2].

٤ ـ إن القرآن الكريم قد نبه إلى ضرورة الالتزام بما كان عليه المسلمون السابقون وحذر من اتباع غير ذلك قال الله تعالى: **﴿ومن شاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنون نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيراً﴾**

---

(١) المرجع السابق ق ٢٦٦/أ.

(٢) الغنية ص ٨٠.

وقال النووي رحمه الله تعالى: «ويحتمل أن هذه الطائفة ـ الناجية ـ متفرقة بين أنواع المؤمنين منهم شجعان مقاتلون ومنهم فقهاء ومنهم محدثون ومنهم زهاد، آمرون بالمعروف وناهون عن المنكر ومنهم أهل أنواع أخرى سن الخير ولا يلزم أن يكونوا مجتمعين بل قد يكونوا متفرقين في أقطار الأرض» تحفة الأحوذي للعلامة المباركفوري ٦/ ٤٣٤.

وسورة الفاتحة التي أمرنا بتلاوتها في الصلاة فيها قول الله تعالى: ﴿**اهدنا الصراط المستقيم**﴾ وهو صراط الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقاً» ولا شك أن هذه الصفات تنطبق أصالة على سلف هذه الأمة وتعبر عن صفاتهم.

٥ ـ أنها تحقق للمسلمين الوصف الذي رضيه الله تعالى لهم حيث وصفهم بقوله: ﴿**ويسلموا تسليماً**﴾ فدور العقل في العقيدة السلفية هو دور الرضا والاطمئنان والتقدير لعظمة الله تعالى والتفكير في مخلوقاته العظيمة المبثوثة في هذا الكون الفسيح. والتأمل بما أودع الله فيه من الآيات ونصب فيه من العبر:

فواعجبا كيف يعصى الإله أم كيف يجحده الجاحد
وفي كل شيء له آية تدل على أنه واحد

وليس معنى هذا إلقاء العقل جانباً كما هو في المفهوم الكنسي، لأن البحث العقلي ليس مذموماً على الإطلاق بل يذم إذا اكتفى به عن الأدلة الشرعية أو قدم عليها أو عورض به نصوص الدين. كما أنه لا دخل للعقل في مجال الغيب ـ السمعيات ـ من أمور العقيدة، أما أبحاث العقيدة التي يستدل بها على وحدانية الله تعالى وعلمه وقدرته وحكمته والبعث الجزاء، فقد طالب القرآن العقل البشري أن يهتدي إليها فهي أدلة تدعم النصوص وتزيد في تثبيت الاعتقاد، ولهذا يجد المتأمل في كتاب الله تعالى الآيات الكثيرات التي تحث العقل البشري على التأمل والتفكر والتبصر والتدبر.

إن فتح المجال أمام العقل البشري لينطلق في مجالات الكون

فيذلل الصعاب ويرشد الإنسان في طرق الحضارة مما يعود على البشرية بالخير العميم، إن سير العقل في هذا الاتجاه أمر حسن وجميل بل هو طريقه الطبيعي ومساره الاعتيادي، أما أن يسمح للعقل أن يتدخل في مجالات الغيب ويلاقي منا كل تشجيع واستحسان فهذا خطأ فادح وحماقة كبرى ترتكب في حق حاضر الإنسان ومستقبله وإهانة صريحة للعقل بتوريطه بالانزلاق في مسارب لا دخل له بها بل هي بعيدة جداً عن مطلبه ومحال أمام تصوره.

لقد ابتدأ المعتزلة هذه المهزلة حيث جعلوا العقل هو الحكم والفيصل وأسندوا إليه مهمة الكشف في عالم الغيب وملكوت الآخرة، وتدخل العقل باحثاً في خصائص اليوم الآخر فأثبت ما أراد ونفى ما شاء واعتدى على مقام الألوهية العظيم فتناول صفات الله تعالى بالتبديل والتحوير والطمس والتزوير منتهكاً حرمة النصوص غير مبال ولا ملتفت لأي وعيد أو عقاب، فتناقض أيما تناقض ونفى عن الذات الإلهية صفات أثبتها الله لنفسه، زعم أنها أوصاف للأجسام ونعوت للمخلوقات.

إن العقل البشري قاصر كل القصور في عالم الغيب ونتائجه وتوقعاته كلها تخرصات سكرى وظنون بلهاء وقد بينت النصوص النبوية المباركة عدم الركون إلى هذه الأوهام بعبارات وجيزة فقد روى أن النبي ﷺ قال: «تفكروا في خلق الله ولا تتفكروا في ذاته فتهلكوا».

إن العقل إذا لم ينطلق من وحي النصوص المعصومة فإنه سرعان ما يخطىء، ولما كان من مهام العقيدة تنظيم سلوك الإنسان فإن نتائجه آنذاك تكون خطيرة وتسبب اختلافاً بين الناس، وهل يتعارض الناس ويختلفون في أمور الدين إلا بسبب

استخدام عقولهم بمعزل عن نصوص الكتاب والسنة.

إن العقل مخلوق من مخلوقات الله تعالى شأنه كشأنها له قدراته المحدودة وخصائصه الثابتة فهل يطلب من العين أن تبصر ما يبعد عنها آلاف الأميال؟ وهل يطلب من الأذن أن تسمع ما يدور بين الطيور في السماء من مناجاة؟ وهل يطلب من اليد أن تحمل جبلاً ومن القدم أن تزعزع بركلة منها ناطحة سحاب أو غير ذلك من الأمور المغرقة في المحال، وكذلك الشأن نفسه بالنسبة للعقل البشري عندما يتعرض لمسائل الغيب فيثبت وينفي، نعم إنه يباح للعقل أن يتعرف على المخلوقات لأنه مخلوق مثلها أما أن يتطاول هذا المخلوق المغرور ليتدخل في مهام الخالق العظيم وينصب نفسه الحكم العدل الذي لا يرجع عن حكمه ولا يعترض على قراره فتلك بلية البلايا وأعجوبة الأساطير فهل يقع الإنسان في ضلال أبعد من هذا الضلال؟ وصدق الله إذ يقول: **﴿ومن أظلم ممن اتبع هواء بغير هدى من الله﴾**.

ورحم الله أحد علماء السلف حيث يقول: إنما أعطينا العقل لإقامة العبودية لا لإدراك الربوبية فمن شغل ما أعطي لإقامة العبودية بإدراك الربوبية فاتته العبودية ولم يدرك الربوبية»[(١)].

ورحم الله محمد بن الحنفية فقد قال: لا تقوم الساعة حتى تكون خصومة الناس في ربهم»[(٢)].

---

(١) الحجة في بيان المحجة للأصبهاني ق ٣٣.

(٢) هذا الأثر ورد مرفوعاً من حديث أبي هريرة رضي الله عنه وعزاه السيوطي للديلمي كما في الدر المنثور ٥/ ٩٤١. وسئل عنه الإمام الدارقطني فرجح أنه من كلام ابن الحنفية ولا يعتبر مرفوعاً، العلل للدارقطني ق (٤٧٧/ ١).

وقال حبر هذه الأمة عبد الله بن عباس رضي الله عنهما: ما اجتمع رجلان يختصمان في الدين فافترقا حتى يفتريا على الله عز وجل»[1].

وقال الشهرستاني: وأصل كل بلية في العالم من معارضة النص بالرأي وتقديم الهوى على الشرع»[2].

٦ ـ أنها توحد صفوف المسلمين وتجمع كلمتهم لأنها عقيدة الكتاب والسنة فهي تحقيق عملي ومناداة صريحة لقول الله تعالى: **﴿واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا﴾**. هذا بخلاف الدعوة إلى عقائد الفرق الأخرى التي تفرق ولا تجمع ويختلف المسلمون عليها ولا يتفقون.

٧ ـ كما تنفرد هذه العقيدة بأن فيها التمسك بسنة النبي ﷺ كاملة، وعدم رد أي شيء منها وعدم تفريقها وردها لكلامه ﷺ تحت دعوى التقسيمات المحدثة للسنة من متواتر وآحاد وغير ذلك من التقسيمات والتسيمات التي لم تكن معروفة في عصر الصحابة والتابعين، فهي أمور اصطلاحية لا تؤثر على السنة من حيث القبول أو الرد وإن الأخذ بالسنة كاملة هو تحقيق صادق لقول النبي ﷺ[3]: «تركت فيكم ما أن تمسكتم به فلن تضلوا أبداً كتاب الله وسنتي» ولقوله ﷺ في الموعظة التي وصفها الصحابة بأنها ـ موعظة مودع ـ «فإنه من يعش منكم بعدي فسيرى اختلافاً كثيراً فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين

---

(١) رواه ابن بطة في الإبانة الكبرى (ق ١٧٤/ ٢).

(٢) مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم ١/ ٢٣١.

(٣) رواه الحاكم من حديث أبي هريرة وصححه الإلباني في الجامع الصغير برقم ٢٩٣٤

تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ»[1].

٨ ـ أنها تجنب المسلم الهلكة بتركه الخوض في مسائل العقيدة ومناقشة الخصوم وأهل البدع والزيغ فهي تبتعد بالمسلم حقاً عن التفكير في ذات الله تعالى، فهي سهلة ميسرة بعيدة عن التعقيد والألغاز، لأن معالجة السلف للقضايا تتسم بالبساطة واليسر ولذا فإن كل محاولة للرجوع إلى الفطرة أو الاقتراب منها هي في الحقيقة اقتراب من الدين وكل محاولة للابتعاد عن الفطرة والوضوح هي ابتعاد عن الدين.

(١) رواه أبو داود ٤٦٠٧ والترمذي ٢٨١٥ وابن ماجة رقم ٤٣ وأحمد ٤/١٢٦ والدرامي ١/٤٤ كلهم من حديث العرباض بن سارية رضي الله عنه.

حقيقة مذهب السلف في الصفات

إن مذهب السلف في صفات الله تعالى واضح كل الوضوح فيه من اليسر والسهولة ما يزيده إشراقاً وجمالاً، فهم يؤمنون بكل ما وصف الله به نفسه ووصفه به رسوله حقيقة لا مجازاً على الوجه اللائق بكمال الله وجلاله؛ لأنه لا يصف الله تعالى أعلم به منه ولا يصف الله من هو أعلم به من رسوله والله يقول في نفسه **﴿أأنتم أعلم أم الله﴾** ويقول عن رسوله **﴿وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى﴾** فكل ما جاء به القرآن حق لأنه من عند الله تعالى والله تعالى يقول: **﴿وقل الحق من ربكم﴾**.

وقال تعالى: **﴿ويرى الذين أوتوا العلم الذي أنزل إليك من ربك هو الحق ويهدي إلى صراط العزيز الحميد﴾** وقال تعالى: **﴿أفمن يعلم إنما أنزل إليك من ربك الحق كمن هو أعمى﴾**.

ويقول العلامة الصنعاني في ذلك:

الأصل الأول: إنه قد علم من ضرورة الدين: إن كل ما في القرآن فهو حق لا باطل، وصدق لا كذب، وهدى لا ضلالة، وعلم لا جهالة، ويقين لا شك فيه. فهذا الأصل أصل لا يتم إسلام أحد ولا إيمانه إلا بالإقرار به، وهذا مجمع عليه لا

خلاف فيه»[1] لأن خلاف السمع المعلوم كفر إجماعاً أما ما كان خلاف العقل المعلوم فهو ليس بكفر.

وهل فسدت الأديان وحرفت الشرائع وضل كثير من الناس إلا بسبب الابتداع في الدين سواء أكان ذلك بالزيادة عليه أو النقصان منه ومن سلك غير النهج السلفي في اعتقاده فإنه واقع فيما ذكرناه ومثال ذلك: إن الذين لم يسلكوا طريقة السلف قد أثبتوا لله صفات من عند أنفسهم لم يصف الله بها نفسه ولم يصفه بها رسوله ﷺ وهؤلاء كما ترى قد زادوا في دين الله. كما أنهم عمدوا إلى صفات وصف الله بها نفسه ووصفه بها رسوله فردوها عن طريق التأويل وهذا هو النقصان. ولذلك فقد قال العلامة ابن الوزير في هذا الصدد:

«فاعلم أن منشأ معظم البدع يرجع إلى أمرين واضح بطلانهما فتأمل ذلك بإنصاف وشد عليه يديك وهذان الأمران الباطلان هما: الزيادة في الدين بإثبات ما لم يذكره الله تعالى ورسله عليهم السلام من مهمات الدين الواجبة. والنقص منه بنفي بعض ما ذكره الله تعالى ورسله من ذلك بالتأويل الباطل»[2].

وكل ما ثبت في السنة حق وشرع لنا وما أخبرنا به النبي ﷺ إلا لنؤمن به.

وطريقة السلف في إثبات صفات الله تعالى بنوها على أسس منها:

١ ـ تنزيه الله سبحانه وتعالى عن مشابهة جميع المخلوقات

---

(١) تطهير الاعتقاد من أدران الإلحاد ـ للصنعاني ص ٥.
(٢) إيثار الحق على الخلق ص ٨٦.

لقول الله تعالى ﴿**ليس كمثله شيء**﴾.

٢ ـ اليأس عن إدراك كيفية هذه الصفات لقول الله تعالى: ﴿**ولا يحيطون به علماً**﴾. وتنزيه الله تعالى يرجع إلى معنيين، الأول: تنزيهه عن كل نقص يناقض كماله فكل ما دل على ثبوت الكمال له فإنه يدل على تنزهه عن النقص المناقض لكماله. والثاني: أنه ليس كمثله شيء في صفات الكمال فله المثل الأعلى سبحانه وتعالى.

وقد نهانا النبي ﷺ عن التفكير في ذات الله تعالى لأن ذلك يؤدي إلى الهلكة، والقول في الصفات هو كالقول في الذات لأنهما من باب واحد فهما من الغيب الذي لا نستطيع إدراكه أو الوقوف على حقيقته أو كنهه لأن ذلك من باب الغيب المحظور علينا، والكيف المجهول عنا، وهذا ما عنته أم سلمة رضي الله عنها في الاستواء بقولها: الاستواء معلوم والكيف مجهول(١)، فمذهب السلف الصالح إثبات بلا تمثيل وتنزيه بلا تعطيل.

وقد بين شيخ الإسلام ابن تيمية هذا بأصلين: الأول: أن القول في بعض الصفات كالقول في بعض فإن كان المخاطب ممن يقول بأن الله حي بحياة عليم بعلم قدير بقدرة سميع بسمع بصير ببصر متكلم بكلام ويجعل ذلك حقيقة وينازع في محبته ورضاه وغضبه وكراهيته فيجعل ذلك مجازاً أو يفسره بالإرادة. وإما ببعض المخلوقات من النعم والعقوبات، فيقال له لا فرق بين ما نفيته وبين ما أثبته بل القول في أحدهما كالقول في الآخر.

---

(١) سيأتي تخريجه.

وقد شاع لدى بعض الباحثين قديماً وحديثاً أن مذهب السلف في صفات الله تعالى هو التفويض وليس الإثبات، ونرد على هذه الدعوى بأمور:

أولاً: الآيات القرآنية التي تضمنت هذه الصفات الكريمة لله تعالى من الاستواء والمجيء والرضا والغضب والمحبة و . . . إلخ. . فإن لم يكن المراد منها إثبات هذه الصفات كما يليق بجلال الله تعالى وعظمته فما هو المقصود منها إذا؟

ثم إن الأحاديث النبوية الكثيرة في الصفات ومطابقتها للآيات الكريمات واستنطاق النبي ﷺ لبعض الصحابة وسؤاله لهم عن هذه الصفات لله جلا وعلا يدل على أن المقصود منها الإثبات لا غير، والأحاديث كثيرة جداً في هذا الصدد منها:

(أ) قول ﷺ: «ألا تأمنوني وأنا أمين من في السماء»[١].

(ب) قوله ﷺ: «الراحمون يرحمهم الرحمن، ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء»[٢].

(ج) قوله ﷺ: «والذي نفسي بيده ما من رجل يدعو امرأته إلى فراشه فتأبى عليه إلا كان الذي في السماء ساخطاً عليها حتى يرضى عنها»[٣].

---

(١) رواه الإمام أحمد **٣/ ٤** والبخاري **٤٣٥١** ومسلم في باب الزكاة **١٤٤** من حديث أبي سعيد الخدري.

(٢) ورواه أبو داود من برقم **٤٩٤١** والترمذي رقم **١٩٨٩** وقال حسن صحيح والبيهقي في الأسماء والصفات ص **٣٠٠**.

(٣) رواه مسلم من حديث أبي هريرة باب النكاح **١٢١**.

(د) حديث «احتج آدم وموسى وفيه: فقال له موسى: أنت آدم الذي خلقك الله بيده»[1].

(هـ) حديث أنس في الشفاعة وفيه: «فيأتون آدم فيقولون له أنت آدم أبو البشر خلقك الله بيده وأسجد لك الملائكة»[2].

(و) حديث: «لما قضى الله الخلق كتب كتاباً عنده، سبقت رحمتي غضبي فهو عنده فوق العرش»[3].

ثانياً: الآثار الواردة عن الصحابة والتابعين ومن جاء بعدهم من علماء السلف، التي تدل على أن مذهبهم إنما هو إثبات الصفات لله سبحانه وتعالى.

الأول: فقد أخرج الإمام اللالكائي في كتابه العظيم «شرح أصول السنة» قول أم سلمة رضي الله عنها في قوله تعالى: **﴿الرحمن على العرش استوى﴾**.. فقالت الاستواء غير مجهول والكيف غير معلوم والإقرار به إيمان والجحود به كفر»[4].

الثاني: وقالت عائشة رضي الله عنها: «أيم الله إني لأخشى لو كنت أحب قتله لقتلت ـ يعني عثمان ـ ولكن علم الله من فوق عرشه أني لم أحب قتله».

الثالث: وأخرج الدرامي بسنده أن امرأة لقيت عمر بن الخطاب فاستوقفته..، القصة... وفيها فقال عمر: ويلك أتدري من هذه؟ قال: لا.. قال: هذه امرأة سمع الله شكواها من فوق

---

(١) رواه أحمد من حديث أبي هريرة ٢/ ٣٩٢

(٢) رواه البخاري ٧٥١٥ ومسلم باب الإيمان ٣٢٢.

(٣) رواه البخاري من حديث أبي هريرة ٧٥٥٤ ومسلم باب التوبة ١٤.

(٤) ق ١١٩٢ وقد قام بتحقيقه أخونا الفاضل الدكتور أحمد سعد حمدان.

سبع سموات هذه خولة بنت ثعلبة[1].

الرابع: قال ابن عبد البر في «الاستيعاب»: روينا من وجوه صحاح أن عبد الله بن رواحة مشى إلى امرأة له فنالها، فرأته امرأته فلامته فجحدها فقالت: إن كنت صادقاً فاقرأ القرآن فإن الجنب لا يقرأ القرآن، فقال:

شهدت بأن وعد الله حق وإن النار مثوى الكافرينا
وإن العرش فوق الماء طاف وفوق العرش رب العالمينا[2]

الخامس: وقال النبي ﷺ لعمران بن حصين قبل أن يسلم: «كم إلهاً تعبد اليوم؟.. قال: سبعة، ستة في الأرض وواحد في السماء، فقال: فإذا أصابك الضرر فمن تدعو؟.. قال: الذي في السماء»[3].

السادس: وكانت زينب أم المؤمنين رضي الله عنها تفتخر على سائر أزواج النبي ﷺ وتقول: «زوجكن أهاليكن وزوجني الله من فوق سبع سموات»[4].

السابع: ودخل ابن عباس على عائشة رضي الله عنها وهي تموت فقال لها: «كنت أحب نساء رسول الله ﷺ ولم يكن

---

(١) عزاه السيوطي في الدر المنثور إلى تفسير ابن أبي حاتم والبيهقي في الأسماء والصفات ٩٣/١٧٩ انظر كتاب (اجتماع الجيوش الإسلامية) لابن القيم ص ٣٩ والأسماء والصفات للبيهقي ص ٢٦٩.

(٢) المرجع السابق ص ٤٠.

(٣) رواه البيهقي في الأسماء والصفات ص ٣٠٠.

(٤) رواه البخاري ٧٤٢٠ والبيهقي في الأسماء والصفات ص ٢٩٦.

رسول الله ﷺ يحب إلا طيباً وأنزل الله براءتك من فوق سبع سماوات»[1].

الثامن: وقال عبد الرحمن بن القاسم: «لا ينبغي لأحد أن يصف الله إلا بما وصف به نفسه في القرآن ولا يشبه يديه بشيء ولا وجهه بشيء ولكن يقول: له يدان كما وصف نفسه في القرآن وله وجه كما وصف نفسه، يقف عند ما وصف به نفسه في الكتاب فإنه تبارك وتعالى لا مثيل له ولا شبيه ولكن هو الله لا إله إلا هو»[2].

التاسع: وقال الأوزاعي أمام أهل الشام في زمنه: «كنا والتابعون متوافرون ونقول: إن الله على عرشه ونؤمن بما وردت به السنة من صفاته»[3].

العاشر: وأخرج البيهقي بسند جيد عن عبد الله بن وهب قال: كنت عند مالك فدخل رجل فقال: يا أبا عبد الرحمن: ﴿**الرحمن على العرش استوى**﴾ كيف استوى؟ فأطرق مالك فأخذته الرحضاء ثم رفع رأسه فقال: «الرحمن على العرش استوى كما وصف به نفسه ولا يقال كيف، وكيف عنه مرفوع وما

---

(١) ص ٢٧٥ الرد على الجهمية. للدرامي وأحمد في المسند ١/ ٢٧٦.

(٢) (ق ٢/ ٢) رسالة في الاعتقاد لمحمد بن أبي زمنين المعروف بابن أبي نعيس الإمام المالكي. وعبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق رضي الله عنه ثقة جليل قال ابن عيينة: «كان أفضل أهل زمانه توفي سنة ست وعشرين ومائة» انظر تقريب التهذيب لابن حجر ص ٢٠٨.

(٣) فتح الباري لابن حجر ٤٠٦/١٣ وصحح هذه الرواية الذهبي في (تذكرة الحفاظ) ص ١٨١ وكذا ابن القيم فقد قال: «روى البيهقي بإسناد صحيح إلى الأوزاعي قال: كذا التابعون. .» اجتماع الجيوش ص ٤٣.

أراك إلا صاحب بدعة فأخرجوه»[1].

فقوله ﷺ: «أنا أمين من في السماء» وقوله: «يرحمكم في السماء» وقوله: «كان الذي في السماء ساخطاً عليها» وكذلك حديث المعراج وحديث «يتعاقبون فيكم ملائكة وفيه فيعرج الذين باتوا فيكم إلى ربهم» وغير ذلك من الأحاديث الكثيرة التي تدل على أن الله في السماء، وهذا المقصود وتلك الدلالة واضحة من كلامه ﷺ، فتقرير النبي ﷺ لهذا المعنى وتأكيده عليه في هذا الأحاديث وغيرها بالإضافة إلى الآيات القرآنية الكثيرة التي تثبت لله صفة العلو ولعل من أصرحها قوله تعالى في شأن عيسى عليه السلام: **﴿بل رفعه الله إليه﴾** وقوله: **﴿إليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه﴾** وقوله: **﴿أأمنتم من في السماء﴾** وقوله: **﴿الرحمن على العرش استوى﴾**.

فبالله عليكم أليس هذا كافياً في إثبات صفة العلو لربنا سبحانه وتعالى.

كما تأتي الآثار الكثيرة عن الصحابة مقررة هذه الصفة ودالة على أنهم فهموا المراد من هذه الصفة فآمنوا بمعناها من غير أي تعرض لا من قريب ولا من بعيد للتطلع إلى كيفية هذه الصفة.

فهذا الفاروق عمر رضي الله عنه يقول في شأن خولة: «لقد سمع الله شكواها من فوق سبع سماوات» وهذه أم المؤمنين عائشة تقول عن عثمان رضي الله عنهما: «ولكن علم الله من فوق عرشه أني لم أحب قتله» وعمران بن حصين يقول: «أدعو الذي في السماء» وأم المؤمنين زينب رضي الله عنها تقول:

---

(١) فتح الباري ١٣/٤٠٧ وشرح أصول السنة للالكائي (ق ٩٢ب).

«وزجني الله من فوق سبع سماوات».

بل إن النبي ﷺ أراد لهذه المعاني أن تنتشر وتشيع بين المسلمين لأنها من أمور العقيدة التي يجب أن يعلمها كل مسلم.

حتى إن الصغار يجب أن نلقنهم هذه المعاني التي تعرفهم بربهم وتزيد تعظيمه في نفوسهم، فقد سأل رسول الله ﷺ الجارية مختبراً إيمانها بقوله: أين الله؟ فأجابت قائلة: في السماء فكافأها النبي ﷺ على ذلك بقوله لسيدها: أعتقها فإنها مؤمنة.

فالنبي ﷺ يشهد بالإيمان لمن أثبت هذه الصفة لربه بينما نجد الكثيرين لا يزالون يعتقدون أن من أثبت لربه هذه الصفة فهو مشبه مجسم وهو على عقيدة ضالة زائفة.

فانظر كيف وصل التنزيه بهؤلاء إلى رد هذه الصفات وتأويلها مع ثبوتها ثبوتاً لا مطعن فيه، أما تنزيه السلف الصالح فهو تنزيه مقترن بالإيمان فهم قد آمنوا بما وصف الله به نفسه وبما وصفه به رسوله ﷺ مصدقين ربهم في ذلك ومصدقين نبيهم في ذلك غير شاكين ولا مرتابين.

أما الذين وصل بهم الحال في التنزيه إلى جحد صفات الرب فقد يصل الأمر بهم إلى الكفر، ولا غرابة في ذلك فقد كفر السلف جملة الجهمية والمعتزلة وأحياناً كفروا بعض أفرادهم ممن قامت عليهم الحجة كما كفر الإمام الشافعي «حفصاً» الفرد عند مناظرته له.

والصواب أنه لا عذر للمسلم بعد أن استبانت له الحجج وظهرت له الدلائل في نفيه لصفات ربه وجحده لها وتأويله لها.

وهذا مثال أخر في إثبات صفات الرب عز وجل.

فقد جاء في الحديث الذي تحاجَّ فيه آدم وموسى، فقال موسى لآدم: «أنت الذي خلقك الله بيده. . .» دليل واضح على أن موسى إنما يعني بقوله لأبيه آدم بيده معنى خاصاً فهمه آدم، وكانت تلك الخصيصة لآدم من أهم نعم الله عليه. فكيف تجحد أيها المسلم صفة اليد لله والله هو الذي يقول في ذلك: **﴿ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي﴾** فما منعك أيها المسلم أن تؤمن بذلك ولا تكابر بعقلك الصغير كما فعل إبليس فاستحق لعنة الله وغضبه إلى يوم الدين وفي قول الإمام مالك «الاستواء معلوم» يفيد معنى خاصاً للاستواء هو ما تعرفه العرب بلغتها.

وهذا هو ما فهمه الصحابي أبو رزين العقيلي عندما قال للنبي ﷺ: «أو يضحك الرب؟ قال: نعم، فقال أبو رزين: إذا لن نعدم من رب يضحك خيراً». فالمعنى الذي عناه أبو رزين في سؤاله للنبي ﷺ أو يضحك الرب؟ وما أجابه به رسول الله ﷺ بقوله نعم مقرراً صحة نسبة هذه الصفة لربه سبحانه وتعالى، فالذي استقر في قلب أبي رزين هو المعنى يثبته السلف الصالح في جميع صفات الله تعالى دون أي إثارة لأي شبهة تثار حول معرفة كيفية ضحك ربنا لأن الخوض في معاني كيفية الصفات هو وقوع في التشبيه لا محالة.

ثالثاً: ما نقله كثير ممن صنف في العقائد من المتقدمين أن مذهب السلف هو الإثبات، فقد أخرج البيهقي من طريق أي داود الطيالسي قال: كان سفيان الثوري وشعبة وحماد بن زيد وحماد بن سلمة وشريك وأبو عوانة: لا يحددون ولا يشبهون ويروون هذه الأحاديث ولا يقولون كيف، قال أبو داود: وهو

قولنا، وقال البيهقي: وعلى هذا مضى أكابرنا[1].

وقال الترمذي في سننه عقب روايته لحديث النزول: «وهو على العرش كما وصف به نفسه في كتابه كذا قال غير واحد من أهل العلم في هذا الحديث وما يشبهه من الصفات»[2].

وقال الترمذي: باب ما جاء في فضل الصدقة «ثم روى حديث أبي هريرة مرفوعاً:

ما تصدق أحد بصدقة من طيب ولا يقبل الله إلا الطيب إلا أخذها الرحمن بيمينه وإن كانت تمرة تربو في كف الرحمن حتى تكون أعظم من الجبل كما يربي أحدكم فلوه أو فصيله» ثم قال: وقد قال غير واحد من أهل العلم في هذا الحديث وما يشبهه: هذا من الروايات في الصفات ونزول الرب تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا، قالوا: تثبت الروايات في هذا ويؤمن بها ولا يتوهم ولا يقال كيف؟ هكذا روى عن مالك وسفيان بن عيينة وعبد الله بن المبارك أنهم قالوا في هذه الأحاديث: أمروها بلا كيف. وهكذا قول أهل العلم من أهل السنة والجماعة، وأما الجهمية فأنكرت هذه الروايات وقالوا: هذا تشبيه، وقد ذكر الله عز وجل في غير موضع من كتابه اليد والسمع والبصر فتأولت الجهمية هذه الآيات ففسروها على غير ما فسر أهل العلم وقالوا: إن الله لم يخلق آدم بيده وقالوا: إن معنى اليد ها هنا القوة. وقال إسحاق بن إبراهيم (راهويه): إنما يكون التشبيه إذا قال يد كيد أو مثل يد، أو سمع كسمع أو مثل سمع فإذا قال: سمع

---

(١) فتح الباري ١٣/ ٤٠٧.

(٢) سنن الترمذي ٣/ ٤١.

كسمع أو مثل سمع فهذا التشبيه. وإما إذا قال، كما قال الله تعالى: يد وسمع وبصر ولا يقول كيف، ولا يقول مثل سمع ولا كسمع فهذا لا يكون تشبيهاً وهو كما قال الله تعالى في كتابه: **﴿ليس كمثله شيء وهو السميع البصير﴾**.

وقد ذكر الدكتور العتر هذا الحديث مثالاً لمختلف الحديث ويقصد به كما هي عبارته: ما تعارض ظاهره مع القواعد فأوهم معنى باطلاً أو تعارض مع نص شرعي آخر، ثم قال[1]: والحديث مشكل لأنه يجعل لله يداً وذلك تشبيه وتجسيم معارض للأدلة القاطعة بتنزيه الله عن ذلك، وقد أزال الترمذي الإشكال وحقق المسألة فتعرض لمسألة المتشابهات وأبان الحق فيها، ثم نقل كلام الترمذي السابق في التعليق على هذا الحديث.

وبذلك يكون الدكتور قد نقل ما ينقض كلامه السابق من أساسه لأن الترمذي اعتبر أن الإيمان بهذه الصفة لله تعالى بلا كيف هو قول أهل العلم وليس تشبيهاً، أما الذين قالوا أن ذلك تشبيه إنما هم الجهمية ومن ثم فإنهم فسروا اليد هنا بالقوة، فالدكتور قد اعتبر هذا الحديث مشكلاً لأنه يجعل لله يداً ورتب على هذا أن من يجعل لله يداً يكون مشبهاً ومجسماً، كما أنه أوهم القراء أن كلام الترمذي موافق لما ذكره، وكذلك اختياره هذا الحديث مثالاً لما تعارض ظاهره مع القواعد. كل هذه الأمور يجد المتأمل الرد عليها بسهولة في كلام الترمذي السابق الذي نقله الدكتور العتر سامحه الله تعالى.

---

(١) كتاب الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه والصحيحين للدكتور نور الدين العتر ص **٢٢٤** وهو كتاب مفيد.

وقال الإمام أبو حنيفة في الفقه الأكبر: «وما ذكر الله تعالى في القرآن من ذكر الوجه واليد والنفس فهو له صفات بلا كيف ولا يقال إن يده قدرته ونعمته لأن فيه إبطال الصفة وهذا قول أهل القدر والاعتزال ولكن يده صفته بلا كيف وغضبه ورضاه صفتان من صفاته بلا كيف»[1].

وقال الإمام الدارمي في مقدمة كتابه «الرد على الجهمية»: «وله الأسماء الحسنى يسبح له ما في السموات والأرض وهو العزيز الحكيم، يقبض ويبسط ويتكلم ويرضى ويسخط ويغضب ويحب ويبغض ويكره ويضحك ويأمر وينهي ذو الوجه الكريم والسمع السميع والبصر والبصير والكلام المبين واليدين والقبضتين والقدرة والسلطان والعظمة والعلم الأزلي لم يزل كذلك ولا يزال.. استوى على عرشه فبان من خلقه لا تخفى عليه منهم خافية علمه بهم محيط وبصره فيهم نافذ ليس كمثله شيء وهو السميع البصير»[2].

وقال أيضاً بعد أن ساق الآيات والأحاديث في إثبات صفة العلو لله سبحانه وتعالى: «فمن آمن بهذا القرآن الذي احتججنا منه بهذه الآيات وصدَّق هذا الرسول الذي روينا عنه هذه الروايات لزمه الإقرار بأن الله بكماله فوق عرشه فوق سماواته وإلا فليتحمل قرآناً غير هذا فإنه غير مؤمن بهذا»[3].

وقال أبو العالية: «استوى إلى السماء» ارتفع، وقال

(١) ص ٢ طبع حيدر أباد في الهند.

(٢) الرد على الجهمية للدارمي ص ٢٥٥.

(٣) الرد على الجهمية للدرامي ص ٢٨٢.

مجاهد: استوى: علا، ونقل محيى السنة البغوي في تفسيره عن ابن عباس وأكثر المفسرين أن معناها: «ارتفع»[(١)]. وهذه التفسيرات كلها محكومة يقول الله تعالى: ﴿**ليس كمثله شيء**﴾ فارتفاعه ليس كارتفاع المخلوق وعلوه ليس كعلو المخلوق كما أن استواءه ليس كاستواء المخلوق.

وقال حماد بن زيد: «إنما يحاولون أن يقولوا ليس في السماء شيء»[(٢)].

وقيل ليزيد بن هارون: من الجهمية؟ فقال: «من زعم أن الرحمن على العرش استوى على خلاف ما يقر في قلوب العامة فهو جهمي»[(٣)].

وقال عباد بن العوام: «كلمت بشراً المريسى وأصحاب بشر فرأيت آخر كلامهم ينتهي أن يقولوا: ليس في السماء شيء»[(٤)].

وقيل لعبد الله بن المبارك: كيف نعرف ربنا؟ قال: «بأنه فوق السماء السابعة على العرش بائن من خلقه»[(٥)].

وأخرج الدارقطني بسنده أن عباد بن العوام قال: قدم علينا شريك بن عبد الله فقلت له: إن عندنا قوماً من المعتزلة ينكرون

---

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري ١٣/ ٤٠٣ـ ٤٠٦.

(٢) السنة لعبد الله بن الإمام أحمد ص ١٠ ورواه ابن أبي حاتم في كتابه الرد على الجهمية، كما في «العلو» للذهبي، ورواه ابن بطة في إبانته الكبرى (ق ١/٩١٧).

(٣) السنة لعبد الله بن الإمام أحمد ص ١٢ ورواه أبو داود مسائل الإمام أحمد ص ١٩ وابن بطة في الإبانة (ق ١/١٩٥).

(٤) السنة لعبد الله بن الإمام أحمد ص ٦٣ وذكره الذهبي في العلو ص ١١٢.

(٥) السنة لعبد الله بن الإمام أحمد ص ٥ والبخاري في خلق أفعال العباد.

هذه الأحاديث «إن الله عز وجل ينزل إلى سماء الدنيا» و «إن أهل الجنة يرون ربهم» فحدثني شريك بنحو عشرة أحاديث في هذا وقال: «أما نحن فأخذنا ديننا عن أبناء التابعين عن أصحاب رسول الله ﷺ فهم عمن أخذوا؟»(١).

وقال عبد العزيز بن الماجشون: «والله ما دلهم على عظيم ما وصف من نفسه وما تحيط به قبضته إلاّ صغر نظيرها منهم عندهم، إن ذلك الذي ألقي في روعهم»(٢).

وقال الإمام الشافعي: «لله أسماء وصفات لا يسع أحداً ردها ومن خالف بعد ثبوت الحجة عليه كفر وأما قبل قيام الحجة فإنه يعذر بالجهل فنثبت هذه الصفات وننفي عنه التشبيه كما نفى على نفسه فقال: ﴿**ليس كمثله شيء**﴾ وقال أيضاً: «السنة التي أنا عليها ورأيت أصحابنا أهل الحديث الذين رأيتهم عليها فأحلف عنهم مثل سفيان ومالك وغيرهما الإقرار بشهادة أن لا إله إلا الله وإن محمداً رسول الله وإن الله على عرشه في سمائه يقرب من خلقه كيف يشاء وإن الله ينزل إلى سماء الدنيا كيف يشاء»(٣).

وقال ابن كثير: «وأما قوله تعالى: ﴿**ثم استوى على العرش**﴾ فللناس في هذا المقام مقالات كثيرة جداً ليس هذا

---

(١) الصفات للدراقطني ق ٦/١.
العباد ص ١٢٠ والدارمي في زده على بشر المريس ص ٤٦١ وابن بطة في الإبانة (ق ١٩٤/١) والذهبي في «العلو» ص ١١٠.
(٢) مجموع فتاوي شيخ الإسلام ابن تيمية ٥/٤٨٢.
(٣) عون المعبود ١٣/٤١ وص ٤٧.
وساقه ابن أبي يعلى في طبقات الحنابلة بإسناده المتصل إلى الشافعي ١/ ٢٨٣.

موضع بسطها وإنما نسلك في هذا المقام مذهب السلف الصالح مالك والأوزاعي والثوري والليث بن سعد والشافعي وأحمد وإسحاق بن راهويه وغيرهم من أئمة المسلمين قديماً وحديثاً وهو إمرارها كما جاءت من غير تكييف ولا تشبيه ولا تعطيل والظاهر المتبادر إلى إذهان المشبهين منفي عن الله فإن الله لا يشبه شيء من خلقه وليس كمثله شيء **﴿وهو السميع البصير﴾** بل الأمر كما قال الأئمة، منهم: نعيم بن حماد الخزاعي شيخ البخاري قال: من شبَّه الله بخلقه فقد كفر ومن جحد ما وصف الله به نفسه فقد كفر وليس فيما وصف الله به نفسه ولا رسوله تشبيه، فمن أثبت لله تعالى ما وردت به الآيات الصريحة والأخبار الصحيحة على الوجه الذي يليق بجلال الله ونفى عن الله تعالى النقائص فقد سلك سبيل الهدى»[١].

رابعاً: إن الذين صنفوا في العقيدة من المتقدمين قد ذكروا الأحاديث والآثار التي تتعلق بالصفات ضمن أبواب في رسائلهم، حتى أن ابن خزيمة أطلق على كتابه اسم «كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل» وهذه بعض أبواب كتابه:

باب في إثبات وجه الله، باب ذكر إثبات العين لله جل وعلا، باب ذكر استواء خالقنا العلي الأعلى، باب صفة تكلم الله بالوحي. وهكذا فعل كثير ممن صنف في العقيدة السلفية، مثل كتاب: «الرد على الجهمية» للدارمي، وكتاب «الرد على الجهمية» للإمام أحمد بن حنبل، وكتاب «السنة» لعبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل، وكتاب «السنة» لابن أبي عاصم النبيل،

---

(١) تفسير ابن كثير ج ٢/ ٢٢٠.

وكتاب «السنة» لأبي بكر الأثرم، وكتاب «الأربعين في دلائل التوحيد»[1] للهروي، وكتاب «شرح أصول السنن للالكائي»، وكتاب «الشريعة» للآجري، وكتاب «الأسماء والصفات» للبيهقي، وكتاب «الإبانة[2]» لأبي الحسن الأشعري وكذلك رسالته إلى أهل

---

(١) ومن أبواب كتابه: باب إيجاب قبول صفات الله تعالى من كافة الخلق ص **٤٥** وباب الرد على من رأى كتمان أحاديث الصفات ص **٤٦** ثم روى حديث أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي ﷺ في قوله عز وجل **﴿فلما تجلى ربه للجبل جعله دكا﴾** أشار أنس رضي اللهعنه بطرف أصبعه على أول بنان من الخنصر وكذلك أشار ثابت البناني ـ راوي الحديث عن أنس ـ فقال له حميد الطويل: «ما تريد بهذا يا أبا محمد؟ فرفع ثابت يده فضرب صدره ضربة شديدة وقال: من أنت يا حميد؟ يحدثني أنس بن مالك عن النبي ﷺ وتقول أنت ما تريد بهذا» رواه أحمد **٣/ ١٢٥** والحاكم وصححه ووافقه الذهبي **٢/ ٣٢٠** والترمذي من طريق آخر «قال حديث حسن صحيح غريب **٨/ ٤٥١**.
وقد حقق هذا الكتاب أخونا الدكتور علي بن ناصر فقيهي. جزاه الله خيراً وبارك جهوده في نشر عقيدة السلف الصالح.

---

(٢) جزم بعض الباحثين الأشاعرة أن هذا الكتاب ليس هو آخر ما صنفه الأشعري بل إنه ألفه بعد تحوله عن مذهب المعتزلة مباشرة، مع أن شيخنا العلامة حماد الأنصاري ألف رسالة في هذا الموضوع أثبت فيها بالبحث العلمي والاستقراء التاريخي وما صرح به المتقدمون من أهل العلم أن كتاب الإبانة أخر ما صنفه الأشعري، ومع هذا فيكفينا أن نعلم أن الإمام الأشعري قد نص في أول كتاب الإبانة أن ما ذكره هو اعتقاد الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى، فإذا علمنا هذا فلا يهمنا بعد ذلك أن يكون الأشعري قد صنف هذا الكتاب في آخر حياته أو قبل ذلك.
ويحسن الإشارة إلى أن الدكتورة فوقية حسين في تحقيقها لإبانة الأشعري قد أثبتت بالأسلوب العلمي النزيه أن هذا الكتاب هو آخر ما صنفه هذا الإمام ومقدمتها الحافلة لهذا الكتاب مليئة بما يؤكد هذه القضية. =

....

= كما إن الدكتور راشد الكردي قد رجح هذا أيضاً في كتابه «علاقة صفات الله تعالى بذاته»[1].

وقبل ذلك ما ذكره الإمام الحافظ ابن عساكر في كتابه «تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى أبي الحسن الأشعري» عندما تناول معتقد الإمام الأشعري فقد استدل على عقيدته بنصوص ذكرها من كتاب الإبانة فقط، وفي ذلك دليل على عقيدة الإمام التي استقر عليها هي التي أودعها في كتابه الإبانة فقال[2]: فلا بد أن نحكي عنه معتقده على وجهه بالأمانة ونجتنب أن نزيد فيه أو ننقص منه تركاً للخيانة ليعلم حقيقة حاله في صحة عقيدته في أصول الديانة فاسمع ما ذكره في أول كتابه الذي سماه بالإبانة فإنه قال: وذكر نصوصاً كثيرة من هذا الكتاب منها قوله: قولنا الذي به نقول وديانتنا التي ندين بها التمسك بكتاب الله وسنته هي وما روي عن الصحابة والتابعين وأئمة الحديث ونحن بذلك معتصمون وبما كان عليه أحمد بن حنبل نضر الله وجهه ورفع درجته وأجزل مثوبته قائلون ولمن خالف قوله مجانبون لأنه الإمام الفاضل والرئيس الكامل الذي أبان به الحق عند ظهور الضلال... ثم سرد اعتقاده ومنه قوله: وأنه استوى على عرشه كما قال: ﴿الرحمن على العرش استوى﴾ وإن له وجهاً كما قال ﴿ويبقى وجه ربك﴾ قال وإن له يدا كما قال ﴿بل يداه مبسوطتان﴾ وقال ﴿لما خلقت بيدي﴾ وإن له عيناً بلا كيف كما قال ﴿تجري بأعيننا﴾...»[3]

وذكر مثل هذا في كتابه «مقالات الإسلاميين» فقال: «هذه حكاية جملة قول أصحاب الحديث وأهل السنة». ولقد بدأه بذكر طرف من عقيدة أهل السنة ثم ذكر أنهم يقرون بأن الله سبحانه على عرشه وأن له وجهاً بلا كيف، وأنه ينزل إلى سماء الدنيا كل ليلة إلى غير ذلك مما عليه سلف=

(١) صفحة ١٤٢ وانظر مجموعة الرسائل الكبرى لشيخ الإسلام ١/٤٤٨.
(٢) تبيين كذب المفتري ص ١٥٢.
(٣) المرجع السابق ص ١٥٨ انظر كتابه الإبانة ص ٨ (٤) ج ١/ ٢٢٠.

....

= هذه الأمة وذكر بجوار كل مسألة أدلتها النقلية من القرآن والسنة. ثم قال: «وبكل ما ذكرنا من قولهم نقول وإليه نذهب وما توفيقنا إلا بالله وهو حسبنا ونعم الوكيل»(١).

وبذلك يتبين للمنصف معتقد الإمام الأشعري رحمه الله تعالى وإن كتابه «الإبانة» من أحسن مصنفاته وأخصرها ويكفي للدلالة على ذلك ما ذكره الإمام الأشعري في مقدمتها. والأشعري ليس سلفياً في كتابه «الإبانة» فحسب، بل أنه سار على هذه الاتجاه في عدة كتب له منها «مقالات الإسلاميين» و «الرسائل لأهل الثغر».

وهذه الرسالة وجهها الإمام الأشعري إلى أهل الثغر ومن المجاهدين في سبيل الله. وفي هذا أعظم رد على أولئك الذين يزعمون أن إثارة هذه الموضوعات في هذه الآونة لا يجدي ولا يفيد لأنها تحدث في المجتمع المسلم شروخاً جديدة وخلخلات وتصدعات هو في غنى عنها.

فرسالة الإمام هذه دليل على أن العناية بعقيدة الأمة هي من أعظم المقاصد والمكاسب لأن في ذلك ضمان لنا أننا على الحق وإن هذا المطلب أعز عند الله وأجدى من أي أمر آخر نوجهه للمجاهدين في سبيل الله الذين يدافعون عن عقيدة هذه الأمة ووجودها.

والاهتمام ببيان معتقد الإمام الأشعري وما استقر عليه في آخر أمره أمر له أهميته الكبيرة لأن جماهير المسلمين في بقاع الأرض ينتسبون في معتقدهم إليه.

كما أن أبا القاسم عبد الملك بن درباس المتوفى سنة ٦٥٩هـ ألف رسالة في هذا الصدد «رسالة في الذب عن أبي الحسن الأشعري» رد فيها على من يزعم أن الأشعري قد رجع عما كتبه في «الإبانة» يقول في المقدمة ما نصه:

«أما بعد فاعلموا معشر الإخوان وفقنا الله وإياكم للدين القويم وهدانا أجمعين للصراط المستقيم بأن كتاب «الإبانة عن أصول الديانة» الذي ألفه=

(١) مقالات الإسلاميين للأشعري ج ١/ ٢٢٠ وما بعدها.

....

= الإمام أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري هو الذي استقر عليه أمره فيما كان يعتقده وبما كان يدين الله سبحانه وتعالى بعد رجوعه عن الاعتزال بمنِّ الله ولطفه، وكل مقالة تنسب إليه الآن مما يخالف ما فيه فقد رجع عنها وتبرأ إلى الله سبحانه منها كيف وقد نص فيه على أنه ديانته التي يدين الله سبحانه بها، وروى وأثبت ديانة الصحابة والتابعين وأئمة الحديث الماضيين، وقول أحمد بن حنبل رضي الله عنهم أجمعين وأنه ما دل عليه كتاب الله وسنة رسوله، فهل يسوغ أن يقال إنه رجع عنه إلى غيره، فإلى ماذا يرجع تراه، ويرجع عن كتاب الله وسنة نبي الله وخلاف ما كان عليه الصحابة والتابعون وأئمة الحديث الماضين، وقد علم أنه مذهبهم، ورواه عنهم، هذا لعمري ما لا يليق نسبته إلى عوام المسلمين، كيف بأئمة الدين.

أو هل يقال إنه جهل الأمر فيما نقله عن السلف الماضين، مع فنائه جل عمره في استقراء المذاهب، وتعرف الديانات، هذا مما لا يتوهمه منصف، ولا يزعمه إلا مكابر مسرف[1].

ثم نقل ابن درباس ممن تكلوا في مسائل العقيدة واحتجوا بما قرر الأشعري في الإبانة كدليل آخر لا يرقى إليه الشك في إثبات أن كتاب «الإبانة» هو معتقد الأشعري الذي ثبت عليه وأنه لم يؤلفه تقية ولا مدارة لأحد، لأن علماء السلف وعلى رأسهم أبو الحسن الأشعري هم أبعد الناس عن هذه الصفات التي هي جديرة بالمنافقين فكيف يصح أن ننسبها إلى أئمة الدين وكبار علمائه سبحانك هذا بهتان عظيم.

ومن العلماء الذين ذكرهم ابن درباس في هذا الصدد الإمام البيهقي فقد ضمن كتابه الاعتقاد جملاً من إبانة الأشعري، بل مواضيع كاملة، ومنهم أيضاً الإمام الحافظ أبو العباس أحمد بن ثابت الطرفي فقد نقل كلام الأشعري في الاستواء من الإبانة، ومنهم الحافظ أبو عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن بن أحمد الصابوني، ومنهم الحافظ ابن عساكر ومنهم الفقيه=

(١) رسالة ص ١٠٧- ١١٤.

. . . .

= أبو الفتح نصر المقدسي وغير هؤلاء. من الذين نقلوا اعتقاده من كتابه الإبانة فلو كان تأليفه لها تقية ومداراة للحنابلة لعدلوا عن ذلك ونقلوا عقيدة الرجال من كتبه الأخرى، فهل هؤلاء الأئمة أيضاً فعلوا ذلك تقية ومداراة؟

كما أن الإمام الباقلاني وهو من أفضل المتكلمين المنتسبين إلى الأشعري ليس فيهم مثله لا قبله ولا بعده هكذا قال فيه شيخ الإسلام ابن تيمية.

فهو في كتابه «التمهيد» أثبت صفة الاستواء متؤسياً بإمامه الأشعري مقتدياً به فيقول: «إن قال قائل: فهل تقولون: إن الله في كل مكان قيل: معاذ الله، بل هو مستوى على العرش، كما أخبر في كتابه فقال عز وجل: **﴿الرحمن على العرش استوى﴾** وقال تعالى: **﴿إليه يصعد الكلم الطيب، والعمل الصالح يرفعه﴾** وقال: **﴿أأمنتم من في السماء أن يخسف بكم الأرض﴾**.

كما رد على الذين يزعمون إن الله في كل مكان إذ يقول: لو كان في كل مكان، لكان في جوف الإنسان، وفي فمه، وفي الحشوش، وفي المواضع التي يرغب عن ذكرها. تعالى الله عن ذلك. ولو كان في كل مكان، لوجب أن يزيد بزيادة الأمكنة، إذا خلق منها ما لم يكن خلقه، وينقص بنقصانها إذا بطل منها ما كان، ولصح أن يرغب إليه نحو الأرض، وإلى وراء ظهورنا، وعن ايماننا، وعن شمائلنا. وهذا مما قد أجمع المسلمون على خلافه وتخطئة صاحبه»[(١)].

كما أن ابن فورك من كبار أئمة الأشاعرة نراه يثبت الصفات الخبرية كالوجه واليدين، وكذلك المجيء والإتيان. فيقول: وإن سألت الجهمية فقالت: أين هو؟ فجوابنا: أنه في السماء كما أخبر في التنزيل عن نفسه بذلك فقال عز من قائل: **﴿أأمنتم من في السماء﴾**. وإشارة المسلمين بأيديهم عند الدعاء في رفعها إليه، وإنك لو سألت صغيرهم وكبيرهم فقلت: أين الله؟ لقالوا: إنه في السماء، ولم ينكروا لفظ السؤال بأين، لأن النبي ﷺ سأل =

---

(١) انظر كتاب مجموعة الرسائل لشيخ الإسلام ١/ ١٦٩ واجتماع الجيوش ص ١١٩ .وكتاب «الصفات الإلهية» للوكيل ص ٦٢.

....

= الجارية التي عرضت للعتق فقال: أين الله؟ فقالت: في السماء مشيرة بها، فقال النبي ﷺ: أعتقها فإنها مؤمنة، ولو كان ذلك قولاً منكراً لم يحكم بإيمانها ولأنكره عليها، ومعنى ذلك أنه فوق السماء لأن «في» بمعنى فوق، قال الله تعالى: ﴿**فسيحوا في الأرض**﴾[1] أي فوقها.

ونقل الشيخ أبو زهرة جملة من كلام الأشعري من «الإبانة» ثم علق عليها بقوله: هذه خلاصة قيمة لآراء الأشعري بعد أن ترك الاعتزال ودان بما تعتقده جماعة الفقهاء والمحدثين، ونستنبط من هذه الأمور:

١ ـ أنه يرى أن يأخذ بكل ما جاء به الكتاب والسنة من عقائد ويحتج بكل وسائل الإقناع والإفحام.

٢ ـ أنه يأخذ بظواهر النصوص في الآيات الموهمة للتشبيه من غير أن يقع في التشبيه فهو يعتقد أن لله وجهاً لا كوجه العبيد وأن لله يداً لا تشبه أيدي المخلوقات.

٣ ـ أنه يرى أن أحاديث الآحاد يحتج بها في العقائد وهي دليل لإثباتهم، وقد أعلن اعتقاد أشياء تثبت بأحاديث الأحاد.

٤ ـ أنه في آرائه يجانب أهل الأهواء جميعاً والمعتزلة ويجتهد في ألا يقع فيما وقع فيه كثير من المنحرفين.

والحق أن كثيراً من آرائه كانت وسطاً بين المغالين وطريقاً مستقيماً بين الآراء المتجاذبة الأطراف وإن الدارس لحياة ذلك المفكر العظيم لا يجد من الصعب عليه أن يختار الصعب طريقاً وسطاً لعلمه الغزير واطلاعه الواسع، فرأيه في الصفات وسط بين المعتزلة والجهمية الذين نفوا الحياة والسمع والبصر، والحشوية والمجسمة الذين شبهوا الله تنزهت صفاته بالحوادث، تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً. ورأيه في القدر وأفعال الإنسان وسط بين الجهمية والمعتزلة... وقالت المعتزلة: لله يد قدرة ونعمة وقالت الحشوية: يد جارحة. فسلك الأشعري طريقاً وسطاً، يده يد =

---

(١) المرجع السابق ص ٨٠.

الثغر، وعشرات الكتب غيرها، فكل هذه المصنفات تكلمت في صفات الله سبحانه وتعالى فلم تذكر إلا ما يدل على إثبات هذه الصفات فحسب وليس فيها ما يدل على خلافه ومع هذا فإن البعض ما يزال يطلب الدليل على أن مذهب السلف في صفات الله تعالى هو الإثبات.

خامساً: تبويب المحدثين لأحاديث الصفات في كتبهم دليل قاطع أيضاً على أن مذهب السلف هو إثبات الصفات التي وصف الله بها نفسه أو وصفه بها رسوله ﷺ، وهذه بعض أبواب كتاب صحيح البخاري رحمه الله تعالى: باب وكان الله سميعاً

= صفة كالسمع والبصر...»[1].

ومما يدعو إلى العجب حقاً ما ذكره صاحب كتاب: الله وصفاته في اليهودية والنصرانية والإسلام «فقد اعتبر ما قرره الإمام الأشعري في كتابه «الإبانة» تجسيماً بلا كيف، حيث يقول:

تبرير رأى الأشعري والإمام ابن تيمية ـ المجسمين بلا كيف. ثم نقل نصوصاً من إبانة الأشعري ليؤيد كلامه السابق»[1].

والأغرب من هذا أيضاً أنه يرى أن الأشعري أكره من قبل الحنابلة على كتابة رسالته «الإبانة» فيقول هذا المؤلف في ذلك:

ثانياً: لأن كثيراً من الباحثين يرون ما قرره الأشعري في الإبانة في التجسيم بلا كيف قرره تحت ضغط الحنابلة في حالة الاضطرار»[2].

وقد جنح المؤلف في كتابه هذا إلى نصر آراء المعتزلة والتنويه بها فقد انحاز إليهم في القول بنفي رؤية المؤمنين ربهم يوم القيامة وغير ذلك واعتبر رأيهم وجيهاً كل ذلك تحت ستار الغيرة على تنزيه الله سبحانه وتعالى كما يزعمون.

---

(١) ابن تيمية «الشيخ أبي زهرة ص ١٨٩ـ ١٩٠ بتصرف.

(٢) ص ٩٩ للدكتور أحمد حجازي السقا.

عليما، باب قول الله: ويحذركم الله نفسه، باب قول الله عز وجل: كل شيء هالك إلا وجهه. باب قول الله تعالى: ولتصنع على عيني، باب قول الله تعالى: لما خلقت بيدي، عز وجل: كل شيء هالك إلا وجهه. وهكذا يذكر في كل باب مجموعة من الأحاديث التي فيها الصفة التي بوب لها كما عقد أبواباً ذكر فيها ما أنكرت الجهمية من صفات الله تعالى وهكذا كان صنيع كثير من المحدثين، وهذا بعض أبواب ابن ماجه في سننه في الرد على ما أنكرت الجهمية: باب فيما أنكرت الجهمية وذكر أحاديث الرؤية، والضحك، والقبض والأصابع، والطي، وغيرها من أحاديث الصفات.

والجهمية لم تنكر صدور هذه الأحاديث عن النبي ﷺ وإنما أنكرت ما تضمنته من إثبات صفات الله تعالى، فرد عليهم علماء السنة ما بين مكفر ومضلل ومبدع ومفسق(١).

وقال الإمام أبو الحسن الأشعري في رسالته إلى أهل الثغر: «وأجمعوا على وصف الله تعالى بجميع ما وصف به نفسه ووصفه به نبيه من غير اعتراض فيه ولا تكييف له وإن الإيمان به وجب وترك التكييف له لازم»(٢).

وقال إمام أهل المغرب ابن عبد البر: «أهل السنة مجمعون

---

(١) المرجع السابق ص ١٠١.

(٢) وقال عبد الله بن الزبير الحميدي شيخ البخاري: ونقول: الرحمن على العرش استوى ومن زعم غير هذا فهو مبطل جهمي وليس مقصود السلف بأن من أنكر لفظ القرآن يكون جهمياً مبتدعاً فإنه يكون كافراً زنديقاً، وإنما مقصودهم من أنكر معناه وحقيقته. اجتماع الجيوش الإسلامية لابن القيم ص ٨٦.

على الإقرار بهذه الصفات الواردة في الكتاب والسنة ولم يكيفوا شيئاً منها، وأما الجهمية والمعتزلة والخوارج فقالوا: من أقر بها فهو مشبه، فسماهم من أقر بها معطلة»[1].

وقال ابن خزيمة في كتابه «التوحيد وإثبات صفات الرب» عند كلامه على صفة الوجه: «فنحن وجميع علمائنا من أهل الحجاز واليمن والعراق والشام ومصر مذهبنا: أنا نثبت لله ما أثبته الله لنفسه نقر بذلك بألسنتنا ونصدق بذلك في قلوبنا من غير أن نشبه وجه خالقنا بوجه أحد من المخلوقين وعز ربنا عن أن نشبهه بالمخلوقين وجل ربنا عن مقالة العاطلين وعز أن يكون كما قاله المبطلون»[2].

وقال أبو عمرو الطلمنكي: «واجمعوا ـ أهل السنة ـ على أن معنى ﴿**وهو معكم أينما كنتم**﴾ ونحو ذلك في القرآن إن ذلك علمه وإن الله فوق السموات بذاته مستو على عرشه كيف شاء»[3].

وذكر البيهقي في كتابه «الاعتقاد» بابا في ذكر آيات وأخبار وردت في إثبات صفة الوجه واليدين والعين: «وهذه صفات طريق إثباتها السمع فنثبتها لورود خبر الصادق بها ولا نكيفها»[4].

وقال الخطيب البغدادي: «أما الكلام في الصفات فإن ما روي منها في السنن الصحاح مذهب السلف رضي الله عنهم

(١) فتح الباري ١٣/ ٤٠٧.
(٢) ص١٠ . بينما لا يزال الكوثري وأتباعه من المبتدعة يرون أن هذا الكتاب هو كتاب الشرك لا كتاب التوحيد.
(٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٥/ ٥١٩.
(٤) ص ٢٩.

إثباتها وإجراؤها على ظاهرها ونفي الكيفية والتشبيه عنها. والأصل في هذا أن الكلام في الصفات فرع على الكلام في الذات ويحتذي في ذلك حذوه ومثاله فإذا كان معلوماً أن إثبات رب العالمين عز وجل إنما هو إثبات وجود لا إثبات تحديد وتكييف، فكذلك إثبات صفاته إنما هو إثبات وجود لا إثبات تحديد وتكييف. فإذا قلنا لله تعالى يد وسمع وبصر إنما هو إثبات صفات أثبتها الله تعالى لنفسه ولا نقول أن معنى اليد القدرة ولا أن معنى السمع والبصر العلم ولا نقول أنها جوارح ولا نشبهها بالأيدي والأسماع والأبصار التي هي جوارح وأدوات الفعل ونقول: إنما وجب إثباتها لأن التوقيف ورد بها ووجب نفي التشبيه عنها لقوله تبارك وتعالى: **﴿ليس كمثله شيء وهو السميع البصير﴾** وقوله عز وجل **﴿ولم يكن له كفوا أحد﴾**»[(١)].

وقال ابن قدامة المقدسي: «وعلى هذا درج السلف والخلف رضي الله عنهم فهم متفقون على الإقرار والإمرار والإثبات لما ورد من الصفات في كتاب الله وسنة رسوله من غير تعرض لتأويله وقد أمرنا بالاقتفاء لأثارهم والاهتداء بمنارهم وحذرنا المحدثات وأخبرنا أنها ضلالات»[(٢)].

ثم ذكر الشهرستاني أن ممن يقول بهذا مالك بن أنس وأحمد بن حنبل وسفيان الثوري وداود بن علي الأصفهاني ومن تابعهم[(٣)].

---

(١) من كتاب ذم التأويل لابن قدامة المقدسي ص **٥٦٩** ضمن مجموعة كتب.

(٢) لمعة الاعتقاد لابن قدامة المقدسي ص ٤.

(٣) ١/ ٩٢.

وقال أبو محمد عبد الله بن يوسف الجويني في رسالته «إثبات الاستواء والفوقية»: «وأثبتنا علو ربنا سبحانه وفوقيته واستوائه على عرشه كما يليق بجلاله وعظمته والحق واضح في ذلك والصدور تنشرح له، فإن التحريف تأباه العقول الصحيحة مثل تحريف الاستواء بالاستيلاء وغيره، والوقوف في ذلك جهل وعي مع كون الرب تعالى ما وصف لنا نفسه بهذا إلا لنثبت ما وصف به نفسه لنا ولا نقف في ذلك»(١).

وقد رد شيخ الإسلام ابن تيمية على المفوضة وبين السبب الذي أوقعهم في هذه البدعة فقال رحمه الله:

«والحال في هؤلاء المبتدعة الذين فضلوا طريقة الخلف على طريقة السلف من حيث ظنوا أن طريقة السلف هي مجرد الإيمان بألفاظ القرآن والحديث من غير فقه ولا فهم لمراد الله ورسوله منها واعتقدوا أنهم بمنزلة الأميين الذين قال الله فيهم: **﴿ومنهم أميون لا يعلمون الكتاب إلا أماني﴾** وأن طريقة المتأخرين هي استخراج معاني النصوص وصرفها عن حقائقها بأنواع المجازات وغرائب اللغات ومستنكراً التأويلات. فهذا الظن الفاسد أوجب تلك المقالة التي مضمونها نبذ الكتاب والسنة وأقوال الصحابة والتابعين وراء ظهورهم فجمعوا بين الجهل بطريقة السلف والكذب عليهم».

وبيَّن الجهل والضلال بتصويب طريقة الخلف بقوله:

«وسبب ذلك اعتقادهم بأنه ليس في نفس الأمر صفة دلت عليها هذه النصوص فلما اعتقدوا التعطيل وانتفاء الصفات في

---

(١) انظر رسالته ضمن مجموعة الرسائل المنيرية ١/ ١٨١.

نفس الأمر ورأوا أنه لا بد للنصوص من معنى بقوا مترددين بين الإيمان باللفظ وتفويض المعنى وهذا الذي هو طريقة السلف عندهم.

وصار هذا الباطل مركباً من فساد العقل والجهل بالسمع فلا سمع ولا عقل، فإن النفى والتعطيل إنما اعتمدوا فيه على شبهات فاسدة ظنوها معقولات صحيحة فحرفوا لها النصوص السمعية عن مواضعها فلما ابتنى أمرهم على هاتين المقدمتين الكاذبتين كانت النتيجة استجهال السابقين الذين هم أعلم الأمة بالله وصفاته، واعتقادهم أنهم كانوا بمنزلة الصالحين البله الذين لم يتبحروا في حقائق العلم بالله، ولم يتفطنوا لدقائق العلم الإلهي، وإن الخلف الفضلاء العلماء الذين حازوا قصب السبق واستولوا على الغاية وظفروا من القيمة بما فات السابقين الأولين، فكيف يتوهم من له أدنى مسكة من عقل وإيمان أن هؤلاء المتحيرين الذين كثر في باب العلم بالله اضطرابهم وغلظ عن معرفته حجابهم، وأخبر الواقف على نهاية أقدامهم بما انتهى إليه مرامهم وأنه الشك والحيرة حيث يقول:

لعمري لقد طفت المعاهد كلها وسيرت طرفي بين تلك المعالم
فلم أر إلا واضعاً كف حائر على ذقن أو قارعاً سن نادم[1]

ويرد محيي الدين ابن عربي الصوفي الشهير على المفوضة في الصفات فيقول: «وقسم آخر قالوا: نؤمن بهذا اللفظ كما جاء من غير أن نعقل له معنى نكون في هذا الإيمان به في حكم من

---

(١) من كتاب الصواعق المرسلة للإمام ابن القيم مخطوطة ق ٣/ب نقلا عن مقدمة كتاب الأربعين في دلائل التوحيد. للدكتور الفقيهي.

لم يسمع به ونبقى على ما أعطانا دليل العقل من إحالة مفهوم هذا الظاهر من هذا القول، فهذا القسم متحكم أيضاً فإنه رد على الله فإنهم جعلوا نفوسهم في حكم نفوس لم تسمع ذلك الخطاب. وقسم آخر قالوا: نؤمن بهذا اللفظ على حد علم الله فيه، وعلم رسوله ﷺ، فهؤلاء قد قالوا: إن الله خاطبنا عبثاً بما لا نفهم والله يقول: ﴿**وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم**﴾ ومن جاء بهذا، فقد أبان كما قال الله، لكن أبى هؤلاء أن يكون ذلك بياناً»[1].

قال الشيخ أحمد بن إبراهيم الواسطي الشافعي في رسالته «النصيحة في صفات الرب جلا وعلا»:

«وصفاته معلومة من حيث الجملة والثبوت، غير معقولة من حيث التكييف والتحديد، فيكون المؤمن بها مبصراً من وجه أعمى من وجه، مبصراً من حيث الإثبات والوجود، أعمى من حيث التكييف والتحديد وبهذا يحصل الجمع بين الإثبات لما وصف الله به نفسه وبين نفي التحريف والتشبيه والوقوف، وذلك مراد الله تعالى منا في إبراز صفاته لنا لنعرفه بها، ونؤمن بحقائقها لا فرق بين الاستواء والسمع ولا بين النزول والبصر لأن الكل ورد في النص، فإن قالوا لنا، في الاستواء شبهتم، نقول لهم: في السمع شبهتم ووصفتم ربكم بالعرض، وإن قالوا: لا عرض بل كما يليق به، قلنا: في الاستواء والفوقية لا حرص بل كما يليق به، فجميع ما يلزموننا في الاستواء والنزول والوجه واليد والقدم والضحك والتعجب من التشبيه نلزمهم به في الحياة

(١) الفتوحات المكية ٤/٩٢٨.

والسمع والبصر والعلم، فكما لا يجعلونها أعراضاً كذلك نحن لا نجعلها جوارح ومما لا يوصف به المخلوق، وليس من الإنصاف أن يفهموا في الاستواء والنزول والوجه واليد صفات المخلوقين فيحتاجون إلى التأويل والتحريف، فإن فهموا في هذه الصفات ذلك فليزمهم أن يفهموا في الصفات السبع صفات المخلوقين من الأعراض فما يلزموننا في تلك الصفات من التشبيه والجسمية نلزمهم في هذه الصفات من العرضية، وما ينزهون ربهم به من الصفات السبع وينفقون عنه من عوارض الجسم فيها فكذلك نحن نعمل في تلك الصفات التي ينسبوننا فيها إلى التشبيه سواء بسواء، ومن أنصف عرف ما قلنا واعتقده وقبل نصيحتنا ودان الله بإثبات جميع صفاته هذه وتلك ونفى عن جميعها التعطيل والتشبيه والتأويل والوقوف، وهذا مراد الله تعالى منا في ذلك؛ لأن هذه الصفات وتلك جاءت في موضع واحد وهو الكتاب والسنة، فإذا أثبتنا تلك بلا تأويل وحرفنا هذه وأولناها كان كمن أمن ببعض الكتاب وكفر ببعض وفي هذا بلاغ كفاية»[١].

وقال فخر الإسلام البزدوي: «إثبات الوجه واليد حق عندنا لكنه معلوم بأصله متشابه بوصفه ولا يجوز إبطال الأصل بالعجز عن درك الوصف، وإنما ضلت المعتزلة من هذا الوجه فإنهم ردوا الأصول لجهلهم بالصفات على وجه المعقول فصاروا معطلة ثم قال: وأهل السنة والجماعة أثبتوا ما هو الأصل المعلوم بالنص أي الآيات القطعية والدلالات اليقينية وتوقفوا فيما هو

---

(١) بتصرف يسير جداً ص ٢٣ـ ٢٤.

المتشابه وهو الكيفية ولم يجوزوا الاشتغال بطلب ذلك كما وصف به الراسخين في العلم فقال: ﴿**يقولون آمنا به كل من عند ربنا وما ذكر إلا أولوا الألباب**﴾[1].

وقال العلامة ابن أبي العز الحنفي في شرح العقيدة الطحاوية:

ولفرق الضلال في الوحي طريقتان: طريقة التبديل، وطريقة التجهيل، أما أهل التبديل فهم نوعان: أهل الوهم والتخييل وأهل التحريف والتأويل ثم قال: وأما أهل التجهيل والتضليل الذين حقيقة قولهم: إن الأنبياء وأتباع الأنبياء جاهلون ضالون لا يعرفون ما أراد الله بما وصف به نفسه من الآيات وأقوال الأنبياء، ويقولون يجوز أن يكون للنص تأويل لا يعلمه إلا الله لا يعلمه جبرائيل ولا محمداً ﷺ كان يقرأ: ﴿**الرحمن على العرش**﴾ ﴿**إليه يصعد الكلم الطيب**﴾ ﴿**ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي**﴾ وهو لا يعرف معاني هذه الآيات بل معناها الذي دلت عليه لا يعرفه إلا الله تعالى ويظنون أن هذه طريقة السلف.

ثم منهم من يقول: إن المراد بهذا خلاف مدلولها الظاهر المفهوم ولا يعرفه أحد كما لا يعلم وقت الساعة. ومنهم من يقول: بل تجري على ظاهرها وهؤلاء يشتركون في القول بأن الرسول لم يبين المراد بالنصوص التي يجعلونها مشكلة أو متشابهة[2] ولهذا يجعل كل فريق المشكل من نصوصه غير ما

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية للغنيمي ص ١٨١.

(٢) يقول الإمام الغزالي عند بحثه لقضية «الاستواء»: «ولكن لسنا نرضى قول من يقول إن ذلك من المتشابهات كحروف أوائل السور، فإن حروف أوائل السور ليست موضوعة باصطلاح سابق للعرب للدلالة على المعاني»=

يجعله الفريق الآخر مشكلاً» [ص ٥٩٥ـ ٥٩٦ شرح العقيدة الطحاوية الطبعة الخامسة].

ويقول الحافظ ابن كثير في رسالته «العقائد»: فإذا نطق الكتاب العزيز ووردت الأخبار الصحيحة بإثبات السمع والبصر والعين والوجه والعلم والقوة والقدرة والعظمة والمشيئة والإرادة والقول والكلام والرضى والسخط والحب والبغض والفرح والضحك وجب اعتقاد حقيقة من غير تشبيه بشيء من ذلك بصفات المربوبين المخلوقين والانتهاء إلى ما قاله الله سبحانه وتعالى ورسوله ﷺ من غير إضافة ولا زيادة عليه ولا تكييف له وتشبيه ولا تحريف ولا تبديل ولا تغيير وإزالة لفظ عما تعرفه العرب وتصرفه عليه والإمساك عما سوى ذلك(١).

سادساً: ما ذكره المفسرون من الأحاديث والآثار عند آيات الصفات التي وردت في القرآن الكريم دليل على أن مذهب السلف هو الإثبات وليس التفويض، ولست أعني بالمفسرين المفسرين الذين سلكوا غير منهج السلف في تفاسيرهم، بل أعني منهم من لم يخرج عن النهج السلفي كابن جرير وابن أبي حاتم وابن كثير وغيرهم ممن سار على هذه الطريقة.

سابعاً: لم يثبت أن أحداً من السلف صرح بنقيض هذه الصفات لا من قريب ولا من بعيد ومثال ذلك: أنه لم ينقل عن أحد منهم أنه نفى أن يكون الله جل جلاله في السماء أو أن له وجهاً بل صرحوا أن من نفى ذلك فهو جهمي ضال مبتدع.

= ص ٥٣ من كتاب «الاقتصاد في الاعتقاد» للغزالي.

(١) مخطوط (ق ٤/ ٢).

ثامناً: إجماع علماء السلف على وصف من نفى صفات الله تعالى بأنه معطل جهمي متابع في معتقده للجهم بن صفوان الترمذي فإنه أول من أظهر القول بنفي الصفات، وأما الذين أثبتوا لله تعالى بعض الصفات ونفوا بعضها فقد سلك هؤلاء منهجاً عقلياً مع أنه يلزمهم في الصفات التي أثبتوها ما يلزمهم في الصفات التي نفوها.

تاسعاً: مقتضى الإيمان بآيات القرآن الكريم وأحاديث النبي عليه السلام إنما يكون بإثبات جميع جزئيات ما يجب الإيمان به وفي ذلك زيادة في الإيمان على من فوض الصفات لأن إيمانه بها يكون مجملاً لا تفصيل فيه ولا يفرقون بين معنى الصفة وأي صفة أخرى كما يزعمون أن ظاهر الصفة غير مراد وهذا ينقض الإيمان بالصفة من أساسه.

وغاية القول أن مذهب السلف هو الإثبات وليس التفويض لما يرد على التفويض من محاذير نكتفي بذكر بعضها:

أ ـ عدم معرفة النبي ﷺ والصحابة رضوان الله عليهم لمعاني آيات وأحاديث الصفات، وإذا افترضنا جواز ذلك في كلام الله تعالى فلا يمكن أن يكون هذا جائزاً في كلام النبي ﷺ لأن هناك أحاديث كثيرة في الصفات. قد تبلغ عدة مئات.

ب ـ أنه يؤدي إلى القول بأن ظواهر هذه النصوص تدل على معنى لا يليق بالله تعالى، وقد قال بهذا جماعة ومنهم الرازي إذ يقول: «إن هذه المتشابهات يجب القطع بأن مراد الله منها شيء غير ظاهرها كما يجب تفويض معناها إلى الله تعالى ولا يجوز الخوض في تفسيرها» وهؤلاء اعتبروا آيات الصفات من قسم المتشابه، وهذا قول مردود فقد تطرق إمام المفسرين ابن

جرير الطبري في تفسيره إلى بيان المراد المتشابه عند قول الله تعالى: **﴿هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشبهات﴾** وذكر الأقوال في ذلك عن السلف ولم يذكر إن أحداً من السلف قال بدخول آيات الصفات من قسم المتشابه، ونفترض ثانية إنه إذا جاز أن تكون آيات الصفات من قسم المتشابه فهل تكون أحاديث الصفات من المتشابه أيضاً، لأن الأحاديث النبوية ليس فيها متشابه. وقد رد مؤلف كتاب «إيثار الحق على الخلق» على من قال بأن ظاهر المتشابه في القرآن باطل. بكلام جيد واعتبر هذا القول غير صحيح لقول الراسخين في العلم **﴿آمنا به كل من عند ربنا﴾** ولذم الله الذين في قلوبهم زيغ بابتغاء تأويله[١].

ج ـ أنه يشير إلى إتهام من ذكرنا من العلماء بتزوير حقيقة مذهب السلف في ذلك، وإذا جاز هذا فيلزم منه محاذير منها إبطال الإجماع من أصله لأن إتهام هؤلاء العلماء الذين نقلوا مذهب السلف يشير إلى أنهم قد يجمعون على غير الحق والإجماع هو أحد أصول التشريع المعتبرة.

د ـ مصادمة هذا القول للنصوص التي تفيد الإثبات والتشكيك في صفات الله تعالى، وإن الشك في صفات الله تعالى لا يجوز لأنه يؤدي إلى التشكيك بالموصوف.

قال الشيخ مرعى المقدسي في كتابه «أقاويل الثقات في الصفات»: «ومن المعلوم أنه عليه السلام كان يحضر في مجلسه الشريف والعالم والجاهل والذكي والبليد والأعرابي الجافي ثم لا

---

(١) ص **١٣٩** من كتاب إيثار الحق على الخلق.

تجد شيئاً يعقب تلك النصوص بما يصرفها عن حقائقها لا نصاً ولا ظاهراً كما تأولها بعض هؤلاء المتكلمين ولم ينقل عنه عليه السلام إنه كان يحذر الناس من الإيمان بما يظهر من كلامه في صفته لربه من الفوقية واليدين ونحو ذلك ولا نقل عنه أن لهذه الصفات معاني أخر باطنة غير ما يظهر من مدلولها ولما قال للجارية: أين الله، فقالت في السماء «لم ينكر عليها بحضرة أصحابه كيلاً يتوهموا أن الأمر على خلاف ما هو عليه بل أقرها وقال: اعتقها فإنها مؤمنة»[(١)].

بل أن بعض الخلف قد أبعد النجمة في الباطل وذكر قولاً في غاية الشناعة والسقوط، حيث اعتبر نصوص الكتاب والسنة من أصول الكفر، ودوَّن هذا الهراء السقيم في تعليقه على قوله تعالى: ﴿**ولا تقولن لشيء إني فاعل غداً إلا أن يشاء الله...**﴾ ونص ما قاله حرفياً:

«لأن الأخذ بظواهر الكتاب والسنة من أصول الكفر[(٢)]» ويقول السنوسي أيضاً[(٣)]: والتمسك في أصول العقائد بمجرد ظواهر الكتاب والسنة من غير بصيرة في العقل هو أصل ضلالة الحشوية فقالوا بالتشبيه والتجسيم والجهة عملاً بظاهر قوله تعالى: ﴿**الرحمن على العرش استوى**﴾ ﴿**أأنتم من في السماء**﴾ ﴿**لما خلقت بيدي**﴾.

ويأتي عباس السيسي ليقول في كتابه «حسن البنا، مواقف

---

(١) (ق ١٣/ ١).

(٢) الصاوي على تفسير الجلالين ٣/ ١٠.

(٣) شرح أم البراهين ص ٨٢.

في الدعوة والتربية» ما نصه:

والله أسأل أن يوفقنا إلى بيان وجه الحق في هذه المسألة ـ أي صفات الله تعالى ـ التي طال جدل الناس ونقاشهم إلى هذا العصر وأن يجنبنا الزلل ويلهمنا الصواب.

ثم قال: والآية التي نسب فيها الاستواء على العرش إلى الله تبارك وتعالى»[1]...

فلنقف قليلاً عند هذه العبارة التي تفيد الشكيك في استواء الله على العرش. فمن أين استفاد المؤلف هذا المعنى مع أن الآيات التي تثبت استواء الله على عرشه كثيرة في القرآن بل إنها جاءت صريحة لتؤكد صفة العلو لله العلي الأعلى.

وهذه الصفة لم تأت إلا في مقام ما يتمدح الله به عن نفسه مقترنة بأفعال الله العظيمة من خلق السموات والأرض وغير ذلك من الأمور التي تعرِّف الناس بربهم وترشدهم إلى عظيم خلقه وكبير صنعه.

فمن أين سيأتي المؤلف توفيق الله في هذا البحث وهو ابتداء شاك فيها فإنا لله وإنا إليه راجعون من غربة هذا الدين حيث صار الصحفيون يقررون أمور الاعتقاد وهكذا يكون حالنا عندما نكون بعيدين عن عقيدة السلف الصالح.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية متعرضاً لأهم الشبه التي يثيرها مأولة الصفات فيرد عليها رد العالم الضليع ويوفيها حقها بإنصاف حتى تظهر الحقيقة واضحة جلية، ونص كلامه رحمه الله:

---

(١) ص ١٠٢.

قلت ونحن نتكلم على صفة من الصفات ونجعل الكلام فيها أنموذجاً يحتذى عليه ونعبر بصفة «اليد» وقد قال تعالى: **﴿وقالت اليهود يد الله مغلولة، غلت أيديهم ولعنوا بما قالوا، بل يداه مبسوطتان ينفق كيف يشاء﴾** وقال تعالى لإبليس: **﴿ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي﴾** وقال تعالى: **﴿وما قدروا الله حق قدره والأرض جميعاً قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه﴾**.

وقد تواتر في السنة مجيء «اليد» في حديث النبي ﷺ. فالمفهوم من هذا الكلام أن لله تعالى يدين مختصتان به ذاتيتان له كما يليق بجلاله، وإنه سبحانه خلق آدم بيده دون الملائكة وإبليس، وأنه سبحانه يقبض الأرض ويطوي السموات بيده اليمنى.

فالقائل إن زعم أنه ليس له يد من جنس أيدي المخلوقين وأن يده ليست جارحة فهذا حق.

وإن زعم أنه ليس له يد زائدة على الصفات السبع فهو مبطل فيحتاج إلى تلك المقامات الأربعة.

أما «الأول»: أن اليد تكون بمعنى النعمة والعطية تسمية للشيء باسم سببه كما يسمى المطر والنبات سماء، ومنه قول أبي طالب لما فقد النبي ﷺ.

يا رب رد راكبي محمدا   رده ليَّ واصطنع عندي يدا

وقد تكون اليد بمعنى القدرة تسمية للشيء باسم مسببه لأن القدرة هي تحريك اليد، يقولون: فلان له يد في كذا وكذا، ومنه قوله تعالى: **﴿بيده عقدة النكاح﴾**.

وقد يجعلون إضافة الفعل إليها إضافة الفعل إلى الشخص نفسه لأن غالب الأفعال لما كانت باليد جعل ذكر اليد إشارة إلى أنه فعل بنفسه قال الله تعالى: ﴿**لقد سمع الله قول الذين قالوا إن الله فقير ونحن أغنياء**﴾ إلى قوله: ﴿**ذلك بما قدمت أيديكم**﴾ أي يما قدمتم، فإن بعض ما قدموه كلام تكلموا به.

ونحن لا ننكر لغة العرب التي نزل بها القرآن في هذا كله، والمتأولون للصفات الذين حرفوا الكلم عن مواضعه وألحدوا في أسمائه وآياته تأولوا قوله: ﴿**بل يداه مبسوطتان**﴾ وقوله: ﴿**لما خلقت بيدي**﴾ على هذا كله فقالوا: إن المراد نعمته، أي نعمة الدنيا ونعمة الآخرة، وقالوا: بقدرته وقالوا: اللفظ كناية عن نفس الجود، من غير أن يكون هناك يد حقيقية بل هذه اللفظة قد صارت حقيقة في العطاء والجود، وقوله: ﴿**لما خلقت بيدي**﴾ أي: خلقته أنا، وإن لم يكن هناك يد حقيقية، فهذه تأويلات فننظر فيما قدمنا:

المقام الأول: إن لفظ اليدين بصيغة التثنية لم يستعمل في النعمة ولا في القدرة، لأن من لغة القوم استعمال الواحد في الجمع كقوله: ﴿**إن الإنسان لفي خسر**﴾، ولفظ الجميع في الواحد كقوله: ﴿**الذين قال لهم الناس: إن الناس**﴾ ولفظ الجمع في الاثنين كقوله: ﴿**فقد صغت قلوبكما**﴾.

أما استعمال لفظ الواحد في الاثنين، أوالاثنين في الواحد فلا أصل له، لأن هذه الألفاظ عدد وهي نصوص في معناها لا يتجوز بها، ولا يجوز أن يقال: عندي رجل ويعني رجلين ولا عندي رجلان ويعني به الجنس، لأن اسم الواحد يدل على الجنس والجنس فيه شياع، وكذلك اسم الجمع فيه معنى الجنس

والجنس يحصل بحصول الواحد.

فقوله: **﴿لما خلقت بيدي﴾** لا يجوز أن يراد به القدرة صفة واحدة ولا يجوز أن يعبر بالاثنين عن الواحد.

ولا يجوز أن يراد به النعمة لأن نعم الله لا تحصى، فلا يجوز أن يعبر عن النعم التي لا تحصى بصيغة التثنية.

ولا يجوز أن يقال «لما خلقت أنا» لأنهم إذا أرادوا ذلك أضافوا الفعل إلى اليد. فتكون إضافته إلى اليد إضافة له إلى الفعل، كقوله: **﴿بما قدمت يداك﴾**، **﴿وقدمت أيديكم﴾** ومنه قوله: **﴿مما عملت أيدينا إنعاما﴾**.

إما إذا أضاف الفعل إلى الفاعل وعدى الفعل إلى اليد بحرف الباء كقوله: **﴿لما خلقت بيدي﴾** فإنه نص في أنه فعل الفعل بيديه، ولهذا لا يجوز لمن تكلم أو مشى: أن يقال فعلت هذا بيديك ويقال: هذا فعلته يداك، لأن مجرد قوله: فعلت كاف في الإضافة إلى الفاعل فلو لم يرد أنه فعله باليد حقيقة كان ذلك زيادة محضة من غير فائدة.

ولست تجد في كلام العرب ولا العجم أن فصيحاً يقول: فعلت هذا بيدي، أو فلان فعل هذا بيديه إلا ويكون فعله بيديه حقيقة ولا يجوز أن يكون لا يد له، أو أن يكون له يد والفعل وقع بغيرها.

وبهذا الفرق المحقق يتبين مواضع المجاز ومواضع الحقيقة ويتبين أن الآيات لا تقبل المجاز البتة من جهة نفس اللغة.

المقام الثاني: أن يقال: هب أنه يجوز أن يعني باليد حقيقة اليد. وأن يعني بها القدرة أو النعمة، أو يجعل ذكرها كناية عن

الفعل، لكن ما الواجب لصرفها عن الحقيقة؟.

فإن قلت: لأن اليد هي الجارحة وذلك ممتنع على الله سبحانه. قلت: هذا ونحوه يوجب امتناع وصفه بأن له يداً من جنس أيدي المخلوقين، وهذا لا ريب فيه، لكن لم لا يجوز أن يكون له «يد» تناسب ذاته تستحق من صفات الكمال ما تستحق الذات؟ قال: ليس في العقل والسمع ما يحيل هذا، قلت: فإذا كان هذا ممكناً وهو حقيقة اللفظ فلم يصرف عنه اللفظ إلى مجازه؟ وكل ما يذكره الخصم من دليل يدل على امتناع وصفه بما يسمى به ـ وصحت الدلالة ـ سلم له أن المعنى الذي يستحقه المخلوق منتف عنه، وإنما حقيقة اللفظ وظاهره «يد» يستحقها الخالق كالعلم والقدرة بل كالذات والوجود.

المقام الثالث: بلغك أن في كتاب الله أو سنة رسول الله ﷺ عن أحد من أئمة المسلمين: أنهم قالوا: المراد باليد خلاف ظاهره، أو الظاهر غير مراد، أو هل في كتاب الله آية تدل على انتفاء وصفه باليد دلالة ظاهرة أو دلالة خفية؟ فإن أقصى ما يذكره المتكلف قوله: ﴿**قل هو الله أحد**﴾ وقوله: ﴿**ليس كمثله شيء**﴾ وقوله: ﴿**هل تعلم له سميا**﴾ وهؤلاء الآيات إنما يدللن على انتفاء التجسيم والتشبيه.

أما انتفاء يد تليق بجلاله فليس في الكلام ما يدل عليه بوجه من الوجوه.

فهل يجوز أن يملأ الكتاب والسنة من ذكر اليد، وإن الله تعالى خلق بيده، وأن يداه مبسوطتان، وأن الملك بيده، وفي الحديث ما لا يحصى، ثم أن رسول الله ﷺ، وأولي الأمر، لا يبينون للناس أن هذا الكلام لا يراد به حقيقته ولا ظاهره، حتى

ينشأ «جهم بن صفوان» بعد انقراض عصر الصحابة فيبين للناس ما نزل إليهم على نبيهم ويتبعه عليه «بشر بن غياث» ومن سلك سبيلهم من كل مغموص عليه بالنفاق.

وكيف يجوز أن يعلمنا نبينا ﷺ كل شيء، ثم يترك الكتاب المنزل عليه وسنته الغراء مملؤ مما يزعم الخصم إن ظاهره تشبيه وتجسيم وإن اعتقاد ظاهره ضلال وهو لا يبين ذلك ولا يوضحه؟

وكيف يجوز للسلف أن يقولوا: أمروها كماجاءت مع أن معناها المجازي هو المراد وهو شيء لا يفهمه العرب، حتى يكون أبناء الفرس والروم أعلم بلغة العرب من أبناء المهاجرين والأنصار.

المقام الرابع: من الأدلة الجلية القاطعة والظاهرة ما يبين أن لله «يدين» حقيقة.

فمن ذلك تفضيله لآدم، يستوجب سجود الملائكة وامتناعهم عن التكبر عليه، فلو كان المراد أنه خلقه بقدرته أو بنعمته، أو مجرد إضافة خلقه إليه لشاركه في ذلك إبليس وجميع الخلوقات.

فإن قيل: قد يضاف الشيء إلى الله على سبيل التشريف كقوله: ﴿**ناقة الله**﴾ وبيت الله.

قلت: لا تكون الإضافة تشريفاً حتى يكون في المضاف معنى أفرده به عن غيره فلو لم يكن في الناقة والبيت من الآيات البينات ما تمتاز به على جميع النوق والبيوت لما استحقا هذه الإضافة، والأمر كذلك هنا فإضافة خلق آدم إليه أنه خلقه بيديه يوجب أن يكون خلقه بيديه أنه قد فعله بيديه، وخلق هؤلاء

بقوله: كن فيكون، كما جاءت به الآثار.

والفرق بين قوله تعالى: ﴿**لما خلقت بيدي**﴾ وقوله: ﴿**مما عملت أيدينا**﴾ من وجهين:

أحدهما: أنه أضاف الفعل إليه وبين أنه خلقه بيديه وهناك إضافة الفعل إلى الأيدي.

الثاني: أن من لغة العرب أنهم يضعون اسم الجمع موضع التثنية إذا أمن اللبس، كقوله تعالى: ﴿**والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما**﴾ أي: يديهما، وقوله: ﴿**فقد صغت قلوبكما**﴾ أي: قلباكما، فكذلك قوله: ﴿**مما عملت أيدينا**﴾.

وأما السنة فكثيرة جداً، مثل قوله ﷺ: «المقسطون عند الله على منابر من نور عن يمين الرحمن، وكلتا يديه يمين. . .» رواه مسلم وقوله ﷺ: «يمين الله ملأى لا يغيضها نفقة سحاء الليل والنهار، أرأيتم ما أنفق منذ خلق السموات والأرض؟ فإنه لم يغض ما في يمينه، والقسط بيده الأخرى يرفع ويخفض إلى يوم القيامة» رواه مسلم.

وفي الصحيح أيضاً عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال: «تكون الأرض يوم القيامة خبزة واحدة يتكفؤها الجبار بيده كما يتكفأ أحدكم بيده خبزته في السفر.

وفي الصحيح عن ابن عمر يحكي رسول الله ﷺ قال: يأخذ الرب عز وجل سماواته وأرضه بيديه وجعل يقبض يديه ويبسطهما ويقول: أنا الرحمن، وفي رواية أنه قرأ هذه الآية على المنبر: ﴿**وما قدروا الله حق قدره والأرض جميعاً قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه**﴾.

وفي الصحيح: «إن الله كتب بيده على نفسه لما خلق الخلق: إن رحمتي تغلب غضبي».

وفي حديث آخر أنه قال سبحانه: «**وعزتي وجلالي لا أجعل صالح ذرية من خلقت بيدي كمن قلت له كن فكان**»[1] اهـ.

وقال ابن القيم:

«ومن كيده بهم ـ أي الشيطان ـ وتحيله على إخراجهم من العلم والدين أن ألقى على ألسنتهم أن كلام الله ورسوله ظواهر لفظية لا تفيد اليقين، وأوحى إليهم أن القواطع العقلية والبراهين اليقينية في المناهج الفلسفية والطرق الكلامية، فحال بينهم وبين اقتباس الهدى واليقين من مشكاة القرآن وأحالهم على منطق اليونان وعلى ما عندهم من الدعاوي الكاذبة العارية عن البرهان وقال لهم: تلك علوم قديمة صقلتها العقول والأذهان ومرت عليها القرون والأزمان. فانظر كيف تلطف بكيده ومكره حتى أخرجهم من الإيمان كإخراج الشعرة من العجين»[2].

ويقول العلامة الأمين الشنقيطي رحمه الله تعالى في تفسيره عند آية الاستواء في سورة الأعراف: وينبغي للناظر في هذه المسألة التأمل في أمور:

الأمر الأول: أن جميع الصفات من باب واحد لأن الموصوف بها واحد ولا يجوز في حقه مشابهة الحوادث في شيء من صفاتهم فمن أثبت مثلاً أنه سميع بصير وسمعه وبصره

---

(١) مجموع الفتاوي ٦/ ٣٦٢ـ ٣٧٢ بتصرف يسير.

(٢) «إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان» ١/ ١١٩.

يخالفان أسماع الحوادث وأبصارهم لزمه ذلك في جميع الصفات كالاستواء واليد ونحو ذلك من صفاته جل وعلا ولا يمكن الفرق بين ذلك بحال.

الأمر الثاني: إن الذات والصفات من باب واحد أيضاً فكما أنه جلا وعلا له ذات مخالفة لجميع ذوات الخلق فله تعالى صفات مخالفة لجميع صفات الخلق.

الأمر الثالث: في تحقيق المقام في الظاهر المتبادر السابق إلى الفهم من آيات الصفات كالاستواء واليد مثلاً.

أعلم أولاً: أنه غلط في هذا خلق لا يحصى كثرة من المتأخرين فزعموا أن الظاهر المتبادر السابق إلى الفهم من معنى الاستواء واليد مثلاً في الآيات القرآنية هو مشابهة صفات الحوادث. وقالوا: يجب علينا أن نصرفه عن ظاهره إجماعاً لأن اعتقاد ظاهره كفر لأن من شبه الخالق بالمخلوق فهو كافر ولا يخفى على أدنى عاقل أن الله وصف نفسه في كتابه بما ظاهره المتبادر منه السابق إلى الفهم الكفر بالله والقول فيه بما لا يليق به جلا وعلا. والنبي ﷺ الذي قيل له: ﴿**وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم**﴾ لم يبين حرفاً واحداً من ذلك مع إجماع من يعتد به العلماء على أنه ﷺ: لا يجوز في حقه تأخير البيان عن وقت الحاجة إليه، وأحرص في العقائد ولا سيما في ظاهره المتبادر منه الكفر والضلال المبين حتى جاء هؤلاء الجهلة من المتأخرين فزعموا أن الله أطلق على نفسه الوصف بما ظاهره المتبادر منه ما لا يليق، ولا يخفى أن هذا القول من أكبر الضلال ومن أعظم الافتراء على الله جل وعلا وعلى رسوله ﷺ، والحق الذي لا يشك فيه أدنى عاقل أن كل وصف وصف الله به نفسه

أو وصفه به رسوله ﷺ، فظاهره المتبادر منه السابق إلى فهم من في قلبه شيء من الإيمان هو التنزيه التام عن مشابهة شيء من صفات الحوادث.

فمجرد إضافة الصفة إليه جل وعلا يتبادر إلى الفهم أنه لا مناسبة بين تلك الصفة الموصوف به الخالق وبين شيء من صفات المخلوقين، وهل ينكر عاقل أن السابق إلى الفهم المتبادر لكل عاقل: هو منافاة الخالق للمخلوق في ذاته وجميع صفاته، لا والله ولا ينكر ذلك إلا مكابر.

والجاهل المفتري الذي يزعم أن ظاهر آيات الصفات لا يليق بالله لأنه كفر وتشبيه إنما جر إليه ذلك تنجيس قلبه بقذر التشبيه بين الخالق والمخلوق فأداه شؤم التشبيه إلى نفى صفات الله جل وعلا وعدم الإيمان بها، مع أنه جلا وعلا هو الذي وصف بها نفسه، فكان هذا الجاهل مشبهاً أولاً ومعطلاً ثانياً فارتكب مالا يليق بالله ابتداء وانتهاء. ولو كان قلبه عارفاً بالله كما ينبغي معظماً لله كما ينبغي طاهراً من أقذار التشبيه لكان المتبادر عنده السابق إلى فهمه: أن وصف الله جل وعلا بالغ من الكمال والجلال ما يقطع أوهام علائق المشابهة بينه وبين صفات المخلوقين فيكون قلبه مستعداً للإيمان بصفات الكمال والجلال الثابتة لله في القرآن والسنة الصحيحة مع التنزيه التام عن مشابهة صفات الخلق على نحو قوله: ﴿**ليس كمثله شيء وهو السميع البصير**﴾. فلو قال لنا متنطع بينوا لنا كيفية الإتصاف بصفة الاستواء واليد ونحو ذلك لنعقلها. قلنا: أعرفت كيفية الذات المقدسة المتصفة بتلك الصفات؟ فلا بد أن يقول: لا. فنقول: معرفة كيفية الاتصاف بالصفات متوقفة على معركة كيفية الذات،

فسبحان من لا يستطيع غيره أن يحصي الثناء عليه هو كما أثنى على نفسه. .» اهـ[1].

من خلال هذه النقول عن بعض علماء السلف يتبين لك أيها القارىء كيف كانوا يعظمون نصوص الوحيين ويعطون هذه النصوص حقها من الإيمان والإذعان والرضا. بينما لا تتوفر كثير من هذه المعاني لدى الخلف وسيتضح لك ذلك أيها القارىء بمثال من كتاب المنخول للغزالي: فقد قال: «كل خبر مما يشير إلى إثبات صفة للباري تعالى يشعر ظاهره بمستحيل في العقل نظر إن تطرق إليه التأويل قبل وأوِّل وإن لم يندرج فيه احتمال تبين على القطع كذب الناقل فإن رسول الله ﷺ كان مسدد أرباب الألباب ومرشدهم فلا يظن به أن يأتي بما يستحيل في العقل وقوله عليه السلام (يضع الجبار قدمه في النار) مقبول مؤول محمول على الكافر العتل، قال رسول الله ﷺ «أهل النار كل جبار جعظرى» وتشهد له قرائن وهو قوله تعالى ﴿**لأملأن جنهم من الجنة والناس أجمعين**﴾ وقد علم الرب تعالى متسع النار وما يملؤها فكيف افتقر إلى وضع القدم؟ وهو جعل الحجارة حشوها كما قال تعالى ﴿**وقودها الناس والحجارة**﴾ وحمله على الظاهر نسبة جهل إلى الله تعالى عن قول الظالمين، أو لعجزه عن أن يملأ النار بخلق يخلقه» وختم هذا المبحث بقوله: «والقول الوجيز أن كل مالا تأويل له فهو مردود، وما صح وتطرق إليه التأويل قبل»[2].

---

(١) تفسير أضواء البيان ج ٢/ ٣١٨ـ ٣٢٠ بتصرف يسير.

(٢) المنخول» تحقيق محمد حسن هيتو ص ٢٨٦ـ ٢٨٧.

ثم لنقف وقفة بسيطة مع هذه الأقوال التي توصلوا إليها لنناقشهم فيهاحتى يتضح مدى بعدها وغرابتها وأنها بعيدة عن روح العلم بعد المشرق عن المغرب بل أنها قريبة من تأويلات الباطنية الكفار وتلاعبهم بنصوص الكتاب والسنة.

أما القول الأول وهو أن المراد بالقدم في الحديث اسم مخلوق فنقول لهم: من هو هذا المخلوق الذي يحمل هذا الاسم أهو اسم بدون مسمى أم ما هو؟ وكيف تنزوي جهنم منه ثم تقول قط قط، حتى إن جهنم تقسم بعزة هذا المخلوق وكرمه.

أمَّا القول الثاني الذي يزعم أن المراد بالقدم في حديث النبي ﷺ. فهل هذا من تعظيم النبي ﷺ أن توضع قدمه في النار أم ماذا يعنون؟ مع أن الله تعالى يقول عن المؤمنين المتقين ﴿**لا يسمعون حسيسها**﴾ أي النار.

والقول الثالث قد بلغ في الضلال مدى بعيداً عندما زعموا أن المراد بالقدم «إبليس» ومتى كانت لإبليس عزة وكرامة حتى تقسم النار به.

كيف تصح هذه التأويلات ونص الحديث ظاهر «حتى يضع الرب تبارك وتعالى فيها قدمه» وفي رواية أخرى عند مسلم[1] «رجله» بدل قدمه وهذه الرواية تنسف تأويلاتهم نسفاً، وأرى أن من الظلم بمكان أن يقال عن هذه الضلالات أنها تأويلات[2] بل هي معارضة للنصوص وتكذيب لها، ورحم الله إمام أهل السنة

---

(١) صحيح مسلم ٥/ ٢١٨٧.

(٢) لذا فقد اعتبر الإمام ابن القيم ما زعم من تأويل الحديث السابق أحد أنواع التأويل الباطل. مختصر الصواعق ١/ ١٤.

أحمد بن حنبل القائل: «من رد حديث رسول الله ﷺ فهو على شفا هلكة»[1]. فمن هذا المثال يتضح للقارىء المنصف سلامة مذهب السلف وصحته وأن ما سواه مهزوز وضعيف تنتابه الشكوك والأوهام ويورث من الإشكالات أضعاف أضعاف ما توهموه من ظواهر هذه النصوص. ولا يزال إلى الآن كثيرون يتبجحون بأن مذهب الخلف أعلم من مذهب السلف وأحكم!!!.

وكلام الغزالي رحمه الله تعالى غير سديد وما ذهب إليه في الفهم غريب وبعيد ولو أنه أتى بتتمة الحديث وتأمل فيها لكان له شأن آخر.

ونص الحديث كما هو في صحيح البخاري، عن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ «لا يزال يلقى في النار وتقول هل من مزيد حتى يضع فيها رب العالمين قدمه فينزوي بعضها إلى بعض ثم تقول: قط قط بعزتك وكرمك»[2] ورواه البخاري أيضاً من حديث أنس بلفظ آخر: «فيضع الرب تبارك وتعالى قدمه عليها فتقول قط قط»[3].

وقد نقل الحافظ ابن حجر عن شرح هذا الحديث أقوالاً كثيرة بعضها أغرب مما قاله الغزالي ومن هذه الأقوال.

قيل إن المراد بالقدم في الحديث أن هناك مخلوقاً اسمه قدم، وقيل المراد بالقدم قدم صدق وهو «محمد» والإشارة بذلك

---

(١) رواه الإمام ابن بطة في الإبانة الكبرى.

(٢) فتح الباري ١١/ ٣٦٩.

(٣) فتح الباري ٨/ ٥٩٦.

إلى شفاعته، وقيل المراد بالقدم إبليس. . إلخ.

فلا أدري كيف تتفق هذه الأقوال مع هذا الحديث الشريف وهل هكذا يكون الإيمان بالسنة والتسليم لها والتعظيم، أم أن هذا من الضلال الذي توصلوا إليه بسبب استخدام عقولهم وآرائهم في معارضة النصوص، ولو أنهم آمنوا بها حقاً وسلموا للصادق المصدوق ولم ينازعوه فيما قاله واتبعوا منهج سلف هذه الأمة المبارك، لما وقعوا في هذه المأزق ولما جنوا هذه المخازي.

ومذهب السلف هو أول الأقوال التي ذكرها الحافظ في شرح هذا الحديث، فقد قال: «وطريق السلف في هذا وغيره مشهورة وهو أن تمر كما جاءت ولا يتعرض لتأويله بل نعتقد استحالة ما يوهم النقص على الله»[1].

وكم يكون صنيع محقق كتاب المنخول للغزالي حسناً، لو أنه أتى بعبارة يعتذر له فيها لا سيما وأن الغزالي قد تراجع عن منهجه السابق في التأويل في آخر أمره واتجه قبلة السلف كما هومقرر في رسالته «إلجام العوام عن علم الكلام» التي يقول فيها: «اعلم أن الحق الصريح الذي لا مراء فيه عند أهل البصائر، هو مذهب السلف أعني الصحابة والتابعين ثم قال: «إن البرهان الكلى على أن الحق في مذهب السلف وحده ينكشف بتسليم أربعة أصول مسلمة عند كل عاقل».

ثم بين أن الأول من تلك الأصول المذكورة أن النبي ﷺ هو أعرف الخلق بصلاح أحوال العباد في دينهم ودنياهم.

---

(١) المرجع السابق.

الأصل الثاني أنه بلغ كما أوحى إليه من صلاح العباد في معادهم ومعاشهم ولم يكتم منه شيئاً.

الأصل الثالث أن أعرف الناس بمعاني كلام الله وأحراهم بالوقوف على أسراره هم أصحاب رسول الله ﷺ الذين لازموه وحضروا التنزيل وعرفوا التأويل.

والأصل الرابع: أن الصحابة رضي الله عنهم في طول عصرهم إلى آخر أعمارهم ما دعوا الخلق إلى التأويل، ولو كان التأويل من الدين أوعلم من الدين لأقبلوا عليه ليلاً ونهاراً ودعوا إليه أولادهم وأهلهم.

ثم قال الغزالي: وبهذه الأصول الأربعة المسلمة عند كل مسلم نعلم بالقطع أن الحق ما قالوه والصواب ما رأوه[(١)]» اهـ باختصار.

وقد جاء تراجع الإمام الغزالي عن موقفه من تأويل الصفات وترجيحه لمذهب السلف الصالح في كثير من كتبه ورسائله، يقول في كتابه «قانون التأويل» عن التأويل في أصول العقيدة: «من أين يتجاسر على الحكم بالظن وأكثر ما قيل في التأويلات ظنون وتخمينات؟ ولست أرى أن أحكم بالتخمين. وهذا أصوب وأسلم عند كل عاقل، والأقرب إلى الأمن يوم القيامة، إذا لا يبعد أن يسأل يوم القيامة ويطلب ويقال: لم حكمت علينا بالظن؟ ولا يقال له: لم لم تستنبط مرادنا الخفي الغامض»[(٢)].

وأنا لا أشك أن الإمام الغزالي كان مخلصاً في علومه

---

(١) نقلاً عن تفسير أضواء البيان للعلامة محمد الأمين الشنقيطي.

(٢) ص ١٢.

صادقاً في أقواله ولذلك فقد وُفق للتوبة عما كان عليه من آراء وعقائد سابقة وراح ينشد الطمأنينة والإيمان واليقين في علوم السلف واتباع سنة النبي ﷺ، يقول ابن عساكر عنه في هذا الجانب: «وكانت خاتمة أمره إقباله على حديث المصطفى ﷺ ومجالسة أهله ومطالعة الصحيحين البخاري ومسلم»(١).

كما أسجل هنا كلمة هامة للشعراني من كتابه «اليواقيت والجواهر» يقول: «التفويض أسلم، والتأويل إلى الخطأ أقرب، مع ما في التأويل من فوات كمال الإيمان بآيات الصفات، لأن الله تعالى ما أمرنا أن نؤمن إلا بعين اللفظ الذي أنزله، لا بما أولناه بعقولنا فقد لا يكون التأويل الذي أولناه يرضاه الله تعالى».

هـ - إنه يؤدي إلى أن ينسب إلى البدعة من خالفه وفي هذا خطأ كبير لأن فيه تسوية بين من أثبت الصفات وبين من نفاها، وهم جاهلون أي الفريقين أصاب السنة والحق وهذا يؤدي إلى أن يكون الحق باطلاً وأن تكون السنة بدعة.

كما أن القول بمبدأ تفويض الصفات هو الذي ألجأ الملاحدة القدامى إلى إنكار معاد الأجسام في الآخرة لأنهم اعتبروا القول في نصوص المعاد كالقول في نصوص الصفات، قال شيخ الإسلام ابن تيمية مبيناً ذلك: «وبهذا احتج الملاحدة كابن سينا وغيره على مثبتي المعاد وقالوا: القول في نصوص المعاد كالقول في نصوص التشبيه والتجسيم وزعموا أن الرسول ﷺ لم يبين ما الأمر عليه في نفسه، لا في العلم بالله تعالى ولا باليوم الآخر فكان الذي استطابه على هؤلاء هو

---

(١) تبيين كذب المفتري ص ٢٩٦.

موافقتهم لهم على نفي الصفات وإلا فلو آمنوا بالكتاب كله حق الإيمان لبطلت المعارضة ودحضت حجتهم ولهذا كان ابن النفيس المتطبب الفاضل يقول: ليس إلا مذهبان مذهب أهل الحديث أو مذهب الفلاسفة فأما هؤلاء المتكلمون[1] فقولهم ظاهر التناقض والاختلاف وأهل الحديث أثبتوا ما جاء به الرسول ﷺ وأولئك جعلوا الجميع تخييلاً وتوهيماً ومعلوم بالأدلة الكثيرة السمعية والعقلية فساد مذهب هؤلاء الملاحدة فتعين أن يكون الحق مذهب السلف أهل الحديث»[2].

---

(١) ومما يؤسف له أن التفتازاني في شرح المقاصد قد ذكر ما يثبت الاستواء لله تعالى لكنه اعتبر ذلك من قبيل الخطاب الجمهوري.

(٢) موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول لابن تيمية ١/ ١١٩ـ ١٢٠.

من هم المجسمة

يقول البغدادي في أصول الدين: المسألة الثالثة عشر من هذا الأصل في تأويل الوجه والعين من صفاته: «اختلفوا في هذه المسألة فزعمت المشبهة أن لله وجهاً وعيناً كوجه الإنسان وعينه»[1].

وقال في المسألة التي تليها، تأويل اليد المضافة إلى الله تعالى: «زعمت المشبهة أن يدي الله جارحتان وعضوان فيهما كفان وأصابع ككفي الإنسان وأصابعه وزعم بعض القدرية أن اليد المضافة إليه بمعنى القدرة وهذا التأويل لا يصح على مذهبه، وزعم الجبائي: أن اليد المضافة إليه بمعنى النعمة وهذا خطأ لأن الله تعالى أخبر أنه خلق آدم بيديه والنعمة مخلوقة والله لا يخلق مخلوقاً بمخلوق ولأن الله تعالى خص آدم بهذه الخاصية. ثم قال: وزعم بعض أصحابنا: أن اليدين صفتان لله سبحانه وتعالى، وقال القلانسي: هما صفة واحدة»[2].

وقال أيضاً المسألة الخامسة عشرة من هذا الأصل: «اختلفوا في تأويل قوله تعالى: **﴿الرحمن على العرش استوى﴾**

---

(١) أصول الدين ص ١٠٩.

(٢) المرجع السابق ص ١١٠.

فزعمت المعتزلة أنه بمعنى استولى وهذا تأويل باطل لأنه يوجب أنه لم يكن مستولياً عليه قبل استوائه على العرش. وزعمت المشبهة: أن استواءه على العرش بمعنى كونه مماساً لعرشه من فوقه» ثم قال: «واختلف أصحابنا في هذا» وذكر عدة أقوال منها: «ومنهم من قال: إن استواءه على العرش كونه فوق العرش بلا مماسة وهذا قول القلانسي وعبد الله بن سعيد ذكره في كتابه الصفات»[١].

وقال ابن بطال عند حديث «إن الله يضع السموات على أصبع..»: لا يحمل ذكر الأصبع على الجارحة بل يحمل على أنه صفة من صفات الذات لا تكيف ولا تحدد، وهذا ينسب للأشعري»[٢].

وقال الحافظ ابن حجر: «وقسم بعضهم أقوال الناس في هذا الباب إلى ستة أقوال: قولان لمن يجريها على ظاهرها: أحدهما من يعتقد أنها من جنس صفات المخلوقين وهم المشبهة ويتفرع عن قولهم عدة آراء. والثاني: من ينفي عنها شبه صفة المخلوقين لأن ذات الله لا تشبه الذوات فصفاته لا تشبه الصفات فإن صفات كل موصوف تناسب ذاته وتلائم حقيقته»[٣].

ويقول البغدادي في «الفرق بين الفرق»: «اعلموا أسعدكم الله أن المشبهة صنفان: صنف شبهوا ذات الباري بذات غيره، وصنف آخرون شبهوا صفاته بصفات غيره»[٤]. ثم شرع في بيان فرقهم.

---

(١) المرجع السابق ص ١١٢.

(٢) «فتح الباري» ١٣/٣٩٨.

(٣) «فتح الباري» ١٣/٤٠٨.

(٤) الفرق بين الفرق ص ٢١٤.

وقال ابن حزم في «فصله»: لأن التشبيه إنما يكون بالمعنى الموجود في كلا المشتبهين لا بالأسماء»[1] وقال في موضع آخر من الكتاب: «ولا يكون الشيء تشبيهاً إلا إذا ناب منابه وسد مسده»[2].

ويقول الشهرستاني: «إن جماعة من الشيعة الغالية وجماعة من أصحاب الحديث الحشوية قالوا: معبودهم على صورة، ذات أعضاء وأبعاض إما روحانية وإما جسمانية»[3].

وقال الشهرستاني في أول هذا البحث: فأما أحمد بن حنبل وداود ابن علي الأصفهاني وجماعة من أئمة السلف فجروا على منهاج السلف المتقدمين عليهم من أصحاب الحديث مثل: مالك بن أنس ومقاتل بن سليمان، وسلكوا طريق السلامة فقالوا: نؤمن بما ورد به الكتاب والسنة ولا نتعرض للتأويل بعد أن نعلم قطعاً أن الله عز وجل لا يشبه شيئاً من المخلوقات وإن كل ما تمثل في الوهم فإنه خالقه ومقدره»[4].

ومن خلال هذه النصوص التي نقلناها عن البغدادي والشهرستاني وابن حزم وابن حجر، تتضح لنا عدة أمور هامة:

١ ـ إن التجسيم الذي عابه العلماء وشنعوا على القائلين به، أن يقال: إن لله يداً كيد المخلوق ووجهاً كوجه المخلوق أو أن يده ووجهه أعضاء وأن استواءه على العرش يكون بمماسة.

---

(١) «الفصل في الملل» ص ٢/ ١٢٠.

(٢) المرجع السابق ٢/ ١٥٢.

(٣) «الملل والنحل» ك ١٠٥.

(٤) المرجع السابق ص ١٠٤.

٢ ـ إن المعتزلة هم الذين فسروا الاستواء بالاستيلاء، وفسروا اليد بالقدرة والنعمة، وهم سلف في هذا لكل من قال بذلك من بعدهم، ويكفي هذا في الدلالة على بطلانه.

٣ ـ إن من قال: إن الاستواء على العرش المذكور في الآية معناه: كونه تعالى فوق العرش، هو حق وهو قول أهل السنة، وكذا قول من قال: إن اليد والوجه صفتان لله تعالى.

٤ ـ إن إثبات هذه الصفات المذكورة لله تعالى على وجه يليق به من غير تشبيه لها بصفات المخلوقين أو تمثيل لها أو تكييف بأعضاءهم، ليس مذهب المجسمة والمشبهة وهذا هو ما يهمنا من هذا التفصيل فاتضح إذا أن مذهب السلف بريء من التجسيم وبعيد عن التشبيه.

يقول الإمام الخطابي: «وليس اليد عندنا الجارحة إنما هي صفة جاء بها التوقيف فنحن نطلقها على ما جاء ولا نكيفها وهذا مذهب أهل السنة والجماعة»(١).

ويقول إمام أهل المغرب ابن عبد البر: «أهل السنة مجمعون على الإقرار بهذه الصفات الواردة في الكتاب والسنة، ولم يكيفوا شيئاً منها وأما الجهمية والمعتزلة والخوارج فقالوا: من أقر بها فهو مشبه، فسماهم من أقربها معطلة»(٢).

ويقول الإمام الترمذي في سننه في باب فضل الصدقة: «ما ثبت بهذه الروايات فنؤمن بها ولا نتوهم ولا يقال كيف. وهذا قول أهل العلم من أهل السنة والجماعة، أما الجهمية فأنكروها

---

(١) فتح الباري ١٣/٤١٧.

(٢) فتح الباري ١٣/٤٠٧.

وقالوا هذا تشبيه. وقال إسحاق بن راهوية: إنما يكون التشبيه لو قيل: يد كيد وسمع كسمع»[1].

كما أن التشبيه لا يتفق مع التوحيد، لأن توحيد الأسماء والصفات هو أحد أقسام التوحيد الثلاثة، ولا يسلم هذا التوحيد حتى يعتقد العبد أن الله تعالى واحد في أسمائه وصفاته لا نظير له ولا مثيل ولا شبيهه، وأن من شبه الله بخلقه فقد جعل له نظيراً وشبيهاً ومثيلاً وهذا بالتالي إخلال كبير بتوحيد الأسماء الصفات.

ويقول العلامة القاسمي وهو يتحدث عن أهم ما تتميز به الجهمية وهو جنوحهم إلى التنزيه البحت فنفوا صفات الله تعالى لأن أي حقيقتين إذا تماثلتا جاز على كل واحدة منهما ما يجوز على الآخرة ويجب لها ما يجب على الأخرى. ومن هنا يعلم بطلان قول المشبهة القائلين: بصر كبصري ويد كيدي ونحو ذلك. تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً.

ويقول: «كان من أعظم شبههم في باب الصفات اعتقاد أن ظاهرها يفيد التشبيه بالمخلوق أي أن ما يفهم من نصوصها يماثل ما يفهم من صفات المخلوق فظاهر معناها التمثيل وهو مستحيل فيجب التأويل.

وقد رد عليهم بأن الظاهر المفهوم لو كان المراد به خصائص صفات المخلوقين حتى يشبه المولى بخلقه لماخالف أحد في رده ونفيه لأن هذا ليس مراداً بالاتفاق للقطع بأنه تعالى ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله إلا أن

---

(١) فتح الباري ١٣/ ٤٠٧.

هذا ليس هو ظاهرها دائماً، ظاهرها ما يليق بالخالق تعالى وليس في العقل ولا في السمع ما ينفي هذا، والصفة تتبع موصوفها فكما أن ذاته المقدسة ليست كذوات المخلوقين فكذلك صفاته»[1].

ولذلك فلا يسع بعض المنصفين منهم من أن يقول: إن هذه الظواهر توهم التشبيه، وهذا معناه أن لا تشبيه فيها، وإنما يتوهم البعض أن فيها شيئاً من التشبيه، فالتشبيه إذن لم يستفد من النص، بل إنما حصل بسبب فهم هذا النص، ولا شك أن هذا أمر لا علاقة له بالنص.

ولذلك فإن السيوطي رحمه الله قد اختار لكتاب جمع فيه بعض أحاديث الصفات هذا العنوان «الأحاديث الموهمة للتشبيه».

وسؤال أخر نطرحه على الخلفيين، فنقول لهم: بالله عليكم إذا كانت كل هذه الأحاديث الكثيرة التي يتجاوز عددها المئات توهم التشبيه أو أن ظاهرها تشبيه حقيقة فلم لم يسأل أحد من الصحابة رسول الله ﷺ عنها ليبين له وجه الصواب ويكشف له ببيانه عن شبهته، فإذا لم يحصل ذلك منهم، فيمكننا القطع بأنه لم يخطر على بالهم أي شيء من ذلك لأن معاني هذه الأحاديث كانت واضحة لهم فيؤمنون بها على الوجه اللائق بالله رب العالمين، ولذلك كان من الطبيعي والواضح مع هذا الموقف السليم أن لا يصدر عنهم أي سؤال حول أحاديث الصفات، لأن منهجهم السليم في التلقي عن الله ورسوله عصمهم من توهم تلك الشبهات التي تجعل الإيمان بصفات الله تعالى مهزوزاً لا

(١) تاريخ الجهمية والمعتزلة ـ للقاسمي ص ١٩ـ ٢٠.

يثبت على حال من اليقين الذي تتطلبه العقيدة بكل قضاياها، لأن الإسلام قدم هذه النصوص لأناس طبيعتهم منتهى التسليم لله رب العالمين.

وهناك أمر أخر يجب التنبه له، وهو أن الجانب الغيبي النابع من العقيدة لا يتحقق إلا عند الإيمان بالصفة المذكورة في الكتاب والسنة، أما عندما نلجأ إلى تأويل الصفات فإن الجانب الغيبي يضعف تماماً إن لم يتلاشى.

كما أن الإيمان مع التأويل هو في الحقيقة اتباع لهوى الإنسان وتحصل القناعة له به لأنه رأيه وهواه فهو إيمان بما ابتكرته العقول لا بما جاءت به النصوص.

كما أن المأول لصفات الله تعالى يدخل في وعيد قول الله تعالى: **﴿قل إنماحرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن..﴾** إلى قوله: **﴿وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون﴾**.

فالذي يؤول صفات الله تعالى الثابتة في كتاب الله وسنة رسوله هو أول من يظهر له عدم قطعه وجزمه بما يقول، ولا يقطع أبداً بأن مراد الله من هذه الصفة هو كذا وكذا كما أول. من كل ذلك يتضح بطلان قولهم أن السلف اتفقوا على أن ظواهر نصوص الصفات ليست مرادة.

(هل ظواهر نصوص الصفات مرادة أم غير مرادة)

يكاد المتكلمون يجمعون على أن ظاهر نصوص الصفات في الكتاب والسنة غير مرادة قطعاً ويستثنون من ذلك الصفات السبع التي أثبتوها وهذه الجملة يراد بها معنى مقبولاً وآخر مرفوضاً.

يقول شيخ الإسلام في هذا الصدد موضحاً أن الظاهر قد صار مشتركاً بين شيئين: أحدهما: أن يقال: إن اليد جارحة مثل جوارح العباد وظاهر الغضب غليان القلب لطلب الانتقام وظاهر كونه في السماء أن يكون مثل الماء في الظرف، فلا شك أن من قال: إن هذه المعاني وشبهها من صفات المخلوقين ونعوت المحدثين غير مراد من الآيات والأحاديث فقد صدق وأحسن إذ لا يختلف أهل السنة أن الله تعالى ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله، بل أكثر أهل السنة من أصحابنا وغيرهم يكفرون المشبهة والمجسمة.

لكن هذا القائل أخطأ حيث ظن أن هذا المعنى هو الظاهر من هذه الآيات والأحاديث وحيث حكى عن السلف ما لم يقولوه.

ثم لم يقل أحد من أهل السنة: إذا قلنا إن الله علماً وقدرة وسمعاً وبصراً أن ظاهره غير مراد ثم يفسر بصفاتنا كذلك لا

يجوز أن يقال: أن ظاهر اليد والوجه غير مراد، إذ لا فرق بين ما هو من صفاتنا جسم أو عرض للجسم.

ومن قال: إن ظاهر شيء من أسمائه وصفاته غير مراد فقد أخطأ لأنه ما من اسم يسمى الله تعالى به إلا والظاهر الذي يستحقه المخلوق غير مراد به فكان قول هذا القائل يقتضي أن يكون جميع أسمائه وصفاته قد أريد بها ظاهرها ولا يخفى ما في هذا الكلام من الفساد.

والمعنى الثاني: أن هذه الصفات إنما هي صفات الله سبحانه وتعالى كما يليق بجلاله، نسبتها إلى ذاته المقدسة كنسبة صفات كل شيء إلى ذاته فيعلم أن العلم صفة ذاتية للموصوف ولها خصائص وكذلك الوجه، ولا يقال: إنه مستغن عن هذه الصفات لأن هذه الصفات واجبة لذاته والإله المعبود سبحانه هو المستحق لجميع هذه الصفات.

وكذلك فعله نعلم أن الخلق هو إبداع الكائنات من العدم وإن كنا لا نكيف ذلك الفعل ولا يشبه أفعالنا، إذ نحن لا نفعل إلا لحاجة إلى الفعل والله غني حميد.

وكذلك الذات تُعلم من حيث الجملة وإن كانت لا تماثل الذوات المخلوقة ولا يعلم ما هو إلا هو ولا يدرك لها كيفية، فهذا الذي يظهر من إطلاق هذه الصفات، وهو الذي يجب أن يحمل عليه.

ومن قال: إن الظاهر غير مراد بمعنى أن صفات المخلوقين غير مرادة قلنا له: أصبت في المعنى لكن أخطأت في اللفظ وأوهمت البدعة وجعلت للجهمية طريقاً إلى غرضهم وكان

يمكنك أن تقول: تمر كما جاءت على ظاهرها مع العلم بأن صفات الله تعالى ليست كصفات المخلوقين وأنه منزه مقدس من كل ما يلزم منه حدوثه أو نقصه.

وكيف يجوز أن يعلمنا نبينا ﷺ كل شيء حتى الخراءة ويقول: ما تركت من شيء يقربكم إلى الجنة إلا وقد حدثتكم به ولا من شيء يبعدكم عن النار إلا وقد حدثتكم به «تركتكم على البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها بعدي إلا هالك» ثم يترك الكتاب المنزل عليه وسنته الغراء مملؤة مما يزعم الخصم أن ظاهره تشبيه وتجسيم وأن اعتقاد ظاهره ضلال وهو لا يبين ذلك ولا يوضحه.

وكيف يجوز للسلف أن يقولوا: أمروها كما جاءت مع أن معناها المجازي هو المراد وهو شيء لا يفهمه العرب حتى يكون أبناء الفرس والروم أعلم بلغة العرب من أبناء المهاجرين والأنصار؟ اهـ.

كما أن القائلين بأن ظواهر نصوص الصفات الفعلية والخبرية غير مرادة يتناقضون مع قولهم إن مذهب السلف أسلم، فكيف يكون كذلك مع أنه يوهم التشبيه والتجسيم مما لا يجوز اعتقاده بحال، وهذه المقالة تؤدي بالتالي إلى أن مذهب السلف مرفوض من أساسه لأن كل ما أدى إلى باطل فهو باطل.

شبهة والرد عليها

وردت عن بعض السلف عبارات تدل على إمرار أحاديث الصفات وترك تأويلها وتفسيرها. وقد اتخذت هذه العبارات شبهة فقرر البعض بموجبها أن مذهب السلف هو تفويض الصفات وليس إثباتها.

وفي الرد على هذه الشبهة نقول: إن مثل هذه الأقوال الصادرة عن بعض علماء السلف لا تتنافى مع ما قرروه من الإثبات لهذه الصفات، لأن مرادهم بمثل هذه العبارات إنما هو ترك الكلام في معنى كيفيتها لأن معرفة الكيفية لا سبيل إليه فلا بد من اليأس من إدراك كيفية الصفة وهذا أصل معروف لدى علماء السلف ويؤكد ذلك من أن المراد بهذه العبارات ما ذكرناه أن كل من نقل عنه مثل هذه العبارات قد نقل عنه القول بالإثبات، ومثال ذلك، ما رواه الدارقطني في رسالته «الصفات» بسنده قول سفيان بن عيينة: «كل شيء وصف الله به نفسه في القرآن فقراءته تفسيره لا كيف ولا مثيل»[1].

وقال الإمام أبو القاسم إسماعيل بن محمد الأصفهاني[2]

---

(١) ورقه (١/٥).

(٢) توفي عام ٥٢٥هـ.

لما تكلم عن آيات وأحاديث الصفات: «فإن مذهبنا فيه ومذهب السلف إثباته وإجراؤه على ظاهره ونفي الكيفية والتشبيه وقد نفى قوم الصفات فأبطلوا ما أثبته الله تعالى وتأولها قوم على خلاف الظاهر فخرجوا من ذلك إلى ضرب من التعطيل والتشبيه والقصد إنما هو سلوك الطريقة المتوسطة بين الأمرين لأن دين الله تعالى بين الغالي والمقصر عنه فالأصل في هذا أن الكلام في الصفات فرع على الكلام في الذات وإثبات الله تعالى إنما هو إثبات وجود لا إثبات كيفية فإذا قلنا يد وسمع وبصر ونحوها فإنما هي صفات أثبتها الله لنفسه ولم يقل معنى اليد: القوة، ولا معنى السمع والبصر: العلم والإدراك، ولا نشبهها بالأيدي والأسماع والأبصار وإنما نقول: وجب إثباتها لأن الشرع ورد بها ووجب نفي التشبيه عنها لقوله تعالى: ﴿**ليس كمثله شيء وهو السميع البصير**﴾ كذلك قال علماء السلف في أخبار الصفات أمروها كما جاءت»[(١)].

وروى الدارقطني أيضاً في الكتاب نفسه بسنده عن سفيان بن عيينة لما سئل عن أحاديث الصفات فقال: «هي كما جاءت نقر بها ونحدث بلا كيف»[(٢)].

فالمراد من قول سفيان الأول، إنما هو نفي الكيفية كما نفتها أم سلمة وتابعها مالك وغيره من السلف عندما قالوا في الاستواء: إنه معلوم والكيف مجهول، وقد سبق أن ذكرنا قول الترمذي في سننه: قد ثبتت هذه الرويات فنؤمن بها ولا نتوهم

(١) من كتابه «الحجة على تارك المحجة» ق ٢٣/ب.
(٢) (ق ٥/ ٢) الصفات.

ولا يقال كيف، كذا جاء عن مالك وابن عيينة وابن المبارك أنهم قالوا: «امروها بلا كيف».

وقال عبد العزيز بن الماجشون إمام أهل المدينة، وأحمد بن حنبل رحمهما الله تعالى: «إنا لا نعلم كيفية ما أخبر الله به عن نفسه وإن علمنا تفسيره ومعناه»[(١)].

وذكر أبو بكر الخلال في كتاب السنة بإسناده عن الأوزاعي قال: «سئل مكحول والزهري عن تفسير هذه الأحاديث ـ أحاديث الصفات ـ فقالا: أمروها على ما جاءت. وقال الوليد بن مسلم سألت الأوزاعي ومالكاً وسفيان عن هذه الأحاديث التي فيها الصفة فقالوا أمروها بلا كيف. قال أبو عبيد هذه أحاديث صحاح حملها أصحاب الحديث والفقهاء بعضهم عن بعض وهي عندنا حق لا شك فيه ولكن إذا قيل كيف وضع قدمه فيها وكيف ضحك قلنا لا نفسر هذا ولا سمعنا أحداً يفسرها»[(٢)].

وروى اللالكائي بسنده أن وكيعاً قال: «إذا سألتم عن ضحك ربنا فقولوا كذلك سمعنا»[(٣)].

كما جاء في بعض العبارات أيضاً عن بعض السلف: وترك تفسيرها أي أحاديث الصفات، فالمراد بذلك ترك تأويلها لأن لفظ التأويل لا يراد به في كلام العرب إلا التفسير أو الحقيقة الموجودة في الخارج التي يؤول إليها الشيء كما ذكر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية، أو أن المراد من ذلك ترك التفسير الذي

---

(١) موافقة صريح المقعول لابن تيمية ١/ ٢٢.

(٢) الحجة في بيان المحجة (ق ٧١/ ١).

(٣) شرح لأصول السنة (ق ٩٨/ ١).

يخرج عن ظاهر اللفظ أو ترك التفسير الذي يؤدي إلى معرفة الكيفية والكنه.

قال حنبل بن إسحاق: «سألت أبا عبد الله أحمد بن حنبل عن الأحاديث التي تروى عن النبي ﷺ: «إن الله ينزل إلى سماء الدنيا» قال أبو عبد الله: نؤمن بها ونصدق ولا نرد شيئاً منها إذا كانت الأسانيد صحاحاً ولا نرد على رسول الله ﷺ قوله ونعلم أن ما جاء به الرسول حق قلت لأبي عبد الله: ينزل الله إلى سماء الدنيا، قلت: نزوله بعلمه أو بماذا؟ قال لي: اسكت عن هذا مالك ولهذا أمض الحديث على ما روى بلا كيف ولا حد كما جاءت به الآثار وما جاء به الكتاب قال الله عز وجل: ﴿**ولا تضربوا لله الأمثال**﴾ ينزل كيف شاء بعلمه وقدرته وعظمته أحاط بكل شيء علماً لا يبلغ قدره وصف واصف ولا ينأى عنه هرب هارب»[(١)].

وقد استند من أول الصفات أو فوضها إلى قوله تعالى: ﴿**ليس كمثله شيء**﴾ وصاروا بذلك يردون كثيراً من صفات الله تعالى تحت ستار التأويل أو التفويض. يقول شارح الطحاوية في ذلك:

ولكن النفاة قد جعلوا قوله تعالى: ﴿**ليس كمثله شيء**﴾ مستنداً لهم في رد الأحاديث الصحيحة، فكلما جاءهم حديث يخالف قواعدهم وآراءهم وما وضعته خواطرهم وأفكارهم ردوه بـ ﴿**ليس كمثله شيء**﴾ تلبيساً منهم وتدليساً على من هو أعمى قلباً منهم، وتحريفاً لمعنى الآي عن مواضعه. ففهموا من أخبار

---

(١) شرح أصول السنة للالكائي (ق ٢٠٥/ ١ـ ٢).

الصفات ما لم يرده الله ولا رسوله ولا فهمه أحد من أئمة الإسلام أنه يقتضي إثباتها التمثيل بها للمخلوقين ثم استدلوا على بطلان ذلك بـ ﴿ليس كمثله شيء﴾ تحريفاً للنصين ويصنفون الكتب ويقولون: هذا أصول دين الإسلام الذي أمر الله به ويقرأون كثيراً من القرآن ويفوضون معناه إلى الله تعالى من غير تدبر لمعناه الذي بينه الرسول وأخبر أنه معناه الذي أراده الله»[(١)].

وقال العلامة ابن القيم: «ومراد السلف بقولهم بلا كيف هو نفي للتأويل فإنه التكييف الذي يزعمه أهل التأويل فإنهم هم الذين يثبتون كيفية تخالف الحقيقة فيقعون في ثلاثة محاذير، نفي الحقيقة وإثبات التكييف بالتأويل وتعطيل الرب تعالى عن صفته التي أثبتها لنفسه، وأما أهل الإثبات فليس أحد منهم يكيف ما أثبته الله تعالى لنفسه، ويقول: كيفيته كذا وكذا، حتى يكون قول السلف بلا كيف رداً عليه، وإنما ردوا على أهل التأويل الذي يتضمن التحريف والتعطيل تحريف اللفظ وتعطيل معناه»[(٢)].

والخلاصة: أن قول بعض علماء السلف في آيات وأحاديث الصفات «أمروها كما جاءت» هو الإثبات بعينه لأن هذه النصوص جاءت بالإثبات، مثل قوله تعالى: ﴿**وهو السميع البصير**﴾ فيه إثبات ذلك لله تعالى وكذلك الأمر بالنسبة لسائر الصفات، وقوله تعالى: ﴿**ليس كمثله شيء وهو السميع البصير**﴾ يؤكد هذا المعنى فإن الله تعالى بعد أن نفى أن يماثله شيء أثبت لنفسه صفتي السمع والبصر رغم اتصاف المخلوقين بذلك، لأن

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية ص ٤٠١.

(٢) اجتماع الجيوش الإسلامية لابن القيم ص ٧٧.

سمعه وبصره سبحانه وتعالى لا يماثل ولا يشابه سمع المخلوقات وبصرها. وهكذا سائر الصفات الخبرية والفعلية.

والعبارات التي فيها إمرار الصفات تحمل على ما ذكرنا لاستحالة أن يراد بها غير ذلك لما فيه من خرق للإجماعات الكثيرة التي نقلناها والتي تنص صراحة على أن مذهب السلف هو الإقرار بالصفات والإمرار لكيفياتها. والإثبات لها والإيمان بها مع إمرارها أي ترك كل ما يتعلق بكيفيتها من بحث أو شبهة.

وأختم الرد على هذه الشبهة بما قرره شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى حيث قال: «فقول ربيعة ومالك «الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول والإيمان به واجب» موافق لقول الباقين: أمروها كما جاءت بلا كيف، فإنما نفوا علم الكيفية ولم ينفوا حقيقة الصفة ولو كان القوم قد آمنوا باللفظ المجرد من غير فهم لمعناه على ما يليق بالله لما قالوا: أمروها كما جاءت بلا كيف فإن الاستواء حينئذٍ لا يكون معلوماً بل مجهولاً بمنزلة حروف المعجم وأيضاً فإنه لا يحتاج إلى نفي علم الكيفية إذا لم يفهم عن اللفظ معنى وإنما يحتاج إلى نفي علم الكيفية إذا أثبت الصفات وأيضاً فإن من ينفي الصفات الخبرية أو الصفات مطلقاً لا يحتاج أن يقول بلا كيف فمن قال: إن الله ليس على العرش لا يحتاج أن يقول بلا كيف فلو كان مذهب السلف نفي الصفات في نفس الأمر لما قالوا بلا كيف، وأيضاً فقولهم: أمروها كما جاءت يقتضي إبقاء دلالتها على ما هي عليه فإنها جاءت ألفاظاً دالة على معاني فلو كانت دلالتها منفية لكان الواجب أن يقال: أمروا لفظها مع اعتقاد أن المفهوم منها غير مراد أو أمروا لفظها مع اعتقاد أن الله لا يوصف بما دلت عليه

حقيقة وحينئذ فلا تكون قد أمرت كما جاءت ولا يقال حينئذ بلا كيف إذ نفي الكيف عما ليس بثابت لغو من القول»[١].

وقال أيضاً في رسالته «الإكليل في المتشابه والتأويل»:

«وقد فسر الإمام أحمد النصوص التي تسميها الجهمية متشابهات فبين معانيها آية آية وحديثاً حديثاً ولم يتوقف في شيء منها هو والأئمة قبله مما يدل على أن التوقف عن بيان معاني آيات الصفات وصرف الألفاظ عن ظواهرها لم يكن مذهباً لأئمة السنة وهم أعرف بمذهب السلف وإنما مذهب السلف إجراء معاني آيات الصفات على ظاهرها بإثبات الصفات له حقيقة، وعندهم قراءة الآية والحديث تفسيرها وتمر كما جاءت دالة على المعاني لا تحرف ولا يلحد فيها»[٢].

وسئل الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله عن معاني أحاديث نفي الإيمان عن الزاني والسارق وغيرهما فأجاب بقوله: «أمروها كما جاءت» وهذا يدل على أنهم كانوا يستعملون هذه العبارة ويعنون بها عدم التعرض لذكر أي معنى يصرف هذه النصوص عن ظاهرها.

ويقول محمد بن شهاب الزهري: «من الله الرسالة وعلى الرسول البلاغ وعلينا التسليم أمروا أحاديث رسول الله ﷺ كما جاءت»[٣].

ولعل الشهرستاني من أوائل من ذكر أن مذهب السلف هو

---

(١) مجموع الفتاوي ٥/ ٤١ـ ٤٢.
(٢) الإكليل ـ ضمن الرسائل الكبرى ج ٢ ص ٢٢ـ ٢٣.
(٣) الحجة ق ١٠.

التفويض وتبعه على ذلك إمام الحرمين والرازي وغيرهما.

قال الشهرستاني في كتابه «الملل والنحل»: ثم إن جماعة من المتأخرين زادوا على ما قاله السلف، فقالوا لا بد من إجرائها على ظاهرها فوقعوا على التشبيه الصرف وذلك على خلاف ما اعتقده السلف»[1] وقد تناقض الشهرستاني في هذه المسألة حيث ذكر قبل صفحة واحدة ما نصه: «أعلم أن جماعة كثيرة من السلف كانوا يثبتون لله تعالى صفات أزلية من العلم والقدرة.. ولا يفرقون بين صفات الذات وصفات الفعل بل يسوقون الكلام سوقاً واحداً وكذلك يثبتون صفات خبرية مثل اليدين والوجه ولا يأولون ذلك». ففي النص الأول أفاد أن إجراء آيات الصفات على ظاهرها هو زيادة على مذهب السلف بل هو التشبيه الصرف، وفي النص الثاني ذكر أن السلف كانوا يثبتون صفات خبرية مثل اليدين والوجه.. فنقول للشهرستاني أليس هذا أيضاً إجراء للنصوص على ظاهرها فنحن نطالب الشهرستاني بالتفريق بين ذلك.

وقال الرازي في هذا الصدد في كتابه «أساس التقديس» ما نصه: «إن هذه المتشابهات يجب القطع بأن مراد الله منها شيء غير ظواهرها كما يجب تفويض معناها إلى الله تعالى ولا يجوز الخوض في تفسيرها»[2]. وقد وقع الرازي أيضاً هنا في تناقض وبيان ذلك أنه أوجب تفويض معنى هذه المتشابهات إلى الله ثم دعا إلى حملها على غير ظاهرها فكيف يكون هذا تفويضاً لأن

---

(١) ١/ ٩٢.

(٢) ص ٢٢٣.

مجرد حملها على غير ظاهرها هو نقض للتفويض أصلاً، لأن الرازي هو القائل: «ولا يجوز الخوض في تفسيرها» فما هي الفائدة إذا من حملها على غير ظاهرها إذا كان لا يجوز لنا الخوض في تفسيرها.

وقد استغل البعض كتاب ابن الجوزي «دفع شبه التشبيه»[1] ـ باعتبار أنه حنبلي المذهب ـ على أن مذهب الإمام أحمد ليس هو إثبات الصفات.

وما نريد أن نقوله هنا هو أن ابن الجوزي مضطرب في مسألة الصفات بشكل خاص فقد أول كثيراً منها، ومن هنا فقد طعن في كثير من علماء السنة بغير حق ونسبهم إلى التشبيه.

ولذا فقد رد عليه العلماء وبينوا أنه في معتقده ليس سلفياً خالصاً بل أنه قد مزج سلفيته بكثير من آراء الأشاعرة والمعتزلة ومن بين العلماء الذين شنع عليهم ابن الجوزي شيخ الإسلام الأنصاري واتهمه بالتشبيه فرد عليه الإمام موفق الدين ابن قدامة المقدسي بقوله: «حاشاه من التشبيه ولا يقبل قول ابن الجوزي فيه»[2].

كما رد على ابن الجوزي كثير ممن عاصره من العلماء وشنعوا عليه وذكرَّوه بمذهب السلف الصالح، ومن ذلك الرسالة القيمة التي وجهها له الشيخ إسحاق بن أحمد العلثي وقد ذكر نصها الإمام ابن رجب الحنبلي في ذيله على طبقات الحنابلة وهذه بعض فقراتها: «اعلم أنه قد كثر النكير عليك من العلماء

---

(١) وقد وقع ابن الجوزي في أخطاء تتعلق بالعقيدة في كتابه «تلبيس إبليس».

(٢) ذيل طبقات الحنابلة ٢/ ٢٠٥.

والفضلاء والأخيار في الآفاق، بمقالتك الفاسدة في الصفات، وقد أبانوا وهاء مقالتك، وحكوا عنك أنك أبيت النصيحة.. ثم تعرضت لصفات الخالق تعالى، كأنها صدرت لا من صدر سكن فيه احتشام العلي العظيم، ولا أملاها قلب مليء بالهيبة والتعظيم، بل من واقعات النفوس البرهجية الزيوف وزعمت أن طائفة من أهل السنة والأخيار تلقوها وما فهموا، وحاشاهم في ذلك بل كفوا عن الثرثرة والتشدق لا عجزاً ـ بحمد الله ـ عن الجدال والخصام ولا جهلاً بطرق الكلام وإنما أمسكوا عن الخوض في ذلك عن علم ورويَّة لا عن جهل وعماية.. وتدعي أن الأصحاب خلطوا في الصفات فقد قبَّحت أكثر منهم وما وسعتك السنة فاتق الله سبحانه ولا تتكلم فيه برأيك فهذا خبر غيب لا يسمع إلا من الرسول المعصوم فقد نصبتم حرباً للأحاديث الصحيحة، والذين نقلوا شرائع الإسلام»(١).

وقال ابن قدمة أيضاً فيه: «كان ابن الجوزي إمام عصره إلا أننا لم نرض تصانيفه في السنة ولا طريقته فيها»(٢).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية مبيناً موقف ابن الجوزي حول قضية الصفات: «إن أبا الفرج نفسه متناقض في هذا الباب لم يثبت على قدم النفي ولا على قدم الإثبات، بل له من الكلام في الإثبات نظماً ونثراً ما أثبت به كثيراً من الصفات التي أنكرها في هذا المصنف، فهو في هذا الباب مثل كثير من الخائضين في هذا الباب من أنواع الناس يثبتون تارة وينفون أخرى في مواضع

---

(١) ذيل طبقات الحنابلة ج ٢/ ٢٠٩.

(٢) ذيل طبقات الحنابلة ج ١/ ٤١٥ وشزرات الذهب لابن العماد الحنبلي ج ٤/ ٣٣١.

كثيرة من الصفات كما هو حال أبي الوفاء ابن عقيل وأبي حامد الغزالي» اهـ[1].

وقال ابن رجب الحنبلي فيه: «نقم عليه جماعة من مشايخ أصحابنا وأئمتهم ميله إلى التأويل في بعض كلامه واشتد نكيرهم عليه في ذلك، ولا ريب أن كلامه في ذلك مضطرب مختلف، وهو وإن كان مطلعاً على الأحاديث والآثار فلم يكن يحل شبه المتكلمين وبيان فسادها وكان معظِّماً لأبي الوفاء ابن عقيل متابعاً لأكثر ما يجده من كلامه وإن كان قد رد عليه في بعض المسائل، وكان ابن عقيل بارعاً في الكلام ولم يكن تام الخبرة بالحديث والآثار فلهذا يضطرب في هذا الباب وتتلون فيه آراؤه وأبو الفرج تابع له في هذا التلون»[2].

(١) مجموع الفتاوي ٤/ ١٦٩.

(٢) شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ٤/ ٣٣١

شبهة أخرى والرد عليها

فهم كثير من المتكلمين أن قول علماء السلف في آيات المعية، إن الله معنا بعلمه. فهموا أن هذا تأويل منهم لهذه الآيات، وهذا فهم باطل وقول عاطل.

والآيات التي يعنونها هي قوله تعالى: ﴿**ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم ولا خمسة إلا هو سادسهم ولا أدنى من ذلك ولا أكثر إلا هو معهم أينما كانوا**﴾ وقول الله تعالى: ﴿**وهو معكم أينما كنتم**﴾ وقول الله تعالى: ﴿**وهو الله في السموات وفي الأرض يعلم سركم وجهركم**﴾ وقول الله تعالى: ﴿**وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله**﴾ فقالت الجهمية ومن سلك سبيلهم: إن هذه الآيات تدل على أن الله تعالى معنا بذاته، وإنه في كل مكان.

ونرد على هذه الشبهة من وجوه:

١ ـ **الوجه الأول**ما ذكره علماء السلف في تفسير هذه الآيات، فقد حملوا معية الله تعالى في هذه الآيات على العلم فقالوا: إن الله معنا بعلمه.

وهذا من تفسير القرآن بالقرآن ولا شك أن هذا النمط هو أعلى وجوه التفسير وأصوبها لأن كلام الله تعالى يفسر بعضه

بعضاً ويوضح بعضه بعضاً ويصدق بعضه بعضاً فهو لا يتعارض ولا يتناقض ولا يتصادم واعتقاد غير هذا في كلام الله تعالى ضلال وكفر وزندقة ومروق.

الآية الأولى: قول الله تعالى: ﴿**وما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم ولا خمسة إلا هو سادسهم ولا أدنى من ذلك ولا أكثر إلا هو معهم**﴾. فنقول لهؤلاء: لو تدبرتم الآية من أولها إلى أخرها لتبين لكم الأمر، لأن أول الآية: ﴿**ألم تر أن الله يعلم ما في السموات وما في الأرض ما يكون من نجوى...**﴾ فقد ابتدأها سبحانه وتعالى بالعلم، فهو يعلم ما في السموات وما في الأرض ويعلم ما يكون بين المتناجين قلوا أم كثروا، وأخر هذه الآية: ﴿**ثم ينبئهم بما عملوا يوم القيامة إن الله بكل شيء عليم**﴾ وختمها أيضاً بالعلم فهو بكل شيء عليم، فالله معنا بعلمه لا بذاته. وهذا القول ليس مبتدعاً ولا مخترعاً بل إن السلف فسروا الآية بهذا، فقد روى ابن جرير في تفسير هذه الآية عن الضحاك أنه قال: «هو على العرش وعلمه معهم»(١) ونص ما ذكره ابن جرير في تفسير هذه الآية هو قوله: إنه شاهدهم بعلمه وهو على عرشه، وقول الضحاك رواه الآجري في الشريعة(٢).

وقال ابن كثير في تفسيره: «ولهذا حكى غير واحد الإجماع على أن المراد بهذه الآية معية علمه تعالى، ولا شك في إرادة ذلك ولكن سمعه أيضاً مع علمه بهم وبصره نافذ فيهم سبحانه

---

(١) ابن جرير ج ٢٨ ص ١٠.

(٢) الشريعة ص ٢٨٩.

انظر الرد على الجهمية للإمام أحمد ص ٩٥ والدر المنثور للسيوطي ج ص ١٨٣.

وتعالى مطلع على خلقه لا يغيب عنه من أمورهم شيء ثم قال تعالى: ﴿**ثم ينبئهم بما عملوا إن الله بكل شيء عليم**﴾ قال الإمام أحمد: افتتح الآية بالعلم واختتمها بالعلم»[١].

أما الآية الثانية فهي قول الله تعالى: ﴿**وهو معكم أينما كنتم**﴾.

فقد فسرها سفيان الثوري بأن ذلك علمه كما روى ذلك عنه البخاري في خلق أفعال العباد[٢]. والآجري في الشريعة[٣]. وابن بطة[٤] في الإبانة الكبرى.

وقال الذهبي: «روى غير واحد عن معدان قال سألت سفيان الثوري عن قوله تعالى: ﴿**وهو معكم أينما كنتم**﴾ قال: بعلمه»[٥].

وقال ابن جرير في تفسير هذه الآية: «وهو شاهد عليكم أيها الناس أينما كنتم يعلمكم ويعلم أعمالكم ومتقلبكم ومثواكم وهو على عرشه فوق سماواته السبع»[٦].

وقال أبو القاسم الأصفهاني: فإن قيل قد تأولتم قوله عز وجل: ﴿**وهو معكم أينما كنتم**﴾ وحملتموه على العلم؟ قلنا: ما تأولنا بذلك وإنما الآية دلت على أن المراد بذلك لأنه

---

(١) تفسير ابن كثير ٤/ ٣٢٢.

(٢) ص ١٢٠.

(٣) ص ٢٨٩.

(٤) ق (١٩٤/١).

(٥) العلو للعلي الغفار ص ١٠

(٦) ج ٢٧ ص ١٢٥.

قال في آخرها: ﴿**إن الله بكل شيء عليم**﴾[1].

وقال ابن كثير عن هذه الآية: «أي رقيب عليكم شهيد على أعمالكم حيث كنتم وأين كنتم من بر أو بحر في ليل أو نهار في البيوت أو في القفار، الجميع في علمه على السواء وتحت بصره وسمعه، فيسمع كلامكم ويرى مكانكم ويعلم سركم ونجواكم كما قال تعالى: ﴿**ألا إنهم يثنون صدورهم ليستخفوا منه ألا حين يستغشون ثيابهم يعلم ما يسرون وما يعلنون إنه عليم بذات الصدور**﴾ وقال تعالى: ﴿**سواء منكم من أسر القول ومن جهر به ومن هو مستخف بالليل وسارب بالنهار**﴾ فلا إله غيره ولا رب سواه وقد ثبت في الصحيح أن رسول الله ﷺ قال لجبريل لما سأله عن الإحسان: أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك»[2].

وقال أبو حيان الأندلسي في البحر المحيط[3]: «قال الثوري: المعنى علمه معكم. وهذه آية أجمعت الأمة على تأويل هذه الآية وإنها لا تحمل على ظاهرها من المعية بالذات، ثم قال: وهو معكم: أي بالعلم والقدرة».

وقال القرطبي: وهو معكم أي بقدرته وسلطانه»[4].

وقال الألوسي: والآية تمثيل لإحاطة علم الله بهم وتصوير لعدم خروجهم عنه أينما كانوا».

---

(١) ق (٢/١٨٦).

(٢) تفسير ابن كثير ٤/ ٣٠٤.

(٣) ٨/ ٢١٧.

(٤) ١٧/ ٢٣٧، تفسير القرطبي.

وقال القاسمي في تفسيره: وقد بسط الإمام أحمد الكلام على المعية في الرد على الجهمية: ولفظ المعية في كتاب الله جاء عاماً كما في هاتين الآيتين ـ الحديد، والمجادلة ـ وجاء خاصاً كما في قوله تعالى: ﴿**إن الله مع الذين اتقوا هم محسنون**﴾ وقوله: ﴿**إنني معكما أسمع وأرى**﴾ وقوله: ﴿**لا تحزن أن الله معنا**﴾ فلو كان المراد بذاته مع كل شيء لكان التعميم يناقض التخصيص فإنه قد علم إن قوله: لا تحزن إن الله معنا أراد به تخصيصه وأبا بكر دون عدوهم من الكفار، وكذلك قوله: ﴿**إن الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون**﴾ خصهم بذلك دون الظالمين والفجار وأيضاً فلفظ المعية ليست في لغة العرب ولا شيء من القرآن أن يراد بها اختلاط إحدى الذاتين بالأخرى كما في قوله: ﴿**محمد رسول الله والذي معه**﴾ وقوله: ﴿**فأولئك مع المؤمنين**﴾ وقوله: ﴿**اتقوا الله وكونوا مع الصادقين**﴾ وقوله: ﴿**وجاهدوا معكم**﴾، ومثل هذا كثير فامتنع أن يكون قوله: ﴿**وهو معكم**﴾ يدل على أن ذاته مختلطة بذوات الخلق.

وقد بسط الكلام عليه في موضع آخر وبيَّن أن لفظ المعية في اللغة وأن اقتضى المجامعة والمصاحبة والمقارنة فهو إذا كان مع العباد لم يناف ذلك علوه على عرشه ويكون حكم معيته في كل موطن بحسبه، فمع الخلق كلهم بالعلم والقدرة والسلطان ويخص بعضهم بالإعانة والنصر والتأييد(١).

أما لآية الثالثة فهي قول الله تعالى: ﴿**وهو الله في السموات وفي الأرض يعلم سركم وجهركم**﴾

---

(١) محاسن التأويل ـ للقاسمي صفحة ٥٦٧٤.

قال الآجري في الرد على الجهمية ومن تابعهم: «ومما يلبِّسون به على من لا علم معه قوله تعالى: وذكر الآية السابقة ثم قال: وهذا كله إنما يطلبون به الفتنة وهو عند أهل العلم من أهل الحق **﴿وهو الله في السموات وفي الأرض يعلم سركم وجهركم ويعلم ما تكسبون﴾** هو كما قال أهل الحق: يعلم سركم مما جاءت به السنن أن الله عزو جل على عرشه وعلمه محيط بجميع خلقه يعلم ما تسرون وما تعلنون يعلم الجهر من القول ويعلم ما تكتمون».

ويشبه هذه الآية قوله تعالى: **﴿وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله﴾** فالإله هو المعبود فهو يعبد في السماء كما يعبد في الأرض[(١)].

وأخرج الآجري عن قتادة أنه قال في تفسير هذه الآية: «هو إله يعبد في السماء وإله يعبد في الأرض» وقال الآجري إن العلماء فسروه بذلك[(٢)].

٢ ـ **الوجه الثاني**: قد تقرر في القرآن في مواضع كثيرة أن الله تعالى في السماء مستو على العرش، والآيات في ذلك كثير جداً منها قوله تعالى: **﴿الرحمن على العرش استوى﴾** في سبعة مواضع، وقوله تعالى **﴿أأمنتم من في السماء أن يخسف بكم الأرض﴾** وقوله تعالى: **﴿إليه يصعد الكلم الطيب﴾** وقول تعالى عن عيسى: **﴿بل رفعه الله إليه﴾** وقوله تعالى في الملائكة: **﴿يخافون ربهم من فوقهم﴾** وأخبر في كثير من الآيات أن القرآن تنزل من عنده.

---

(١) الشريعة ص ٢٩٨.

(٢) الشريعة ص ٢٩٨.

أما من السنة فالأحاديث الصريحة في الدلالة على علو الله تعالى كثيرة جداً منها: قوله ﷺ: «ربنا الذي في السماء تقدس اسمك..»[1]. وقوله ﷺ: «ألا تأمنوني وأنا أمين من في السماء..»[2] وقول ﷺ: «ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء»[3] وقوله للجارية: «أين الله؟ قالت: في السماء.. قال: اعتقها فإنها مؤمنة»[4].

وفي هذا الحديث رد على من يزعم بأنه: لا يسأل عن أينية الله تعالى، مع أن النبي ﷺ سأل عن ذلك، فأي القولين أحق بالاتباع وأولى بالاقتداء قول نبي الأمة الذي لا ينطق عن الهوى، أم مقالة هؤلاء التي تحمل في طياتها الرد الصريح على سؤال النبي ﷺ عن ذلك، فأين هؤلاء من طاعته التي أمرنا بها وأين موقع هؤلاء من قول النبي ﷺ: «كل أمتي يدخلون الجنة إلا من أبى، قالوا: ومن يأبى يا رسول الله، قال: من أطاعني دخل الجنة ومن عصاني فقد أبى»[5].

ولا يزال الكثير يرى في كثير من آيات وأحاديث الصفات أنها تحمل في طياتها معنى التجسيم ومن هذا القبيل ما سطره أبو

---

(١) رواه أبو داود رقم ٣٨٩٢، والنسائي، وأحمد ٦/ ٢١ من حديث فضالة بن عبيد والبيهقي في الأسماء والصفات من حديث أبي الدرداء ص ٣٠٠.

(٢) رواه البخاري رقم ٤٣٥١ من حديث أبي سعيد الخدري ورواه مسلم وأحمد.

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) رواه مسلم من حديث صاحب القصة معاوية بن الحكم السلمي باب المساجد رقم ٣٣ وأبو داود باب الصلاة ١٦٧ والنسائي باب السهو، والإمام أحمد أيضاً ٥/ ٤٤٧.

(٥) رواه البخاري من حديث أبي هريرة رقم ٧٢٨٠ ورواه غيره.

زهرة في كتابه «ابن تيمية» فقد قال:

«ولا تسع عقولنا لإدراك الجمع بين الإشارة الحسية بالأصابع وإلاقرار بأنه في السماء وأنه يستوي على العرش، وبين التنزيه المطلق عن الجسمية والمشابهة للحوادث»(١). فالكتاب والسنة قد قررا بما لا شك فيه أن الله في السماء - أي العلو - وثبت ذلك بالنصوص القطعية، ولذلك فإن الآيات الثلاثة السابقة تحمل على معية الله لنا بالعلم لا بالذات، لأن المعية تكون بالذات وتكون بالعلم وتكون بالنصر والتأييد وغير ذلك فتحمل المعية في الآيات على معية العلم لأن السلف فسروها بذلك وعلى رأسهم صحابة رسول الله ﷺ قال الإمام اللالكائي: سياق ما روي في قوله ﴿**الرحمن على العرش استوى**﴾ وقال عز وجل: ﴿**إليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه**﴾ وقال: ﴿**أأمنتم من في السماء أن يخسف بكم الأرض**﴾ وقال: ﴿**وهو القاهر فوق عباده ويرسل عليكم حفظة**﴾ فدلت هذه الآيات أنه تعالى في السماء وعلمه محيط بكل مكان من أرضه وسمائه وروى ذلك من الصحابة عن عمر وابن مسعود وابن عباس وأم سلمة، ومن التابعين ربيعة بن أبي عبد الرحمن وسليمان التيمي ومقاتل بن حيان وبه قال من الفقهاء مالك بن أنس وسفيان الثوري وأحمد بن حنبل»(٢). وأخرج ابن خزيمة قول ابن مسعود: والله على العرش ويعلم أعمالكم»(٣).

وأخرج الآجري في الشريعة عن مالك بن أنس قال: الله

---

(١) ص ٢٨٨.

(٢) شرح أصول السنن ق (٩٠/ ٢).

(٣) التوحيد لابن خزيمة ص ١٠٥. رواه.

عز وجل في السماء وعلمه في كل مكان ولا يخلو من علمه مكان ثم تلا قوله تعالى: ﴿**ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم...**﴾[1].

٣ ـ **الوجه الثالث**: هناك آيات كثيرة صريحة الدلالة على أن الله تعالى محيط بجميع خلقه بعلمه لا بذاته، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿**لتعلموا أن الله على كل شيء قدير وأن الله قد أحاط بكل شيء علماً**﴾ وقال الله تعالى: ﴿**ربنا وسعت كل شيء رحمة وعلماً فاغفر للذين تابوا واتبعوا سبيلك**﴾ وقال تعالى: ﴿**عالم الغيب لا يعزب عنه مثقال ذرة في السماء ولا في الأرض..**﴾ وقال تعالى: ﴿**قال أنزله الذي يعلم السر في السموات والأرض**﴾.

ولذلك فقد أجمع علماء السلف على أن الله تعالى على عرشه وأن علمه في كل مكان.

قال الإمام ابن عبد البر: «أجمع علماء الصحابة والتابعين الذين حمل عنهم التأويل، وقالوا في تأويل قوله: ﴿**ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم**﴾ هو على العرش وعلمه في كل مكان وما خالفهم في ذلك من يحتج بقوله»[2].

وقال أبو نصر السجزى: «وأئمتنا كالثوري ومالك وابن

---

(١) الشريعة ص **٢٨٩** ورواه أبو داود في مسائل الإمام أحمد ص **١٠٥** وابن بطة في الإبانة (ق ١٩٤/ ١).

(٢) الحموية ص ١٤٤.

عيينه وحماد بن زيد والفضيل وأحمد وإسحاق متفقون على أن الله فوق العرش بذاته وإن علمه بكل مكان»[1].

وروى الخلال في «السنة» قول إسحاق بن راهويه: قال: «قال الله عز وجل: ﴿**الرحمن على العرش استوى**﴾ إجماع أهل العلم أنه فوق العرش استوى ويعلم كل شيء أسفل الأرض السابعة وفي قعور البحار..»[2].

وقال أبو عمرو الطلمنكي: «وأجمعوا على أن لله عرشاً وعلى أنه مستو على عرشه وعلمه وقدرته وتدبيره بكل خلقه، فأجمع المسلمون من أهل السنة على أن معنى: ﴿**وهو معكم أينما كنتم**﴾ ونحو ذلك في القرآن أن ذلك علمه»[3].

وقال ابن قتيبة: «ونحن نقول في قوله: ﴿**ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم...**﴾ أنه معهم بالعلم بما هم عليه كما تقول للرجل وجَّهته إلى بلد شاسع ووكلته بأمر من أمورك: احذر التقصير والإهمال لشيء مما تقدمت فيه: إني معك. تريد أنه لا يخفى عليَّ تقصيرك أوجدك للإشراف عليك والبحث عن أمورك، وإذاجاء هذا في المخلوق الذي لا يعلم الغيب فهو في الخالق الذي يعلم الغيب أجوز وكيف يسوغ لأحد أن يقول: إنه بكل مكان على الحلول مع قوله: ﴿**الرحمن على العرش استوى**﴾ ومع قوله: ﴿**إليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه**﴾ وكيف يصعد إليه شيء وهو معه؟ أو يرفع إليه عمل وهو

(١) اجتماع الجيوش لابن القيم ص ٩٧.
(٢) المرجع السابق ص ٨٨.
(٣) شرح حديث النزول ص ١٤٤.

عنده وكيف تعرج الملائكة والروح إليه يوم القيامة»[1].

وقال الإمام القرطبي في تفسيره عن آية الأعراف ﴿**ثم استوى على العرش**﴾ وقد كان السلف الأول رضي الله عنهم لا يقولون بنفي الجهة ولا ينطقون بذلك بل نطقوا هم والكافة بإثباتها لله تعالى كما نطق كتابه وأخبرت رسله ولم ينكر أحد من السلف الصالح أنه استوى على عرشه حقيقة وخص العرش بذلك لأنه أعظم مخلوقاته وإنما جهلوا كيفية الاستواء فإنها لا تعلم حقيقته»[2].

ويقول الإمام الحنبلي عبد القادر الجيلاني رحمه الله في كتابه «الغنية»: «وهو بجهة العلو ومستو على العرش، محتو على الملك، محيط علمه بالأشياء ﴿**إليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه**﴾ ﴿**يدبر الأمر من السماء إلى الأرض ثم يعرج إليه في يوم كان مقداره ألف سنة مما تعدون**﴾[3].

ويقول أيضاً: «وهو منزه عن مشابهة خلقه ولا يخلو من علمه مكان ولا يجوز وصفه بأنه في كل مكان، بل يقال: إنه في السماء على العرش كما قال جل ثناؤه: ﴿**الرحم على العرش استوى**﴾ وقوله: ﴿**ثم استوى على العرش**﴾ وقال تعالى: ﴿**إليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه**﴾ والنبي ﷺ حكم بإسلام الأمة لما قال لها: «أين الله؟ فأشارت إلى السماء»[4].

---

(١) تأويل مختلف الحديث ص ٢٧١.

(٢) تفسير القرطبي ٧/ ٢١٩.

(٣) الغنية ص ٥٤.

(٤) ص ٥٦ بل الثابت في الحديث أنها قالت ذلك وربما اقترن مع قولها الإشارة إلى السماء.

وقال الإمام موفق الدين ابن قدامة المقدسي في كتاب «ذم التأويل»: «فإن قيل: فقد تأولتم آيات وأخبار، فقلتم في قوله تعالى: ﴿**وهو معكم أينما كنتم**﴾ أي بالعلم ونحو هذا من الآيات والأخبار فيلزمكم ما لزمنا؟ قلنا: نحن لم نتأول شيئاً وحمل هذه اللفظات على هذه المعاني ليس بتأويل صرف اللفظ عن ظاهره. وهذه المعاني هي الظاهرة من هذه الألفاظ بدليل أنه المتبادر إلى الأفهام منها، وظاهر اللفظ ما هو سبق إلى الفهم منه حقيقة كان أو مجازاً ولذلك كان ظاهر الأسماء العرفية المجاز دون الحقيقة كاسم الراوية والظعينة وغيرهما من الأسماء العرفية فإن ظاهر هذا المجاز دون الحقيقة وصرفها إلى الحقيقة يكون تأويلاً يحتاج إلى دليل، وكذلك الألفاظ التي لها عرف شرعي وحقيقة لغوية كالضوء والطهارة والصلاة والصوم والزكاة والحج إنما ظاهرها العرف الشرعي دون الحقيقة اللغوية، وإذا تقرر هذا فالمتبادر إلى الفهم من قولهم: الله معك، أي بالحفظ والكلاءة، ولذلك قال الله تعالى فيما أخبر عن نبيه ﴿**إذ يقول لصاحبه لا تحزن إن الله معنا**﴾ وقال لموسى: ﴿**إنني معكما أسمع وأرى**﴾ ولو أراد أنه بذاته مع كل أحد لم يكن ذلك موجباً لنفي الحزن عن أبي بكر ولا علة له فعلم أنه ظاهر هذه الألفاظ وهو ما حملت عليه فلم يكن تأويلاً، فما نحن تأولناه وإنما السلف رحمة الله عليهم الذين ثبت صوابهم ووجب اتباعهم هم الذين تأولوه فإن ابن عباس والضحاك ومالكاً وسفيان وكثيراً من العلماء قالوا في قوله ﴿**وهو معكم**﴾ أي علمه: ثم قد ثبت بكتاب الله المتواتر عن رسول الله ﷺ وإجماع السلف أن الله تعالى في السماء على عرشه وجاءت هذه اللفظة مع قرائن محفوفة بها دالة على إرادة العلم منها قوله ﴿**ألم تر أن الله يعلم ما في السموات وما في**

الأرض﴾ ثم قال في آخرها **﴿إن الله بكل شيء عليم﴾**. فبدأها بالعلم وختمها به ثم سياقها لتخويفهم بعلم الله تعالى بحالهم وأنه ينبئهم بما عملوا يوم القيامة ويجازيهم عليه وهذه قرائن كلها دالة على إرادة العلم فقد اتفق فيها هذه القرائن ودلالة الأخبار على معناها ومقالة السلف وتأويلهم فكيف يلحق بها ما يخالف الكتاب والأخبار ومقالات السلف فهذا لا يخفى على عاقل إن شاء الله تعالى وإن خفي فقد كشفناه أو بيناه بحمد الله تعالى ومع هذا لو سكت إنسان عن تفسيرها وتأويلها لم يخرج ولم يلزمه شيء فإنه لا يلزم أحداً الكلام في التأويل إن شاء الله تعالى»[1].

وقال أبو عبد الله الحارث بن إسماعيل المحاسبي في كتابه المسمى «فهم القرآن» قال في كلامه على الناسخ والمنسوخ: وإن النسخ لا يجوز في الأخبار، قال: لا يحل لأحد أن يعتقد أن مدح الله وصفاته وأسمائه يجوز أن ينسخ منها شيء ثم ذكر الآيات التي تدل على علو الله تعالى ومنها: **﴿وهو القاهر فوق عباده﴾** وقوله: **﴿الرحمن على العرش استوى﴾** وقوله **﴿أأمنتم من في السماء﴾**.

وقوله: **﴿لو كان معه آلهة كما يقولون إذا لا بتغوا إلى ذي العرش سبيلا﴾** أي طلبوه، قال أبو عبد الله: فلم ينسخ ذلك أبداً، كذلك قوله: **﴿وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله﴾** وقوله: **﴿وهو الذي في السموات وفي الأرض يعلم سركم وجهركم﴾** وقوله: **﴿ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم...﴾** فليس هذا بناسخ لهذا ولا هذا ضد لذلك، واعلم

(١) ص ٦٠٣ـ ٦٠٥ من مجموعة اعتقاد السلف تحقيق النشار والطالبي.

أن هذه الآيات ليس معناها أن الله أراد الكون بذاته فيكون في أسفل الأشياء أو ينقل فيها لانتقالها أو يتبعض على مقدارها ويزول عنها عند فنائها وقد نزع بذلك بعض أهل الضلال فزعموا أن الله تعالى في كل مكان بنفسه كائناً كما هو على العرش لا فرقان بين ذلك[1].

وذكر الشيخ نصر المقدسي في كتاب «الحجة في الرد على تارك المحجة» عن أبي حاتم قال: سألت أبي وأبا زرعة عن مذهب أهل السنة؟ فقالا: أدركنا العلماء في جميع الأمصار حجازاً وعراقاً ومصراً وشاماً ويمناً، فكان مذهبهم: أن الإيمان قول وعمل، ويزيد وينقض والقرآن كلام الله منزل غير مخلوق بجميع جهاته إلى أن قال: والله على عرشه بائن من خلقه كما وصف نفسه في كتابه وعلى لسان رسوله ﷺ بلا كيف. أحاط بكل شيء علماً»[2].

وقال الحافظ عماد الدين ابن كثير في رسالته العقائد: «وأنه سبحانه بائن من خلقه لا يحل به شيء ولا يتحد به وإن صفاته سبحانه قديمة بقدم ذاته لا ينفصل عنها وأنه لا يبين عنه شيء من حيث علمه وقدرته وإيجاده وملكه ولم يتصل به من حيث ذاته»[3].

٤ ـ الواجه الرابع: ما يلزم من القول بأن الله تعالى في كل مكان من اللوازم الباطلة الضالة من الاتحاد والحلول الذي يقول

---

(١) العقيدة الحموية لابن تيمية ص ١٢٩.
الحجة ق ٨٠.
(٢) مجموع الفتاوي ٢/ ٢٢٢.
(٣) مخطوط (ق ١/ ٢).

به زنادقة المتصوفة الذين استماتوا في الدفاع عن هذا المعتقد الزائغ، وإن مقالة الجهمية: إن الله في كل مكان هي التي أوصلت أصحاب مذهب وحدة الوجود من المتصوفة إلى تلك النهاية الأليمة.

وقد أطبق علماء السلف في الرد على مذهب الحلولية ويظهر ذلك في كثير من كتب العقيدة التي صنفوها، وقد عقد الإمام محمد بن الحسين الآجري في كتابه «الشريعة» باباً في التحذير من مذاهب الحلوية قال فيه: «أما بعد فإني أحذر إخواني من المؤمنين مذهب الحلولية الذي لعب بهم الشيطان فخرجوا بسوء مذهبهم عن طريق أهل العلم إلى مذاهب قبيحة لا تكون إلا في كل مفتون هالك، زعموا أن الله عز وجل حال في كل شيء حتى أخرجهم سوء مذهبهم إلى أن تكلموا في الله عز وجل بما تنكره العلماء العقلاء، لا يوافق قولهم كتاب ولا سنة ولا قول الصحابة رضي الله عنهم ولا قول أئمة المسلمين».

وذكر أن لهم حجة في قوله تعالى: ﴿**ما يكون من نجوى ثلاثة..**﴾ فلبَّسوا على السامع منهم بما تاولوا، فسروا القرآن على ما تهوى أنفسهم فضلوا وأضلوا فمن سمعهم ممن جهل العلم ظن أن القول كما قالوا ليس هو كما تأولوه عند أهل العلم، والذي يذهب إليه أهل العلم: إن الله عز وجل على عرشه فوق سماواته وعلمه محيط بكل شيء وقد أحاط علمه في جميع ما خلق في السموات العلا وبجميع ما في سبع أرضين وما بينهما وما تحت الثرى يعلم السر وأخفى ويعلم خائنة الأعين وما تخفى الصدور.

فإن قيل: فما معنى آية المجادلة؟ فيجب الإمام الآجري

بقوله: «قيل له علمه عز وجل والله على عرشه وعلمه محيط بهم وبكل شيء من خلقه كذا فسره أهل العلم والآية تدل أولها وآخرها على أنه العلم، فابتدأ الله عز وجل الآية بالعلم وختمها بالعلم فعلمه عز وجل محيط بجميع خلقه وهو على عرشه وهذا قول المسلمين»[1].

وقد استدل بعض أهل السنة في الرد على القائلين أن الله تعالى في كل مكان، وأنه ليس في السماء ببعض الأدلة العقلية، ومن ذلك قول الإمام أحمد أمام أهل السنة رحمه الله تعالى: «إذا أردت أن تعلم أن الجهمي كاذب على الله حين زعم أن الله في كل مكان ولا يكون في مكان دون مكان، فقل: أليس الله كان ولا شيء، فيقول: نعم، فقل له: حين خلق الخلق خلقه في نفسه أو خارجاً من نفسه، فإنه يصير إلى ثلاثة أقوال لا بد له من واحد منها.

إن زعم أن الله خلق الخلق في نفسه كفر، حين زعم أن الجن والإنس والشياطين في نفسه.

وإن قال: خلقهم خارجاً من نفسه ثم دخل فيهم كان هذا كفراً أيضاً حين زعم أنه دخل في مكان وحش قذر ردىء.

وإن قال: خلقهم خارجاً من نفسه ثم لم يدخل فيهم رجع عن قوله أجمع وهو قول أهل السنة» اهـ[2].

وقال أيضاً: «وقلنا للجهمية حين زعموا أن الله في كل مكان، فقلنا: أخبرونا عن قول الله جل ثناؤه: ﴿**فلما تجلى ربه**

---

(١) انظر «الشريعة» للآجري من ص ٢٨٥ ـ ٢٨٨.

(٢) الرد على الزناقة والجمهية للإمام أحمد ص ٩٦.

للجبل﴾ لم يتجلى للجبل إن كان فيه بزعمهم؟ فلو كان فيه كما تزعمون لم يكن يتجلى لشيء هو فيه، ولكن الله جل ثناؤه على العرش وتجلى لشيء لم يكن فيه ورأى الجبل شيئاً لم يكن رآه قبل ذلك».

«وقلنا للجهم: لله نور؟ فقال: هونور كله، فقلنا: فالله، قال: **﴿وأشرقت الأرض بنور ربها﴾**. فقد أخبر الله جل ثناؤه أن له نوراً، فقلنا: أخبرونا حين زعمتم أن الله في كل مكان وهو نور. فلم لا يضيء البيت المظلم من النور الذي هو فيه إن زعمتم أن الله في كل مكان؟ وما بال السراج إن أدخل البيت يضيء؟ فعند ذلك تبين للناس كذبهم على الله تعالى».

كما قرر العلامة ابن القيم في معرض تفنيده لهذه الفرية بأن ما زعموه من أن الله تعالى في كل مكان فراراً من القول بأنه في السماء وعلى العرش استوى ـ فوقعوا فيما فروا منه وذلك بحصرهم الإله الكبير المتعال في كل هذه الأمكنة المخلوقة فقال في نونيته مشيراً إلى هذا المعنى:

نزهتموه بجهلكم عن عرشه وحصرتموه في مكان ثان

معنى قول السلف إن الله في السماء

عندما آمن السلف أن الله تعالى في السماء كما صرحت بذلك النصوص الكثيرة الواردة في الكتاب والسنة لم يكونوا يعنون أن الله تعالى داخل السماء أو أن السماء تحيط به أو أنه حال بإحداها، بل معنى: إن الله تعالى في السماء، أي العلو، والسماء في اللغة يراد بها العلو.

قال الشيخ مرعي المقدسي: «والمراد بالسماء هنا ما فوق العرش لأن ما علا يقال له سماء»[(١)].

وقال الإمام أبو الحسن الأشعري في باب الاستواء: «وقال عز وجل: ﴿**أأمنتم من في السماء أن يخسف بكم الأرض**﴾ فالسموات فوقها العرش وكلما علا فهو سماء وليس إذا قال: ﴿**أأمنتم من في السماء**﴾ يعني جميع السموات وإنما أراد العرش الذي هو أعلى السموات، إلا أنه ذكر السموات فقال: ﴿**وجعل القمر فيهن نوراً**﴾ ولم يقل إنه يملأهن جميعاً. ورأينا المسلمين جميعاً يرفعون أيديهم إذا دعوا نحو السماء لأن الله مستو على العرش الذي هو فوق السموات فلولا أن الله على العرش لم

(١) أقاويل الثقات (ق ١/١١٣).

يرفعوا أيديهم نحو العرش»[1].

وقال الحافظ أبو بكر البيهقي عند كلامه على الاستواء:

﴿أأمنتم من في السماء﴾ وأراد من فوق السماء كما قال: ﴿ولأصلبنكم في جذوع النخل﴾ بمعنى على جذوع النخل وقال: ﴿فسيحوا في الأرض﴾ بمعنى على الأرض، وكلما علا فهو سماء والعرش أعلا السموات، فمعنى الآية أأمنتم من على العرش كما صرحت به سائر الآيات»[2].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في بيان ذلك[3]:

«ثم من توهم أن كون الله في السماء ـ بمعنى أن الله في السماء تحيط به ـ فهو كاذب إنْ نقله عن غيره، وضال إن اعتقده في ربه وما سمعنا أحداً يفهمه من اللفظ، ولا رأينا أحداً نقله عن واحد. ولو سئل سائر المسلمين: هل يفهمون من قول الله ورسوله «إن الله في السماء» أن السماء تحويه لبادر كل أحد منهم إلى أن يقول: هذا شيء لعله لم يخطر ببالنا.

وإذا كان الأمر هكذا فمن التكلف أن يجعل ظاهر اللفظ شيئاً محالاً لا يفهمه الناس منه ثمَّ يريد أن يتأوله، بل عند المسلمين أن: معنى «الله في السماء وهو على العرش» واحد، إذ السماء إنما يراد به العلو فالمعنى: إن الله في العلو لا في السفل. وقد علم المسلمون أن كرسيه سبحانه وتعالى وسع

---

(١) الإبانة في أصول الديانة للإمام الأشعري ص ٣١٠ من مطبوعات الجامعة الإسلامية.

(٢) الأسماء والصفات ص ٢٩٩.

(٣) العقيدة الحموية الكبرى ص ١٥٨.

السموات والأرض وإن الكرسي في العرش كحلقة ملقاة بأرض فلاة وأن العرش خلق من مخلوقات الله لا نسبة له إلى قدرة الله وعظمته فكيف يتوهم ـ بعد هذا ـ أن خلقاً يحصره ويحويه؟ وقد قال سبحانه: ﴿**ولأصلبنكم في جذوع النخل**﴾ وقال: ﴿**فسيروا في الأرض**﴾ بمعنى على» اهـ.

وبهذا يتبين أن من زعم أنه يلزم السلف من قولهم «الله في السماء» إن السماء تضمه أو تحويه أو أنه في أحدها فقد جهل وضل وافترى على السلف ما لم يقولوه بل إنهم ردوا على هذا الزعم وعلى مثل هذا الوهم كما تبين من النصوص السابقة التي نقلناها.

ويقول الشيخ الباه الشنقيطي في منظومة له:

في موهم التشبيه في التنزيل ... وفي الحديث احذر من التأويل
فاصرفه عن ظاهره كالجارحة ... الإجماع فيه بالنصوص الواضحة
أما بقاؤه على الظواهر ... من غير تشبيه فغير ضائر
كالاستواء ليس بالمجهول ... ولم يك الكيف من المعقول
فقل على العرش وفي السماء ... والقول بالجهة غير ناء
وصفة الخالق للذات تبع ... وليس في معرفة بها طمع
وصفة الحادث بالإدراك ... وليس ثَمَّ غير الاشتراك
لفظاً فقط لا غير والوصفان ... في غير ذاك متباينان

بل إن هؤلاء الذين يفترون على مذهب السلف قد ضلوا وجهلوا وما قدروا الله حق قدره، لأن السموات السبع والأرضين وسائر المخلوقات من أمكنة وأزمنة أين هي من الإله الكبير المتعال فقد أخرج الشيخان البخاري ومسلم في صحيحيهما عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: جاء حبر من اليهود فقال:

إنه إذاكان يوم القيامة جعل الله السموات على إصبع والماء والثرى على إصبع والخلائق على إصبع ثم يهزهن ثم يقول: أنا الملك أنا الملك، فلقد رأيت النبي ﷺ يضحك حتى بدت نواجده تعجباً وتصديقاً لقوله ثم قال النبي ﷺ **﴿وما قدروا الله حق قدره والأرض جميعاً قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه سبحانه وتعالى عما يشركون﴾**[1].

فقول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أن النبي ﷺ ضحك تعجباً وتصديقاً لقول الحبر، يرد على من زعم أن النبي ﷺ قد أنكر على الحبر هذا واستدلوا بأن النبي ﷺ تلا قوله عز وجل **﴿وما قدروا الله حق قدره﴾** لهذا الغرض. قال الإمام ابن خزيمة في كتابه «التوحيد» باب ذكر إمساك الله تبارك وتعالى اسمه وجل ثناؤه السموات والأرض وماعليها على أصابعه، جل ربنا عن أن تكون أصابعه كأصابع خلقه وعن أن يشبه شيء من صفات ذاته صفات خلقه وقد أجل الله قدر نبيه ﷺ عن أن يوصف الخالق الباريء بحضرته بما ليس من صفاته فيسمعه فيضحك عنده ويجعل بدل وجوب النكير والغضب على المتكلم به ضحكاً تبدو نواجذه تصديقاً وتعجباً لقائله، لا يصف النبي ﷺ بهذه الصفة مؤمن مصدق برسالته»[2].

وعقد الإمام الآجري في «الشريعة» باباً قال فيه: «باب الإيمان بأن الله عز وجل يمسك السموات على أصبع والأرضين على أصبع والجبال والشجر على أصبع والماء الثرى على أصبع

---

(١) فتح الباري ١٣/ ٤٧٤ ومسلم باب صفات المنافقين رقم ١٩.

(٢) التوحيد ص ٧٦.

والخلائق كله على أصبع» اهـ[1].

ويؤكد هذا ما رواه الإمام البخاري في صحيحه عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: «تكون الأرض يوم القيامة خبزة واحدة يتكفؤها الجبار بيده كما يكفأ أحدكم خبزته في السفر نزلاً لأهل الجنة، فأتى رجل من اليهود فقال: بارك الرحمن عليك يا أبا القاسم ألا أخبرك بنزل أهل الجنة يوم القيامة؟ قال: بلى، قال: تكون الأرض خبزة واحدة كما قال النبي ﷺ إلينا، ثم ضحك حتى بدت نواجذه..» الحديث.

قال الحافظ ابن حجر معلقاً عليه: يريد أنه أعجبه إخبار اليهود عن كتابهم بنظير ما أخبر به من جهة الوحي وكان يعجبه موافقة أهل الكتاب فيما لم ينزل عليه، فكيف موافقتهم فيما أنزل عليه»[2].

ويقول الإمام عبد العزيز بن الماجشون ـ نظير الإمام مالك ـ في الرد على من أنكر حديث القبضة: فوالله ما دلهم على عظم ما وصف به نفسه وما تحيط به قبضته إلا صغر نظيرها منهم عندهم، إن ذلك الذي ألقى في روعهم، وخلق على معرفته قلوبهم فما وصف الله من نفسه وسماه على لسان رسوله سميناه كما سماه، ولم نتكلف منه ما سواه، لا هذا ولا هذا، ولا نجحد ما وصف، ولا نتكلف معرفة ما لم يصف[3].

كما استدل المتكلمون على صحة مذهبهم في تأويل آيات

---

(١) الشريعة ص ٣١٨.

(٢) فتح الباري ١١/ ٣٧٤.

(٣) الفتاوي لشيخ الإسلام ٦/ ٥٦٤.

وأحاديث الصفات بدعواهم أن السلف قد أولوا حديث النبي ﷺ: «الحجر الأسود يمين الله في الأرض». ونرد عليهم بما يلي:

متناولين أولاً درجة هذا الحديث من حديث الصحة والضعف. فقد أخرج الحديث أبو بكر بن خلاد في «الفوائد» وابن عدي، وابن بشران، والخطيب كلهم من طريق إسحاق بن بشير الكاهلي[(١)]. فقد عده ابن عدي والدارقطني ممن يضعون الحديث، وقال ابن الجوزي: حديث لا يصح، وقال ابن العربي: هذا حديث باطل فلا يلتفت إليه. وقد اختصرت هذا التخريج من كتاب «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» لمحدث العصر الشيخ محمد ناصر الدين الألباني.

فاتضح إذاً أن هذا الحديث لا يُفْرحُ به لأن مداره على راو كذاب فلا يغتر بكثرة طرقه.

قال العلامة الشيخ فالح بن مهدي، في شرحه للتدمرية، معلقاً على هذا الحديث: «فمن تدبر اللفظ المنقول تبين له أنه لا إشكال فيه إلا على من لا يتدبره، فإنه قال: «يمين الله في الأرض» وحكم اللفظ المقيد يخالف حكم المطلق، فإن هذا اللفظ صريح في أن الحجر الأسود ليس هو من صفات الله، فالقيد بالأرض يدل على أنه ليس هو يده على الإطلاق فلا يكون اليد الحقيقية»[(٢)]. قلت: ومما يدل على ذلك ويؤكده أن

---

(١) انظر ترجمته في ميزان الاعتدال للذهبي رقم ٧٤٠.

(٢) التحفة المهدية شرح التدمرية.. باختصار ص ١٢٥ ثم تبين لي أن هذا هو كلام شيخ الإسلام ابن تيمية.

القرامطة قد اقتلعوا الحجر الأسود وأخذوه معهم وبقي عندهم بضع سنوات.

وقد حكى أبو حامد الغزالي عن بعض الحنابلة أن الإمام أحمد لم يتأول إلا ثلاثة أشياء: «الحجر الأسود يمين الله في الأرض» «وقلوب العباد بين أصبعين من أصابع الرحمن» «وأني أجد نفس الرحمن من قبل اليمين».

وقد رد شيخ الإسلام ابن تيمية ذلك وبين أن هذه الحكاية كذب على الإمام أحمد فقال:

هذه كذب على أحمد ولم ينقلها أحد عنه بإسناد ولا يعرف أحد من أصحابه نقل ذلك عنه. وهذا الحنبلي الذي ذكر عنه أبوحامد مجهول لا يعرف، لا علمه بما قال ولا صدقه فيما قال»[1].

(١) مجموع الفتاوي ج ٥ ص ٣٩٨.

مذهب الحنابلة في الصفات

إن مذهب الحنابلة في الصفات لا يخرج عن مذهب السلف، فقد بذل الحنابلة جهداً كبيراً في الدفاع عن عقيدة السلف والدعوة إليها ونشرها، كما أن بعض أتباع المذاهب الأخرى المتبوعة قد ساهموا في هذا الصدد ولكنها كانت جهوداً فردية إنْ صح هذا التعبير. وذلك لأن الحنابلة قد ثبتوا على مذهبهم عقيدة وفقهاً بينما الآخرون قد اكتفوا باتباع المذهب من الناحية الفقهية وانتسبوا في العقيدة إما للأشعري أو الماتوريدي.

ولا يزال بعض الذين ورثوا عداوة مذهب السلف يشيعون بين الناس أن مذهب الحنابلة هو التجسيم، وهذه دعوى متهافتة وسأكتفي ببيان زيفها بنقل نصين لعالمين من علماء الحنابلة أحدهما متقدم وهو ابن أبي يعلى صاحب طبقات الحنابلة، والآخر هو السفاريني، من علماء القرن الثاني عشر الهجري.

قال ابن أبي يعلي في بيان معتقد الحنابلة:

«اعتقدوا أن صفات الباري سبحانه معلومة من حيث أعلم هو، غيب من حيث انفرد واستأسر، كما أن الباري معلوم من حيث هو مجهول ما هو، واعتقدوا أن الباري سبحانه استأثر بعلم حقائق صفاته ومعانيها عن العالمين وفارق بها سائر الموصوفين فهم بها مؤمنون وبحقائقها موقنون وبمعرفة كيفيتها جاهلون لا

يجوز عندهم ردها كرد الجهمية، ولا حملها على التشبيه كما حملتها المشبهة الذين أثبتوا الكيفية، ولا تأولوها على اللغات والمجازات كما تأولتها الأشعرية»[1].

وقال الشيخ محمد بن أحمد السفاريني في كتابه «لوامع الأنوار البهية»: «اعلم أن مذهب الحنابلة هو مذهب السلف فيصفون الله بما وصف به نفسه وبما وصفه به رسوله من غير تحريف ولا تعطيل ومن غير تكييف ولا تمثيل فإن لله تعالى ذات لا تشبه الذوات متصفة بصفات الكمال التي لا تشبه الصفات من المحدثات، فإذا ورد القرآن العظيم وصحيح سنة النبي الكريم عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم بوصف للباري جل شأنه تلقيناه بالقبول والتسليم، ووجب إثباته له على الوجه الذي ورد ونكل معناه للعزيز الحكيم ولا نعدل به عن حقيقة وصفه ولا نلحد في كلامه ولا في أسمائه ولا في صفاته ولا نريد على ما ورد ولا نلتفت لمن طعن في ذلك وردَّ فهذا اعتقاد سائر الحنابلة كجميع السلف فمن عدل عن هذا المنهج القويم زاغ عن الصراط المستقيم وانحرف، فدع عنك فلاناً عن فلان وعليك بسنة ولد عدنان»[2].

وتكفي شهادة الإمام الأشعري لعقيدة الإمام أحمد، وأنه على مذهب السلف وهذا ما دعاه لأن ينتسب إليه في ذلك، فقد قال في مقدمة كتابه «الإبانة»: «قولنا الذي نقول به وديانتنا التي ندين بها التمسك بكتاب ربنا عز وجل وبسنة نبينا ﷺ وما روى

(١) طبقات الحنابلة ج ٢ ص ٢٠٩.
(٢) اللوامع ج ١/٩١.

عن الصحابة والتابعين وأئمة الحديث ونحن بذلك معتصمون وبما كان يقول به أبو عبد الله أحمد بن حنبل نضَّر الله وجهه ورفع درجته وأجزل مثوبته قائلون ولمن خالف قوله مجانبون لأنه الإمام الفاضل والرئيس الكامل الذي أبان الله به الحق ورفع به الضلال وأوضح به المنهاج وقمع به بدع المبتدعين وزيغ الزائغين وشك الشاكين فرحمة الله عليه من إمام مقدم وخليل معظم وعلى جميع أئمة المسلمين»[١].

كما أن هناك عشرات المؤلفات في العقيدة لعلماء أجلاء من فحول الحنابلة، «كلمعة الاعتقاد» و «العلو» لابن قدامة المقدسي، وعقيدة عبد الغني المقدسي، ومؤلفات ابن تيمية، كالحموية والتدمرية والأصفهانية والقبرصية والمراكشية[٢]. وشرح حديث النزول وغيرها.

ومن قبل ذلك كتاب السنة للإمام أحمد والسنة لابنه عبد الله ومسائل الأثرم، الخلال وابن هانىء وغيرهم من تلامذة الإمام أحمد، وإبانه ابن بطة الكبرى والصغرى وعشرات الكتب لعلماء حنابلة ليس فيها انحراف عن مذهب السلف في الصفات ولا مخالفة له، وكثير من هذه الكتب قد طبع ولله الحمد[٣].

وهناك أفراد من علماء الحنابلة، زادوا في الإثبات على ما

---

(١) الإبانة ص ٨.

(٢) وقد حققت هذه الرسالة أنا والأخ الكريم الدكتور ناصر بن سعد الرشيد وقد تم طبعها بحمد الله تعالى..

(٣) أشير هنا إلى أنه توجد روايات في هذه الكتب لا تخلو من ضعف في أسانيدها لأنهم يجمعون كل الروايات في الموضوع الواحد الصحيح منها وغير الصحيح.

جاءت به النصوص فقالوا بلوازم بعض الصفات، فخالفوا بذلك النهج السلفي المعتمد وقد رد عليهم إخوانهم الحنابلة في ذلك، وفي كتابه «طبقات الحنابلة» وذيلة تجد صوراً لمثل هذا.

كما أن إمامة الإمام أحمد رحمه الله وتقدمه وشهرته في السنة والدعوة إلى مذهب السلف أمر معروف عنه ومشهور به وتكلم شيخ الإسلام ابن تيمية عن السبب في ذلك فقال:

الإمام أحمد رحمه الله لما انتهى إليه من السنة ونصوص رسول الله ﷺ أكثر مما انتهى إلى غيره وابتلي بالمحنة والرد على أهل البدع أكثر من غيره. كان كلامه وعلمه في هذا الباب أكثر من غيره فصار إماماً في السنة أظهر من غيره»[١].

وقال الذهبي وهو يتكلم عن الحنابلة ـ وهو شافعي ـ كما نقل ذلك عنه السخاوي في الإعلان بالتوبيخ: وقال عن الحنابلة: عندهم علوم نافعة وفيهم دين في الجملة ولهم قلة حظ في الدنياوبعض العلماء يتكلمون في عقيدتهم ويرمونهم بالتجسيم وبأنه يلزمهم وهم بريئون من ذلك والله يغفر لهم»[٢].

وإلا فالأمر كما قاله بعض شيوخ المغاربة العلماء الصلحاء قال: المذهب لمالك والشافعي والظهور لأحمد بن حنبل. يعني أن الذي كان عليه أحمد عليه جميع أئمة الإسلام وإن كان لبعضهم من زيادة العلم والبيان وإظهار الحق ودفع الباطل ما ليس لبعض» [الفتاوي ٣/ ١٧٠].

(١) مجموع الفتاوي ٣/ ١٧٠.

(٢) الإعلان بالتوبيخ ص ٧٧.

صلة ابن تيمية بالعقيدة السلفية

لعله اتضح من خلال هذه الدراسة لمذهب السلف في الصفات أن إثبات الصفات لله سبحانه وتعالى هو مذهب سلف هذه الأمة المبارك من الصحابة والتابعين ومن جاء بعدهم ممن اقتفى أثرهم واتبع خطاهم. ومذهب السلف في الصفات قد نقله لنا العلماء بكل دقة وأمانة عنهم جيلاً بعد جيل وطبقة بعد طبقة.

وإن شيخ الإسلام ابن تيمية هو أحد المجددين لهذا المذهب والعاملين على إحياء هذا المذهب بحماس وإخلاص منقطع النظير وليس هو من اختراعه أو ابتداعه كما زعم ذلك بعض الباحثين. وقد أُتيَ أكثر هؤلاء من عدم اطلاعهم على مذهب السلف وعدم متابعته في مظانه في كتبهم ومصنفاتهم ورسائلهم ولا سيما وقد طبع الآن قسم كبير منها.

وما كتبه ابن تيمية في هذا المجال من رسائل وفتاوى إنما هو تقرير لمذهب السلف ونقول عنهم ولندع ابن تيمية يقص علينا طرفاً من ذلك، يقول في مجموع الفتاوي: «ما جمعت إلا عقيدة السلف الصالح جميعهم ليس للإمام أحمد اختصاص بهذا والإمام أحمد إنما هو مبلِّغ العلم الذي جاء به النبي ﷺ ولو قال أحمد من تلقاء نفسه ما لم يجىء به الرسول لم نقبله وهذه عقيدة

محمد ﷺ، وقلت مرات: قد أمهلت كل من خالفني في شيء منها ثلاث سنين فإن جاء بحرف واحد عن أحد من القرون الثلاثة التي أثنى عليها النبي ﷺ حيث قال: «خير القرون القرن الذي بعثت فيه ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم» يخالف ما ذكرته فأنا أرجع عن ذلك، وعلى أن آتي بنقول جميع الطوائف عن القرون الثلاثة توافق ما ذكرته من الحنفية والمالكية والشافعية والحنبلية والأشعرية وأهل الحديث والصوفية وغيرهم»[١].

كما أننا نطالب الذين يحاولون تشويه عقيدة ابن تيمية بوصفهم لها بالتشبيه والتجسيم لتنفير الناس منها، نطالبهم أن يتجهوا إلى كتبه ورسائله في العقيدة كرسالة «الحموية» و «التدميرية» و «الواسطية» و «المراكشية» و «شرح الأصفهانية» وغيرها ليتحققوا من كذب دعواهم وإن كل ما يشاع عن ابن تيمية في هذا الجانب إنما هو زور وكذب وادعاء واختلاق وكل دعواهم تنهار من أساسها وهكذا شأن الباطل كما قال الله تعالى: ﴿**وأما الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض**﴾.

وهذه طلائع الشبيبة الإسلامية قد التزمت المنهج السلفي في معتقدها غيرمبالية بما يلحقها من اللوم والتقريع من بعض الشيوخ الذين جعلوا من أنفسهم أوصياء على تراث علم الكلام، واتخذوا من عداوة منهج السلف الصالح شعاراً يلتفون حوله.

---

(١) الفتاوي ٣/ ١٦٩.

ولذلك فلم يسع الإنصاف الشيخ أبا زهرة إلا أن يسجل كلمة حق في هذا الصدد فقال رحمه الله: «ومذهب ابن تيمية في العقائد هو مذهب جمهور المسلمين»[1].

(١) كتاب أحمد بن حنبل لأبي زهرة ص ٤٦٣.

موقف السلف من علم الكلام والجدال والخصومة في الدين

إن موقف السلف من علم الكلام ليس موقفاً متسرعاً أو موقفاً مرتجلاً كما يظن البعض بل إنه موقف يتسم بالدقة والحصافة ويتميز بالحرص الشديد على سلامة العقيدة من التعقيد والألغاز حتى تبدو العقيدة في صفائها محافظة على نقائها تبدو جلية أمام جماهير المسلمين على كافة المستويات، وربما يخطر ببال البعض إن ذم السلف لعلم الكلام يرجع إلى العجز عن التصدي لأهله وأربابه فأسرع إلى هذا النمط من الناس لأنقل إليهم كلمة الخليفة الزاهد عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه إذ يقول: «السنة إنما سنها من علم ماجاء في خلافها من الزلل ولهم كانوا على المنازعة والجدل أقدر منكم».

وقد كتب إلى أحد عماله، أما بعد:

«فإني أوصيك بتقوى الله والاقتصاد في أمره واتباع سنة رسوله وترك ما أحدث المحدثون بعده مما جرت سنته وكفوا مؤونته ثم اعلم إنه لم تكن بدعة قط إلا وقد مضى قبلها ما هو دليل عليها وعبرة فيها فعليك بلزوم السنة فإنها بإذن الله لك عصمة، فإن السنة إنما سنها من قد علم ما في خلافها من الخطأ والزلل والحمق والتعمق فارض لنفسك بما رضي به القوم

لأنفسهم فإنهم عن علم وقفوا وببصر نافذ كفوا ولهم كانوا على كشف الأمور أقوى وبفضل ما فيه لو كان أحرى، فإنهم السابقون ولئن كان الهدى ما أنتم عليه لقد سبقتموهم إليه ولئن قلت حدث بعدهم فما أحدثه إلا من خالف سبيلهم ورغب بنفسه عنهم، ولقد تكلموا فيه بما يكفي ووصفوا منه ما يشفي، فما دونهم مقصر ولا فوقهم محسن لقد قصر عنهم أقوام فجفوا وطمح عنهم آخرون فغلوا وإنهم بين ذلك لعلى هدى مستقيم»(١).

وتواترت الأحاديث النبوية التي تنهى عن الجدال وكثرة السؤال والخوض فيما يورث الشبهات وما يولد الجرأة على رد الروايات ومن ذلك ما روي أنه ﷺ قال: «لا تجالسوا أهل القدر فإنهم الذين يخوضون في آيات الله عز وجل»(٢).

ونهى ﷺ: «عن قيل وقال وكثرة السؤال وإضاعة المال»(٣).

وقال ﷺ: «ما ضل قوم بعد هدى كانوا عليه إلا أوتوا الجدل ثم قرأ: **﴿ما ضربوه لك إلا جدلاً بل هم قوم**

---

(١) تقدم تخريجه في أول الرسالة.

(٢) رواه الحاكم ١/ ٨٥ ورمز السيوطي لصحته في الجامع الصغير، ٦/ ٣٨٩ «فيض القدير» ورواه ابن أبي عاصم في السنة (ق ٢٦/ ٢) واللالكائي (ق ٢٨/ ١) وابن بطة في الإبانة(ق ١٥١/) والأجري في الشريعة ص **٢٣٩** كلهم من حديث عمر مرفوعاً. وقال ابن الجوزي: هذا حديث لا يصح وطرقه كلها تدور على يحيى بن ميمون وقد كذبوه «العلل المتناهية» (ق ٤٠/ ١) ولكن الحافظ ابن حجر قال عن يحيى بن ميمون «صدوق» كما في التقريب ص .٣٨٠ كما ضعف الألباني في تخريج الطحاوية ص ٣٠٤.

(٣) رواه البخاري من حديث المغيرة بن شعبة ١١/ ٣٠٦.

خصمون﴾[١].

وخرج ﷺ يوماً على أصحابه وهم يقولون: ألم يقل الله كذا وكذا يرد بعضهم على بعض فكأنما فقيء في وجه حب الرمان فقال: «إنما أفسد على الأمم هذا فلا تضربوا كتاب الله بعضه ببعض فإن ذلك يوقع الشك في قلوبكم»[٢].

وقال ﷺ: «المراء في القرآن كفر»[٣].

وقال الزهري: «الاعتصام بالسنة نجاة»[٤].

وقال أبو قلابة: «أياكم وأصحاب الخصومات فإني لا آمن أن يغمسوكم في ضلالتهم أو يلبسوا عليكم بعض ما تعرفون»[٥].

---

(١) رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح ٦/٩، وابن ماجة رقم ٤٨.

(٢) رواه الترمذي من حديث أبي هريرة وقال حديث غريب ٦/٣٠٦، ورواه ابن ماجه رقم ٨٥، ورواه أحمد من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وقال البوصيري في زوائد ابن ماجه هذا إسناد صحيح ورجاله ثقات كما في «الفتح الرباني» ١/ ١٤٤. وقال الهيثمي: «رواه الطبراني في الأوسط ورجاله ثقات أثبات» مجمع الزوائد ١/ ١٥٦.
وصححه الألباني كما في تخريجه لشرح الطحاوية ص ٢٨٩.

(٣) رواه الحاكم وصححه ووافقه الذهبي ٢/ ٢٢٣، وصححه ابن حبان كما في حاشيته شرح السنة للبغوي ١/ ٢٦٠، ورمز السيوطي لصحته في الجامع الصغير ٢/ ١٨٥.
ورواه أبو داود في سننه في باب النهي عن الجدال في القرآن.
ورواه الأجري في الشريعة ص ٦٧ وابن بطة في الإبانة (ق ٢٧/ ١) واللالكائي في شرح السنة (ق ٢٧/ ١) والسلفي في الطيوريات (ق ٢٤٧/ ٢) وعزاه صاحب كنز العمال للطبراني ١/ ٥٤٦.

(٤) رواه الدرامي ١/ ٤٥ وابن بطة في الإبانة (ق ١٠٨/ ٢) واللالكائي في شرح السنة (ق ٢٢/ ١) وذكره عياض في الشفا ٢/ ١٤.

(٥) رواه الأجري في الشريعة ص ٥٦، والبيهقي في الاعتقاد ص ١١٨ =

وقال رجل لابن عمر: «أرأيت أرأيت» فقال: اجعل أرأيت باليمن إنما هي السنن»[1].

وقال محمد بن الحنفية: «لا تقوم الساعة حتى تكون خصومة الناس في ربهم»[2].

وقال ابن سيرين: «ما كان الرجل مع الأثر فهو على الطريق»[3].

وقال ابن عباس رضي الله عنهما: «ما اجتمع رجلان يختصمان في الدين فلا يفترقان حتى يفتريان على الله عز وجل»[4].

وقال مسلم بن يسار: «إياكم والجدال فإنها ساعة جهل العالم وفيها يبتغي الشيطان زلته»[5].

= والدارمي ١/ ١٠٨ واللالكائي (ق ٣٠٣/ ٢) والهروي في ذم الكلام (ق ٩٢/ ١) ورواه ابن البناء في الرد على المبتدعة (ق ٤/ ١) وذكره البغوي في شرح السنة ١/ ٢٢٧ وعزاه الشاطبي في الاعتصام لابن وهب ١/ ٨٣.

(١) رواه ابن بطة في الإبانة (ق ١٧٣/ ٢) الهروي (ق ٣٧/ ١).

(٢) هذا الأثر ورد مرفوعاً من حديث أبي هريرة فقد أخرجه أبو نصر الديملي كما في الدر المنثور ٥/ ١٤١ وقد سئل الإمام الدارقطني عنه مرفوعاً فقال هو من قول محمد بن الحنفية غير مرفوع، وقال أبو العالية ذكرت ذلك لابن المديني ـ أي الكلام في رفعه ـ فقال؛ ليس هذا بشيء إنما الحديث حديث ابن الحنفية كما في «العلل للدارقطني» (ق ٤٧٧/ ١).

(٣) أخرجه الدارمي ١/ ٥٤، والأجرى في الشريعة ص ١٨ وابن بطة في الإبانة (١١٧٤/ ١) واللالكائي (ق ٢٠/ ١) وعزاه السيوطي للبيهقي في.

(٤) رواه ابن بطة في الإبانة (ق ١٧٤/ ١).

(٥) رواه الدارمي ١/ ١٠٩ الأجرى في أخلاق العلماء ص ٦٩ وابن بطة في الإبانة (ق ١٦٨/ ١) والهروى في ذم الكلام (ق ٩٢/ ٢).

وروى ابن بطة بإسناده قال: كتب أحدهم إلى أبي عبد الله رحمه الله كتاباً يستأذنه فيه أن يضع كتاباً يشرح فيه الرد على أهل البدع وأن يحضر مع أهل الكلام فيناظرهم ويحتج عليهم فكتب إليه أبو عبد الله:

بسم الله الرحمن الرحيم: أحسن الله عاقبتك ودفع عنك كل مكروه ومحذور، الذي كنا نسمع وأدركنا عليه من أدركنا من أهل العلم أنهم كانوا يكرهون الكلام والجلوس مع أهل الزيغ، وإنما الأمور بالتسليم والانتهاء إلى ما كان في كتاب الله أو سنة رسول الله لا في الجلوس مع أهل البدع والزيغ لترد عليهم فإنهم يلبسون عليك وهم لا يرجعون فالسلامة إن شاء الله في ترك مجالستهم والخوض معهم في بدعتهم وضلالتهم فليتق الله امرؤ وليصر إلى ما يعود عليه نفعه غداً من عمل صالح يقدمه لنفسه ولا يكن ممن يحدث أمراً فإذا هو خرج منه أراد الحجة فيحمل نفسه على المحال فيه وطلب الحجة لما خرج منه بحق أو بباطل ليزين به بدعته وما أحدث، وأشد من ذلك أن يكون قد وضعه في كتاب قد حمل عنه فهو يريد أن يزين ذلك بالحق وبالباطل وأن وضح له الحق في غيره ونسأل الله التوفيق لنا ولك والسلام عليك».

وقال الزركشي: «ولهذا نهى السلف عن الكلام في ذات الله تعالى لأن كثرة النظر في ذلك تسقط مهابة الرب من القلب»[1].

---

(١) إعلام الساجد بأحكام المساجد ص ١٣٠.

موقف المفكرين الإسلاميين من علم الكلام

ولا يزال هذا الموقف الحكيم تجاه علم الكلام يتكرر كلما وجد المجدوون لهذا الدين، الذين يطالبون بإبعاد كل فكر غريب ومنطق دخيل عليه.

وقد أعجبت بنقد «سيد قطب» لعلم الكلام وقد كثرت انتقادت «سيد» لعلم الكلام في كثير من كتبه، واكتفي هنا بنقل نص له من كتابه الفذ «خصائص التصور الإسلامي ومقوماته» يقول رحمه الله[١]:

«ولما كانت هناك جفوة أصيلة بين منهج الفلسفة ومنهج العقيدة وبين أسلوب الفلسفة وأسلوب العقيدة وبين الحقائق الإيمانية الإسلامية وتلك المحاولات الصغيرة المضطربة المفتعلة التي تضمنتها الفلسفات والمباحث اللاهوتية البشرية فقد بدت «الفلسفة الإسلامية» ـ كما سميت ـ نشاذاً كاملاً في لحن العقيدة المتناسق، ونشأ من هذه المحاولات تخليط كثير شاب صفاء التصور الإسلامي وصغر مساحته وأصابه بالسطحية، ذلك مع التعقيد والجفاف، مما جعل تلك «الفلسفة الإسلامية» ومعها

---

(١) خصائص التصور الإسلامي.

مباحث علم الكلام غريبة غربة كاملة على الإسلام وطبيعته وحقيقته ومنهجه وأسلوبه.

وأنا أعلم أن هذا الكلام سيقابل بالدهشة ـ على الأقل ـ سواء من كثير من المشتغلين عندنا بما يسمى «الفلسفة الإسلامية» أو من المشتغلين بالمباحث الفلسفية بصفة عامة ولكني أقرره وأنا على يقين جازم بأن «التصور الإسلامي» لن يخلص من التشويه والانحراف والمسخ إلا حين نلقى عنه جملة بكل ما أطلق عليه اسم «الفلسفة الإسلامية». وبكل مباحث «علم الكلام» وبكل ما ثار من الجدل بين الفرق الإسلامية المختلفة في شتى العصور أيضاً: ثم نعود إلى القرآن الكريم(١) نستمد منه مباشرة مقومات التصور الإسلامي مع بيان خصائصه التي تفرده من بين سائر التصورات».

وسيد رحمه الله يدعو إلى مذهب السلف بالجملة ويحبذه وقد شنع على علم الكلام أيما تشنيع وأزرى بالمشتغلين به، وإنك تلحظ في أسلوبه الذي يتأجج حماساً كل الصدق في هذه الدعوة.

ولكن ـ والحق يقال ـ لم يكن يخوض في دقائق العقيدة السلفية، وإذا تعرض لشيء من ذلك فإنما يقع ذلك منه عرضاً. وقد كانت له في هذا المقام كبوات وهنات مغمورة في بحر علمه وجهاده ولكن لا بد من بيان القول الحق فيها لأن كلمة الحق هي التي ترضي الجميع كما أن فيها رضا الله قبل كل شيء، فالحق أكبر من كل أحد، والعصمة ذروة لا يصل إليها إلا

---

(١) والسنة النبوية الصحيحة.

أنبياء الله ورسله، والخطأ عندما يتصل بالدين لا يجوز السكوت عليه بحال، لأن الدين حق الله تعالى، وقد ندب الله تعالى العلماء إلى الذود عن دينه وأخذ عليهم العهود والمواثيق في بيان ذلك. وذلك لا يضر «سيد» ولا يغمز في علمه وفكره، فإن هناك علماء أجلاء كان بعضهم في القرن الرابع والخامس الهجري ولم تخل أراؤهم ومؤلفاتهم في العقيدة من خطأ فيها بالإضافة إلى أنهم متخصصون فيها.

ويقول الشيخ «محمد الغزالي» في مقدمة كتابه «عقيدة المسلم»: «فهل يبقى الكلام في العقائد وحدها حكراً على هذا النمط المزري من الحواشي والمتون؟ على أننا إذا تغاضينا عن الشكل وتعرضنا للجوهر بالنقد والتمحيص لا نلبث أن ندرك أن هذا الجانب الإلهي من الثقافة الإسلامية طغت عليه الفلسفات الغريبة التي نقلها السريان عن اليونان وغيرهم.

فإذا بعلوم العقيدة تتحول عن مجراها العتيد، وإذا بكتب التوحيد تزدحم باصطلاحات الفلاسفة وطرائق تفكيرهم، ويبدو أن الأسلاف الباحثين في هذه الناحية قد فتنهم الإعجاب بما نقله إليهم التراجمة من ثمرات العقل اليوناني ولذلك خلطوها خلطاً شديداً بتعاليم الدين.

ولسنا بصدد الحكم على قيمة هذا العمل وحكمته وإن كنا ننوه بدلالته على مدى الحرية التي منحها الإسلام أتباعه، وعلى أن الدائرة التي يعمل فيها العقل الإسلامي تسع العالم أجمع، فليست مغلقة على عصبية جنسية أو فكرة محلية.

غير أن عناصر العقيدة كادت تتيه وسط هذا الركام من النقول والأقيسة والمصطلحات فوجب تجميعها في نسق متقارب. ثم إن

غرسها في الأفئدة لن يثمر ويزدهر إلا بأسلوب الإسلام نفسه. ومن العجيب أنك تقرأ في أمهات الكتب الكلامية وتطوي الصفحات الطوال فلا تكاد تعثر على آية أو حديث إلا اقتباسات يسيرة تبدو كالزهرات المنفردة في الأرض السبخة.

وربما استراح عشاق البحث الفلسفي المجرد لهذه الكتب ولا عليهم لكن هذا لا يغنينا عن عرض العقيدة الخالصة بحقائق تتصل عن قرب بمصادرها الأولى:

﴿**والله يقول الحق وهو يهدي السبيل**﴾[1].

وروى ابن بطة بإسناده أن عطاء سئل عن شيء؟ فقال: «لا أدري، فقيل له: قل فيها برأيك، فقال: أني لأستحيى من الله أن يدان في أرضه برأيي»[2].

(١) ص ١٣ـ ١٤ عقيدة المسلم.

(٢) مختصر الإبانة الكبرى (ق ٣٨/ ١).

حقائق هامة

وأختم هذا البحث بالتنبيه على بعض الأمور الهامة التي لا بد من ذكرها. إننا عندما نقدم هذا البحث لا نقصد من ورائه تفريق الكلمة أو زعزعة الصفوف، بل نرى أن بيان ذلك فريضة لا مجال للتفريط فيها ولا مساومة عليها، لأننا نرى أن التفاف المسلمين على النهج السلفي في مسائل العقيدة من أهم ما يجب عليهم أن يعتنوا به ويحرصوا عليه في هذه الآونة لأن فيه القضاء الحقيقي على الخلافات التي مزقتنا شر ممزق، والادعاء بأن الصف الإسلامي خال من ذلك فيه تجاوز كبير وبالتالي فإن مثل هذه الادعاءات لا تخدم الواقع الإسلامي لأنها تبقى على عوامل الفرقة وأسباب الانقسام.

وربما يرى البعض في ذلك شيئاً من الغرابة لأن كتاب الله تعالى وحديث الرسول ﷺ موجودان بين ظهرانينا ففيم الخلاف إذن؟

والجواب على هذا يتبين بمعرفة أنه لا يوجد بين المسلمين من يرى الاستغناء عن الكتاب والسنة إلا ما كان من طائفة القرآنيين، هذه الفرقة الضالة التي ترى ترك السنة والأخذ بالقرآن فقط.

ومع هذا فإننا نرى المسلمين قد انقسموا إلى طوائف كثيرة

وفرق عديدة كلها تزعم أنها تتبع الكتاب والسنة حتى فرقة القاديانية على ضلالها وكفرها تزعم أنها تتبع الكتاب والسنة.

ولذلك تأتي أهمية وضرورة اتباع منهج السلف الصالح في فهمهم للكتاب والسنة، وبذلك ينجو المسلمون من الضلال ويقضون على أسباب التفرقة والانقسام فيكونون على عقيدة واحدة ومنهج واحد، هو الذي كان عليه الصحابة والتابعون قبل ظهور الفرق بين المسلمين، وما كان عليه الصحابة والتابعون هو سبيل المؤمنين المراد بقوله تعالى: **﴿ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيراً﴾**.

وقد أخبر النبي ﷺ أن أمته ستختلف بعده إلى فرق كثيرة وطوائف متعددة واتجاهات مختلفة كثيرة ومدارس فكرية فبيَّن للمسلمين ما هو المخرج من كل ذلك وأنهم إذا كانوا عليه ويمَّموا وجوههم شطره فإنهم سيكونون على الهدى، فقال ﷺ: «فإنه من يعش منكم بعدي فسيرى اختلافاً كثيراً فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ» فسنة الخلفاء الراشدين المهديين رضي الله عنهم أجمعين هي سبيل المؤمنين، وأن الحيدة عن ذلك وقوع في الضلالة والبدعة لا محالة. وهذا هو ما عناه النبي ﷺ بقوله في تتمة الحديث السابق: «وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار».

وهناك أدلة كثيرة تهيب بالمسلمين إلى تحري هذا المنهج السديد واتباعه والتمسك به ومن ذلك قوله ﷺ: «بدأ الإسلام غريباً وسيعود غريباً كما بدأ فطوبى للغرباء فقيل من الغرباء فقال:

الذين يحيون ما أفسد الناس من سنتي»(١) كما هو في أحدى الروايات.

وهل يفسد الدين إلا إتِّباع البدع والركون إلى الهوى ففي الأثر عن غضيف بن الحارث الثمالي أنه قال: «لا تظهر بدعة إلا ترك مثلها من السنة»(٢).

فالغربة عن الإسلام إنما تكون عندما يبتعد المسلمون عن سبيل السلف الصالح الذي فيه كل الهدى والصلاح والفلاح والنجاح.

وفي حديث «افتراق الأمة» بيَّن النبي ﷺ أهم ملامح الفرقة الناجية وحصرها بقوله: «من كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي».

كما جاءت أحاديث كثيرة تبين للمسلمين الطريق الواضح الذي يجب عليهم أن يسلكوه إذا أصابهم الذل والوهن ووقع فيهم التحزب والتفرق والاختلاف، ومن ذلك قوله ﷺ: «إذا تبايعتم بالعينة وأخذتم أذناب البقر ورضيتم بالزرع وتركتم الجهاد في سبيل الله سلط الله عليكم ذلاً لا ينزعه عنكم حتى تعودوا إلى دينكم». فالعودة إلى الدين الحق الذي جاء به رسول الله ﷺ وكان عليه الصحابة والتابعون هو الذي ينشل المسلمين من كل هذه الأوباء والأمراض التي تفشت فيهم وصارت ديناً لديهم، أمَّا

---

(١) روى أصل الحديث مسلم ٢/ ١٧٦ والترمذي بلفظ قريب منه وقال حسن صحيح ٧/ ٢٨٨.

(٢) رواه الطبراني في الكبير والبزار وفي إسنادهم أبو بكر بن أبى مريم فيه مقال وقال الحافظ ابن حجر إسناده جيد، انظر مجمع الزوائد ١/ ١٨٨ والفتح الرباني.

العودة إلى دين الآباء والأجداد وعدم التحري الصحيح والجاد في كثير من الأمور التي يقال عنها إنها دين الله فليست هي العودة الصحيحة التي عناها النبي ﷺ في الحديث السابق.

وكذلك فقد نبه أئمة المسلمين إلى ضرورة اتباع ذلك. قال الحسن ابن أيوب البغدادي سمعت أبا عبد الله ـ أي الإمام أحمد ـ وقيل له: «أحياك الله يا أبا عبد الله على الإسلام، قال: والسنة»(١).

وقال أبو عبيد القاسم بن سلاَّم: «المتبع للسنة كالقابض على الجمر، وهو اليوم أفضل عندي من ضرب السيف في سبيل الله عز وجل»(٢).

وأخرج الدارقطني بسنده أن عباد بن العوام قال: قدم علينا شريك بن عبد الله، فقلت له: إن عندنا قوماً من المعتزلة ينكرون هذه الأحاديث: «إن الله عز وجل ينزل إلى سماء الدنيا» و «إن أهل الجنة يرون ربهم» فحدثني شريك بنحو عشرة أحاديث في هذا ثم قال: أما نحن فأخذنا ديننا عن أبناء التابعين عن أصحاب رسول الله ﷺ فهم عمن أخذوا»(٣)؟

فانظر كيف استدل رحمه الله تعالى على خطأ ما هم عليه من نفي أحاديث الصفات، بمخالفتهم سبيل المؤمنين وما كان عليه المتقدمون من المسلمين، كما بين شريك رحمه الله إن إثبات صفات الله تعالى التي جاءت في الأحاديث النبوية هي من

---

(١) طبقات الحنابلة ١/ ١٣١.

(٢) طبقات الحنابلة ١/ ٢٦٢.

(٣) الصفات للدارقطني ق ٦/ ١.

الدين المأخوذ والمتلقى والموروث عن النبي ﷺ وأصحابه.

وإذا حقق المسلمون هذه العودة الكريمة وتمسكوا بأهداب العقيدة السلفية وقام فيهم هذا التغيير فستزول معه ـ بإذن الله تعالى ـ كثير من الخصومات والعداوات وستكون الوحدة الحقيقة للصف الإسلامي نابعة من وحدة العقيدة المتماسكة.

يقول الشيخ أبو القاسم إسماعيل الأصفهاني التيمي في معرض رده عن من زعم أن البحث في الصفات وما شابهها تورث التقاطع والتدابر والاختلاف: قال: «الجواب إن قلنا هذا في المسائل المحدثة وأما القول في هذه المسائل من شرط أصل الدين ولا بد من قبوله على نحو ما ثبت فيه النقل عن رسول الله ﷺ وأصحابه ولا يجوز لنا الإعراض عن نقلها وروايتها وبيانها لتفرق الناس في ذلك كما في الإسلام والدعوة إلى التوحيد وإظهار الشهادتين»[(١)].

والذين يقولون: لا نؤمن بأن لله يداً أو وجهاً أو عيناً لأن هذا بزعمهم يستلزم التركيب من أجزاء، وهذا إنما يكون في الأجسام.

فنقول لهؤلاء: إن هذا التصور منكم للذات العلية خطأ وضلال لأنه قائم ابتداء على قضية التشبيه ونابع من بؤرة التجسيم، تشبيه الله تعالى للمخلوقات ومماثلته للمصنوعات، والله ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله.

كما أننا نتوجه لهؤلاء بهذا السؤال. ألستم تعتقدون معنا

---

(١) الحجة في بيان المحجة ـ لأبي القاسم الأصفهاني(ق ٦٦/ ١).

بأن لله تعالى ذاتاً؟ فيقولون: نعم، لأنهم لا يمكن أن ينفوا ذلك عن ربهم، فنقول لهم: هل تعرفون ذاتاً غير مركبة من أجزاء؟ فيقولون: نعم، هي ذات الله تعالى فقط، فنقول لهم: فكما آمنتم بأن لله تعالى ذاتاً غير مركبة من أجزاء وبدون معرفة لكيفية هذه الذات. فكذلك نحن نؤمن بصفات الله تعالى على هذا الأساس، وبهذا التصور الواضح السليم من كل تشبيه والخالي من كل تمثيل بين الله تعالى وبين خلقه. نؤمن بأن لله تعالى يداً ووجهاً كما آمنتم بأن له ذاتاً، ونؤمن باستوائه ورحمته ورضاه وفرحه وغير ذلك من صفات أفعاله كما آمنتم بإرادته ومشيئته، كل ذلك بدون أي اعتقاد منا لمشابهة هذه الصفات لصفات المخلوقين لا من قريب ولا من بعيد لأن الله تعالى أخبر عن نفسه بأنه: **﴿ليس كمثله شيء﴾**.

وإن أي اعتقاد بأن الله مشابه أو ممثال للمخلوقات هو ضلال في العقيدة وكذب في حق الله تعالى ومعارضة لهذه الآية فكما آمنا بذات لا تشبه الذوات فما المانع من الإيمان بصفات لا تشبه الصفات الأخرى فانتفى بذلك أي تشبيه وتطلع لمعرفة كيفيات صفات ربنا عز وجل.

وأوضح ما سبق بهذا المثال.

إن الإنسان لا يشك بأن له روحاً وهو يؤمن بهذه الحقيقة إيماناً جازماً وهو مع هذا الإيمان الجازم لا يعرف كيفية هذه الروح، ولكن جهله بكيفية روحه لا ينفي حقيقة وجودها، مع أن الروح بين جنبي الإنسان وأقرب شيء إليه وحياته متعلقة بوجودها، فكيف نروم بعد هذا معرفة كيفية ذات خالق هذه الروح وخالق كل شيء، وصدق الله العظيم إذ يقول: **﴿وما**

قدروا الله حق قدره﴾. **﴿وكان الإنسان ظلوماً جهولا﴾**. **﴿وكان الإنسان أكثر شيء جدلا﴾**.

وإلا فبالله عليكم أروني أي فرق بين قوله تعالى: **﴿الرحمن على العرش استوى﴾** وبين قوله تعالى: **﴿إن الله سميع بصير﴾** وقوله تعالى: **﴿والأرض جميعاً قبضته يوم القيامة، والسموات مطويات بيمنيه﴾** وبين قوله تبارك وتعالى: **﴿تبارك الذي بيده الملك﴾** فلم توهمتم كل التشبيه والتمثيل في آية الاستواء والقبضة، فنفيتم ذلك عن ربكم، بينما لم تتوهموا شيئاً من ذلك في الآية التي أثبتت لربكم صفتي السمع والبصر، فلم هذا التفريق القائم على الظن الباطل والخيال الفاسد.

فالله تبارك وتعالى تعبدنا بالألفاظ والمعاني في كلامه فلا ينبغي لنا أن نأتي بألفاظ من عند أنفسنا، أو أن نأتي بمعاني جديدة لهذه الألفاظ الشرعية التي جاءت عن الله ورسوله، وليس الكلام في ذات الله تعالى وصفاته بالهين ليلقى إلى مجاري الظنون وسبل الشكوك والريب.

بل إن المأولة يقفون موقف المضطرب حتى في الآية الواحدة أحياناً ومثال ذلك موقفهم من قول الله تبارك وتعالى: **﴿إن ربكم الله الذي خلق السموات والأرض في ستة أيام ثم استوى على العرش يدبر الأمر ما من شفيع إلا من بعد إذنه ذلكم الله ربكم فاعبدوه أفلا تذكرون﴾**[1]. فهم يؤمنون بكل هذه القضايا المذكورة في الآية حسب ظاهرها بينما لا يؤمنون باستواء الله على العرش حسب ظاهر الآية، فهم قد آمنوا بظاهر

---

(١) سورة يونس آية ٣.

بعض الآية ولم يؤمنوا بظاهر بعضها الآخر، فآمنوا بأن الله سبحانه وتعالى خلق السموات والأرض في ستة أيام، ـ ولم يؤمنوا بأن الله استوى على العرش، وهذا ربنا تبارك وتعالى يدعونا بعد ذلك في هذه الآية ـ بعد أن عرفنا بما اتصف به ـ إلى القيام بالمهمة العظمى من خلقنا فندبنا بعد هذه الصفات العظيمة إلى عبادته، وإن الإيمان بهذه الصفات المذكورة في الآية مما يدفع المسلم إلى الإخلاص في عبادة ربه، هذا الإخلاص المتولد عن الإيمان بهذه الصفات التي وصف الله بها نفسه، وأقامها في معرض التعريف به، فلم أيها المأول أعطيت الصفة التي آمنت بها في هذه الآية كل التسليم والتعظيم وجئت إلى ما ذكره الله تعالى عن نفسه من استوائه على عرشه فلم يحظ ذلك منك بذلك التسليم والتعظيم والإيمان اللائق.

كما أنني لا أزعم أنني في هذا البحث المختصر اتهم العلماء الذين ليسوا على النهج السلفي في العقيدة ـ بالخيانة العلمية، أو الإهمال العلمي.. لأن كثيراً من هؤلاء إنما أُتوا من تقصيرهم بالاهتمام بمعرفة مذهب السلف، وزاد في هذا العزوف ما علق في أذهانهم من أن مذهب السلف في الصفات هو التفويض، فإن هذا كان من الأسباب الكبيرة التي باعدت الشقة بينهم وبينه(١).

يقول الدكتور علي سامي النشار والدكتور عمار الطالبي في مقدمة تحقيقهما لمجموعة من رسائل السلف بعنوان «عقائد السلف»:

---

(١) يقول شيخ الإسلام: فالعجز يكون عذراً للإنسان في أن الله لا يعذبه إذا اجتهد الاجتهاد التام. هذا على قول السلف والأئمة في أن من اتقى الله ما استطاع إذا عجز عن معرفة بعض الحق لم يعذب به، ج ٥ ص ٢٢٣.

لم يعتن الباحثون في مجال العقائد الإسلامية وأصولها بدراسة أو تحليل العقائد السلفية التي تعتمد على صريح القرآن وناطق السنة، والحقيقة أن دراسة الإسلام وعقائده لا يمكن أن تكون قائمة على سوقها إن لم تتناول ماكتبه السلف من أهل القرن الثالث والرابع وما صنفه من نهج نهجهم من بعدهم على توال العصور إلى عهد ابن تيمية ومن أخذ عنه من الأعلام حتى عصرنا هذا.

ولذلك رأينا أن نتجه لدراسة هذا الجانب الأساسي في مجال الدراسات الإسلامية وأن نعطيه ما يستحقه من عناية واهتمام، ونعتقد أن أول خطوة في هذه الدراسة إنما هي نشر هذه المؤلفات الدفينة وبعث هذه الرسائل والنصوص التي غفل أكثر الناس عنها حتى أن المؤسسات الثقافية الكبرى عندنا كالأزهر وبقية الجامعات لم تولها أي اهتمام ولا اعتبار في مناهجها ودراستها ذلك أن الدارسين اعتمدوا على كتب المتأخرين المشوبة بكثير من الأنظار الغربية الدخلية وآراء عهد الحضارة الإسلامية مع أن المنهج العلمي التاريخي الصحيح يقتضي أن نرجع إلى الأصول الأولى قبل كل شيء»(١).

إن الذين ينفون بعض صفات الله التي أثبتها الله لنفسه في كتابه أو أثبتها له النبي ﷺ، هم على خطر عظيم وأن تأويلهم لهذه الصفات لا يعفيهم من مغبة عظيم ما وقعوا فيه من تحريف لهذه الصفات وتبديل لها وإن كان الكثير منهم يسمى هذا التحريف والتعطيل بغير اسمه فيسمونه تارة تأويلاً وتارة مجازاً.

---

(١) المقدمة. الصفحة الأولى.

فهم بذلك قد عطلوا كثيراً من المحامد التي تمدَّح الله بها نفسه في القرآن الكريم لأن الله تعالى يحب أن تلهج الألسنة بحمده، ولذلك فقد جاء في الحديث الذي رواه الإمام البخاري عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ بعث رجلاً على سرية وكان يقرأ لأصحابه في صلاته فيختم بقل هو الله أحد، فلما رجعوا ذكروا ذلك للنبي ﷺ فقال: «سلوه لأي شيء يصنع ذلك؟ فسألوه فقال: لأنها صفة الرحمن وأنا أحب أن أقرأ بها فقال النبي ﷺ: أخبروه أن الله يحبه»(١) وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: «ولا شيء أحب إليه المدح من الله ولذلك مدح نفسه»(٢) وهل يكون مدح الله تعالى بغير ما مدح به نفسه أو مدحه به رسوله من صفات الكمال ونعوت الجلال والإلتجاء إليه سبحانه وتعالى بأسمائه الحسنى وصفاته العلى وقد ندبنا الله تعالى إلى ذلك قوله: **﴿ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها﴾**. يقول العلامة الشنقيطي في سبحانه جلا وعلا على آية الاستواء في سورة الأعراف: فتمدَّح سبحانه جل وعلا في سبع آيات من كتابه باستوائه على عرشه ولم يذكر صفة الاستواء إلا مقرونة بغيرها من صفات الكمال والجلال القاضية بعظمته وجلاله جل وعلا وأنه الرب وحده المستحق لأن يعبد وحده.

الموضع الأول: بحسب ترتيب المصحف الكريم قوله هنا في سورة الأعراف: **﴿إن ربكم الله الذي خلق السموات والأرض في ستة أيام ثم استوى على العرش يغشى الليل والنهار يطلبه حثيثاً والشمس والقمر والنجوم مسخرات بأمره إلا له الخلق**

---

(١) فتح الباري ١٣/ ٣٤٧.

(٢) رواه البخاري ٨/ ٥٩٥ الفتح ومسلم في اللعان رقم ١٧.

والأمر تبارك الله رب العالمين﴾[1] وهكذا في سائر الآيات التي فيها صفة الاستواء في سورة يونس آية **٣**، والرعد آية **٢**، وطه آية **٥**، والفرقان آية **٥٩**، والسجدة آية **٤**، والحديد آية **٤**» اهـ.

إن المجاوز لما وصف الله به نفسه أو وصفه به رسوله قد ضل وزل وخسر وخاب لأن في ذلك استدراك فيما لا استدراك فيه ويكفي لمعرفة بطلانه أن يعلم أن من المتفق عليه لدى العلماء أنهم يردُّون عند النزاع في أمور دينهم الأمر إلى الكتاب والسنة امتثالاً لأمر الله تعالى بذلك في قوله: **﴿فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً﴾** فكيف يصح الرد هنا أو كيف يكون بعد انعدام الضابط وفقدان الميزان لأننا لا نعرف أن فلاناً زاد في وصف الله تعالى أو جاوز وتعدى في ذلك إلا بالكتاب والسنة، فمن أين يأتي هذا على كلامه بدليل بعد أن عُدم الدليل من التنزيل، وهل يصح لأحد أن يؤمن بمقال ليس له ذكر في الكتاب والسنة، أو يلتزم الإيمان بعقيدة ليس مصدرها الوحي.

ويتناول ابن كثير في رسالته «العقائد» موضوع تحريف الصفات فيقول: «ثم الكفر بالتحريف والتبديل قد يكون مخرجاً عن الإسلام وقد لا يكون، فإن كان مخرجاً كالتحريف في صفات الباري عز وجل المؤدي إلى تشبيهه بخلقه سبحانه وتعالى أو تعطيلها أو إخراجها عن معنى يليق بجلاله فهو كفر مخرج من الدين بلا شك»[2].

---

(١) أضواء البيان للشنقطي ٢/ ٢٨٣.

(٢) (ق ١٩/ ١).

ويقول الشيخ الأمين الشنقيطي رحمه الله تعالى في آخر رسالته «منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات» ما نصه: «إنه ينبغي للمؤولين أن يتأملوا آية من سورة الفرقان وهي قوله تعالى: **﴿ثم استوى على العرش الرحمن فاسئل به خبيراً﴾** ويتأملوا معها قوله تعالى في سورة فاطر: **﴿ولا ينبئك مثل خبير﴾** فإن قوله في الفرقان: **﴿فاسئل به خبيرا﴾** بعد قوله: **﴿ثم استوى على العرش الرحمن﴾** يدل دلالة واضحة أن الله الذي وصف نفسه بالاستواء خبير بما يصف به نفسه لا تخفى عليه الصفة اللائقة من غيرها، ويفهم منه الذي ينفي عنه صفة الاستواء ليس بخبير، نعم هو والله ليس بخبير»(١).

ويقول الشيخ عبد القادر الجيلاني في «الغنية»:

«وينبغي إطلاق صفة الاستواء من غير تأويل، وأنه استواء الذات على العرش، لا على معنى القعود والمماسة كما قالت المجسمة والكرامية، ولا على معنى العلو والرفعة كما قالت الأشعرية، ولا على معنى الاستيلاء والغلبة كما قالت المعتزلة، لأن الشرع لم يرد بذلك الحديث ذلك بل المنقول عنهم حمله على الإطلاق، وقد روى عن أم سلمة زوج النبي ﷺ في قوله عز وجل: **﴿الرحمن على العرش استوى﴾** قالت: الكيف غير معقول والاستواء غير مجهول والإقرار به واجب والجحود به كفر»(٢).

ويقول أيضاً: وكونه عز وجل على العرش مذكور في كل

---

(١) ص ٢٦

(٢) ص ٥٦.

كتاب أنزل على كل نبي أرسل بلا كيف، ولأن الله تعالى فيما لم يزل موصوف بالعلو والقدرة والاستيلاء والغلبة على جميع خلقه من العرش وغيره، فلا يحمل الاستواء على ذلك، فالاستواء من صفات الذات بعد ما أخبرنا به ونص عليه وأكده في سبع آيات من كتابه، والسنة المأثورة به وهو صفة لازمة له ولائقة به كاليد والوجه والعين والسمع والبصر والحياة والقدرة وكونه خالقاً رازقاً ومحيياً مميتاً موصوف بها ولا نخرج من الكتاب والسنة نقرأ الآية والخبر ونؤمن بما فيها ونكل الكيفية في الصفات إلى علم الله عز وجل»(١).

كما ذكر البعض اختلاف بعض علماء السلف حول تفسير بعض الصفات وأن لهم عبارات جاءت مختلفة في بيان ذلك. وإن كان هذا الخلاف يسيراً جداً وذلك مثلاً كاختلافهم في معنى الاستواء على العرش، فأبو العالية قال معنى استوى ارتفع وقال مجاهد معنى استوى علا، فيجعل من هذا الاختلاف في العبارة أصلاً يرى بموجبه إن معاني هذه الصفات قضية اجتهادية بدليل اختلافهم فيها وإنها ليست يقينية.

---

(١) ص٥٧ . ربما لا يروق هذا الكلام لكثير ممن يعظمون الكيلاني فيسارعون إلى إنكاره أو إلى حذفه من كتابه، فقد ذكر الشيخ نعمان خير الدين الألوسي في كتابه «جلاء العينين في محاكمة الأحمدين» ما نصه: ولا عبرة بما صنعه بعض العلماء الخلفيين من رفع هذا البحث من كتاب «الغنية» لأن نقل هذه العقيدة عنه قدس سره مستفيض في كثير من كتب المؤلفين وزير المتقدمين» ص ٤٠٢.

وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أن بعض أكابر أصحاب الإمام الشافعي رحمه الله قال: «إن في القرآن ألف دليل أو أزيد على أن الله تعالى عال على الخلق وأنه فوق عباده».

فأقول في الرد على هذا الرأى، إن القضية هنا لا تؤخذ بمثل هذه الظنون، لأنه لا خلاف بين علماء السلف حول إثبات صفة العلو لله رب العالمين كما أنه لا خلاف أصلاً بين معنى العلو ومعنى الارتفاع.

وقد أطلق بعض علماء السلف عبارة «استوى بذاته» وبعضهم قال: «استواء استقرار»..

ونحن نصف الله بما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله ﷺ لا نزيد على كلام الله ولا على كلام رسوله، وهذا هو الحق والصواب والأسلم إذ به يكون الاتباع الكامل لعقيدة السلف الصالح.

ولذلك فإن الإمام الذهبي قد عقَّب في كتابه «العلو» على عبارة الشيخ أبي أحمد الكرجي الشافعي «استواء استقرار» بقوله: «ليته حذفها فإن ذلك لا فائدة منه بوجه والباري منزه على الراحة والتعب، وقد أغنى الله تعالى عن العبارات المبتدعة فإن النصوص في الصفات واضحة»(١).

كما عقب الإمام الذهبي على عبارة ابن أبي زيد القيرواني «استوى بذاته» بقوله: «ليته تركها»، و «إنما أراد ابن أبي زيد وغيره التفرقة بين كونه تعالى معنا وبين كونه تعالى فوق العرش فهو كما قال: ومعنا بالعلم وأنه على العرش كما أعلمنا حيث يقول: ﴿**الرحمن على العرش استوى**﴾. وقد تلفظ بالكلمة المذكورة أي استوى بذاته ـ جماعة من العلماء وبلا ريب أن

---

(١) ص ١٧٥.

فضول الكلام تركه من حسن الإسلام»[1].

وأنا أقول بل تركه من الاعتقاد ولذلك فقد رد المحققون من علماء السلف على من شط في ذلك فقال بلوازم بعض الصفات، ومن ذلك القول بإثبات الحركة لله تعالى لأنها من لوازم النزول، فردوا عليهم بأن لوازم الصفات غير مرادة ولا تطّرد في حق الله تعالى، ولازم الصفة ليس صفة لله تعالى لأنه وصف جديد لله سبحانه وتعالى لا ذكر له في كتاب الله ولا في سنة رسوله ﷺ.

ولذلك فقد قال الإمام أحمد رحمه الله: «النزول حق ونقول به من غير انتقال ولا حلول في الأمكنة».

كما نقل ابن البَنّا عن الإمام أحمد قوله في النزول: «لا يقال بحركة ولا انتقال»[2].

وأترك المجال لفارس هذا الميدان عمدة المتأخرين في تقدير عقيدة السلف الصالح شيخ الإسلام وقدوة الأنام ابن تيمية رحمه الله تعالى إذ يقول: إن جميع ما في القرآن من آيات الصفات، فليس عن الصحابة اختلاف في تأويلها، وقد طالعت التفاسير المنقولة عن الصحابة وما رووه من الحديث، ووقفت من ذلك على ما شاء الله تعالى من الكتب الكبار والصغار أكثر من مائة تفسير فلم أجد ـ إلى ساعتي هذه ـ عن أحد من الصحابة أنه تأول شيئاً من آيات الصفات أو أحاديث الصفات بخلاف مقتضاها المفهوم المعروف، بل عنهم من تقرير ذلك وتثبيته وبيان أن ذلك

---

(١) ص ١٧٢ المرجع السابق.

(٢) لوامع الأنوار البهية ١/ ٢٠٩.

من صفات الله ـ ما يخالف كلام المتأولين ـ ما لا يحصيه إلا الله.

وتمام هذا أني لم أجدهم تنازعوا إلا في مثل قوله تعالى: ﴿**يوم يكشف عن ساق**﴾ فروى عن ابن عباس وطائفة أن المراد به الشدة، إن الله يكشف عن الشدة في الآخرة، وعن أبي سعيد وطائفة أنهم عدوها في الصفات للحديث الذي رواه أبو سعيد في الصحيحين[1].

ولا ريب أن ظاهر القرآن لا يدل على أن هذه من الصفات فإنه قال: ﴿**يوم يكشف عن ساق**﴾ نكرة في الإثبات لم يضفها إلى الله، ولم يقل عن ساقه، فمع عدم التعريف بالإضافة لا يظهر أنه من الصفات إلا بدليل آخر، ومثل هذا ليس بتأويل، إنما التأويل صرف الآية عن مدلولها ومفهومها ومعناها المعروف، ولكن كثير من هؤلاء يجعلون اللفظ على ما ليس مدلولاً له، ثم يريدون صرفه عنه، ويجعلون هذا تأويلاً، وهذا خطأ من وجهين كما قدمناه غير مرة»[2].

وقال العلامة ابن القيم:

فصل في تعجيز المتأولين عن تحقيق الفرق بين ما يسوغ تأويله من آيات الصفات وأحاديثها مما لا يسوغ.

لا ريب أن الله وصف نفسه بصفات وسمى نفسه بأسماء

---

(١) ولفظه عن أبي سعيد رضي الله عنه قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «يكشف ربنا عن ساق، فيسجد له كل مؤمن ومؤمنة، ويبقى من كان يسجد في الدنيا رئاء سمعة، فيذهب ليسجد، فيعود ظهره طبقاً واحداً».

(٢) الفتاوي ٦/ ٣٩٤ فتح الباري ٩/ ٦٦٣.

وأخبر عن نفسه بأفعال. وأخبر أنه يحب ويكره ويمقت ويغضب ويرضى ويسخط ويجيء ويأتي وينزل إلى سماء الدنيا وأنه استوى على عرشه وإن له علماً وحياة وقدرة وإرادة وسمعاً وبصراً ووجهاً وإن له يدين ووصفه رسوله بأنه يفرح ويضحك وأن قلوب العباد بين أصبعين من أصابعه وغير ذلك.

فيقال للمتأول: تتأول هذا كله على خلاف ظاهره أم تفسير الجميع على ظاهره وحقيقته أم تفرق بين بعض ذلك وبعضه؟ فإن تأولت الجميع وحملته على خلاف حقيقته كان ذلك عناداً ظاهراً وكفراً صراحاً وجحداً لربوبيته وهذا مذهب الدهرية الذي لا يثبتون للعالم صانعاً. فإن قلت: أثبت للعالم صانعاً ولكن لا أصفه بصفة تقع على خلقه، وحيث وصف بما يقع على المخلوق تأولته، قيل له: فهذه الأسماء الحسنى والصفات التي وصف بها نفسه هل تدل على معان ثابتة هي حق في نفسها أو لا تدل؟ فإن نفيت دلالتها على معنى ثابت كان ذلك غاية التعطيل. وإن أثبت دلالتها على معان هي حق في نفسها ثابت، قيل لك: فما الذي سوَّغ لك تأويل بعضها دون بعض؟ وما الفرق بين ما أثبتها ونفيتها من جهة السمع أو العقل، ودلالة النصوص على أن له سمعاً وبصراً وعلماً وقدرة وإرادة وحياة وكلاماً كدلالتها على أن له محبة ورحمة وغضباً ورضا وفرحاً وضحكاً ووجهاً ويدين. فدلالة النصوص على ذلك سواء، فلم نفيت حقيقة رحمته ومحبته ورضاه وغضبه وفرحه وضحكه وأولتها بالإرادة؟ فإن قلت: إن إثبات الإرادة والمشيئة لا يستلزم تشبيهاً وتجسيماً، وإثبات حقائق هذه الصفات يستلزم التشبيه والتجسيم فإنها لا تعقل إلا في الأجسام، فإن الرحمة رقة تعتري طبيعة الحيوان،

والمحبة ميل النفس لجلب ما ينفعها ودفع ما يضرها وكذلك جميع ما أثبته من الصفات إنما هي أعراض قائمة بالأجسام في الشاهد. فإن العلم انطباع صورة المعلوم في نفس العالم، أو صفة عرضية قائمة به، وكذلك السمع والبصر والحياة أعراض قائمة بالموصوف. فكيف لزم التشبيه والتجسيم من إثبات تلك الصفات ولم يلزم من إثبات هذه؟ فإن قلت: أنا أثبتها على وجه لا يماثل صفاتنا ولا يشبهها. قيل لك: فهلا أثبت الجميع على وجه لا يماثل صفات المخلوقين؟ فإن قلت: هذا لا يعقل، قيل لك: فيكف عقلت سمعاً وبصراً وحياة وإرادة ومشيئة ليس من جنس صفات المخلوقين؟ فإن قلت: أنا أفرق بين ما يتأول وبين ما لا يتأول، بأن ما دل العقل على ثبوته يمتنع تأويله كالعلم والحياة والقدرة والسمع والبصر، وما لا يدل عليه العقل يجب أن يسوغ تأويله كاليد والوجه والضحك والفرح والغضب والرضى فإنه الفعل المحكم دل على قدرة الفاعل، وأحكامه دل على علمه، والتخصيص دل على الإرادة فيمتنع مخالفة ما دل عليه صريح العقل. قيل لك: وكذلك الإنعام والإحسان وكشف الضر وتفريج الكربات دل على الرحمة كدلالة التخصيص على الإرادة سواء. والتخصيص بالكرامة والاصطفاء والاختيار دل على المحبة كدليل ما ذكرت على الإرادة، والإهانة والطرد والإبعاد والحرمان دال على المقت والبغض كدلالة ضده على الرضا. ونقول ثانياً: هب أن العقل لا يدل على إثبات هذه الصفات التي نفيتها فإنه لا ينفيها. والسمع دليل مستقل بنفسه، بل الطمأنينة إليه في هذا الباب أعظم من الطمأنينة إلى مجرد العقل، فما الذي يسوغ لك نفي مدلوله. ويقال ثالثاً: إن كان ظاهر النصوص يقتضي تشبيها وتجسيماً فهو يقتضيه في الجميع، فأوِّل الجميع

وإن كان لا يقضي ذلك لم يجز تأويل شيء منه، وإن زعمت أن بعضها يقتضيه وبعضها لا يقتضيه طولبت بالفرق بين الأمرين.

وقالت طائفة: ما لم يكن ظاهره جوارح وأبعاضاً كالعلم والحياة لا يتأول وما كان ظاهره جوارح وأبعاضاً كالوجه واليدين والقدم فإنه يتعين تأويله لاستلزام إثباته التركيب والتجسيم.

قال المثبتون: جوابنا لكم هو عين الذي تجيبون به خصومكم من الجهمية والمعتزلة نفاة الصفات، فهم قالوا لكم: لو قام به سبحانه صفة وجودية كالسمع والبصر والعلم والقدرة والحياة لكان محلاً للأعراض ولزم التركيب والتجسيم والانقسام، كما قلتم لو كان له وجه ويد وأصبح لزم التركيب والانقسام وحينئذ فما جوابكم لهؤلاء نجيبكم به. فإن قلتم: نحن نثبت هذه الصفات على وجه لا تكون أعراضاً ولا نسميها أعراضاً فلا يستلزم تركيباً ولا تجسيماً. قيل لكم: ونحن نثبت الصفات التي أثبتها الله لنفسه ونفيتموها أنتم عنه على وجه لا يستلزم الأبعاض والجوارح ولا يسمى المتصف بها مركباً ولا جسماً ولا منقسماً. فإن قلتم: هذه لا يعقل منها إلا الأجزاء والأبعاض قلنا لكم: وتلك لا يعقل منها إلا الأعراض»[(1)].

وربما يتساءل البعض قائلاً: هل إثبات الصفات لله تعالى على الوجه اللائق بجلاله وعظمته أمر يجب أن يعلمه كل مسلم؟.

وللإجابة على هذا التساؤل نقول: إن الجماهير والعامة يكفيهم أن يعتقدوا أن كل ما جاء في الكتاب والسنة من

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم ص ٢٢ـ ٢٦ باختصار يسير جداً.

صفات الله تعالى حق، بغير تشبيه ولا تمثيل ومن غير تأويل ولا تعطيل وأن يعتقدوا أن كل ما جاءت به نصوص الكتاب والسنة حق وليس في ظاهر شيء منهما ما يوهم الباطل أو أن شيئاً من ظواهرهما غير مراد من الشارع.

وقد تعرض الإمام الغزالي في رسالته «إلجام العوام من علم الكلام» لهذه المسألة بدقة حيث يقول:

وأما أقل ما يجب اعتقاده على المكلف فهو ما يترجمه قوله: لا إله إلا الله محمد رسول الله. ثم إذا صدق الرسول فينبغي أن يصدقه في صفات الله تعالى فإنه حي قادر عالم متكلم مريد ليس كمثله شيء وهو السميع البصير، وليس عليه البحث عن حقيقة هذه الصفات. وإن الكلام والعلم وغيرهما قديم أو حادث بل لو لم تخطر له هذه المسألة حتى مات، مات مؤمناً وليس عليه تعلم الأدلة التي حررها المتكلمون. بل كلما حصل في قلبه التصديق بالحق بمجرد الإيمان من غير دليل وبرهان فهو مؤمن، ولن يكلف رسول الله ﷺ أكثر من ذلك. وعلى هذا الاعتقاد المجمل استمرت الأعراب وعوام الخلق إلا من وقع في بلدة يقرع سمعه فيها هذه المسائل. كقدم الكلام وحدوثه ومعنى الاستواء والنزول وغيره فإن لم يأخذ ذلك قلبه وبقي مشغولاً بعبادته وعمله فلا حرج عليه، وإن أخذ ذلك بلبه فأقل الواجبات عليه ما اعتقده السلف فيعتقد في القرآن القدم كما قال السلف، القرآن كلام الله غير مخلوق، ويعتقد أن الاستواء حق والسؤال عنه مع الاستغناء بدعة والكيفية فيه مجهولة فيؤمن بجميع ما جاء به الشرع إيماناً مجملاً من غير بحث عن الحقيقة والكيفية. فإن لم ينفعه ذلك، وغلب على قلبه الإشكال والشك فإن أمكن إزالة

شكه وإشكاله بكلام قريب من الأفهام وإن لم يكن قوياً عند المتكلمين ولا مرضياً عندهم ـ فذلك كاف ولا حاجة به إلى تحقيق الدليل بل الأولى أن يزال إشكاله من غير برهان حقيقة الدليل فإن الدليل لا يتم إلا بدرك السؤال والجواب عنه: ومهما ذكرت الشبهة فلا يبعد أن ينكر بقلبه ويكل فهمه عن درك جوابه إذ الشبهة قد تكون جلية والجواب دقيقاً لا يحتمله عقله ـ ولذا زجر السلف عن البحث والتفتيش عن الكلام وإنما زجروا عنه لضعفاء العوام(١).

وقال الإمام الغزالي في رسالته «القسطاس المستقيم»:

«أما الأصول فليس عليك أن تعتقد فيها إلا ما في القرآن فإن الله تعالى لم يستر عن عباده صفاته وأسماءه فعليك أن تعتقد أن لا إله إلا الله وإن الله حي عالم قادر سميع بصير جبار متكبر قدوس ليس كمثله شيء، إلى جميع ما ورد في القرآن واتفق عليه الأئمة فذلك كاف في صحة الدين وإن تشابه عليك شيء فقل: آمنا به كل من عند ربنا، واعتقد كل ما ورد في إثبات الصفات ونفيها على غاية التعظيم والتقديس مع نفي المماثلة واعتقد أنه ليس كمثله شيء وبعد هذا لا تلتفت إلى القيل والقال فإنك غير مأمور به ولا هو على حد طاقتك فإن أخذ يتحذلق ويقول له وقد اختلفت الأشعرية والمعتزلة فقد خرج بهذا عن حد العوام إذ العامي لا يلتفت قلبه إلى مثل هذا ما لم يحركه شيطان الجدل فإن الله لا

---

(١) ص ٢/٥٩ ج الرسالة الوعظية لأبي حامد الغزالي، ضمن مجموعة القصور العوالي من رسائل الإمام الغزالي تحقيق محمد مصطفى أبو العلا.

يهلك قوماً إلا يؤتيهم الجدل كذلك ورد الخبر»[1].

ويقول شيخ الإسلام: الواجب أمر العامة بالجمل الثابتة بالنص والإجماع ومنعهم من الخوض في التفصيل الذي يوقع بينهم التفرقة والاختلاف، فإن الفرقة والاختلاف من أعظم ما نهى الله عنه ورسوله» [الفتاوي ١٢/ ٢٣٧] فالمسلم العامي يقول: ما أمرني الله به قبلته وما نهاني عنه انتهيت، فإذا اعتقد ذلك بقلبه وأقر به بلسانه وألزم جوارحه ذلك كان مؤمناً بالكل من حيث الجملة.

ويقول الحافظ ابن حجر في «فتح الباري»: والصواب الإمساك عن أمثال هذه المباحث والتفويض إلى الله في جميعها والاكتفاء بالإيمان بكل ما أوجب الله في كتابه أو على لسان نبيه له أو تنزيهه عنه عن طريق الإجمال»[2].

---

(١) ج ١/ ٦٣ـ ٦٤ ضمن مجموعة القصور العوالي.

(٢) «فتح الباري» ١٣/ ٣٨٢.

فرية لا شبهة

نتيجة لموقف الأشاعرة المغاير لموقف السلف الصالح من صفات الله الخبرية والفعلية، توهم البعض أنه يلزمهم من ذلك التكفير والتضليل و . . . وهذا بالتالي يؤدي إلى أن ينسب ذلك الحكم إلى كثير من علماء الأمة حيث يزعمون أن جلهم من الأشاعرة.

ولا شك أن هذا الكلام ينطوي على مغالطات كبيرة وافتراءات مكشوفة لأن علماء السلف لم يكفروا الأشاعرة، ولنترك المجال لشيخ الإسلام ابن تيمية ليجيب على ذلك فيقول في مقام كلامه على الأشاعرة: «مع أني دائماً ومن جالسني يعلم ذلك مني: إني من أعظم الناس نهياً عن أن ينسب معيَّن إلى تكفير، وتفسيق، ومعصية، إلا إذا علم أنه قد قامت عليه الحجة الرسالية التي من خالفها كان كافراً تارة، وفاسقاً أخرى، وعاصياً أخرى، وإني أقرر أن الله قد غفر لهذه الأمة خطأها، وذلك يعم الخطأ في المسائل الخبرية القولية والمسائل العلمية».

وما زال السلف يتنازعون في كثير من هذه المسائل ولم يشهد أحد منهم على أحد بكفر ولا بفسق ولا معصية، كما أنكر شريح قراءة من قرأ ﴿**بل عجبتُ ويسخرون**﴾ وقال: إن الله لا يعجب، فبلغ ذلك إبراهيم النخعي فقال: إنما شريح شاعر يعجبه

علمه، كان عبد الله[1] أعلم منه وكان يقرأ: (بل عجبتَ).

وكما نازعت عائشة وغيرها من الصحابة في رؤية محمد ﷺ ربه[2]، وقالت: من زعم أن محمداً رأى ربه فقد أعظم على الله الفرية، ومع هذا لم تقل لابن عباس ونحوه من المنازعين لها: إنه مفتر على الله. وكما نازعت في سماع الميت كلام الحي، وفي تعذيب الميت ببكاء أهله وغير ذلك.

ثم الشخص المعيَّن يلتغي حكم الوعيد فيه: بتوبة، أو حسنات ماحية، أو مصائب مكفرة، أو شفاعة مقبولة.

والتكفير هو من الوعيد. فإنه وإن كان القول تكذيباً لما قاله الرسول ﷺ، لكن قد يكون الرجل حديث عهد بالإسلام، أو نشأ ببادية بعيدة، ومثل هذا لا يكفر بجحد ما يجحده حتى تقوم عليه الحجة، وقد يكون الرجل لم يسمع تلك النصوص، أو سمعها ولم تثبت عنده، أو عارضها عنده معارض آخر أوجب تأويلها، وإن كان مخطئاً»[3].

ويقول رحمه الله في موضع آخر عن أتباع الأشعري:

«وأتباعه الذين عرفوا رأيه، وأظهروا من مخالفة أهل السنة والحديث ما هو لازم لقولهم، ولم يهابوا أهل السنة والحديث، أو يعظموا أو يعتقدوا صحة مذاهبهم كما كان هو يرى ذلك. ولهذا كان متأخرو أصحابه كأبي المعالي ونحوه أظهر تجهماً وتعطيلاً من متقدميهم، وهي مواضع دقيقة يغض الله لمن أخطأ

---

(١) وهو ابن مسعود الصحابي الجليل رضي الله عنه.

(٢) وذلك في ليلة معراج النبي عليه الصلاة والسلام.

(٣) مجموع الفتاوي ٣/ ٢٢٧- ٢٣١ بتصرف يسير.

فيها بعد اجتهاده، ولكن الصواب ما أخبر به الرسول، فلا يكون الحق في خلاف ذلك قط، والله أعلم»(١).

ويقول سماحة شيخنا العلامة الجليل عبد العزيز بن باز في الرد على هذه الفرية: «ليس من أهل العلم السلفيين من يكفر هؤلاء أي الحافظ ابن حجر وغيره من الأشاعرة ـ وإنما يوضحون أخطاءهم في تأويل الكثير من الصفات، ويوضحون إن ذلك خلاف مذهب سلف الأمة، وليس ذلك تكفيراً لهم، ولا تمزيقاً لشمل الأمة، ولا تفريقاً لصفهم، وإنما في ذلك النصح لله ولعباده وبيان الحق والرد على من خالفه بالأدلة النقلية والعقلية، والقيام بما أوجب الله سبحانه على العلماء من بيان الحق وعدم كتمانه والقيام بالدعوة إلى الله والإرشاد إلى سبيله، ولو سكت أهل الحق عن بيانه لاستمر المخطئون على خطئهم وقلدهم غيرهم في ذلك، وباء الساكتون باثم الكتمان.

فإذا استمر أهل السنة في سكوتهم عن بيان أخطأ من خالف الكتاب والسنة شابهوا بذلك أهل الكتاب المغضوب عليهم والضالين(٢).

ويقول سماحته في موضع آخر:

الفرق المخالفة لأهل السنة متفاوتون في خطئهم كالخوارج والمعتزلة والجهمية بلا شك، ولكن ذلك لا يمنع من بيان خطأ الأشاعرة فيما أخطاءوا فيه، ومخالفتهم لأهل السنة في ذلك،

---

(١) مجموعة تفسير ابن تيمية ص ٢٤٧.

(٢) من رسالة: تنبيهات هامة على ما كتبه الشيخ الصابوني في الصفات لسماحة الشيخ عبد العزيز بن باز ص ٤٠.

كما قد بين خطأ غيرهم لإظهار الحق وبيان بطلان ما يخالفه تبليغاً عن الله سبحانه وعن رسوله ﷺ وحذراً من الوعيد المذكور في قوله تعالى: **﴿إن الذين يكتمون ما أنزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب أولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون إلا الذين تابوا وأصلحوا وبينوا فأولئك أتوب عليهم وأنا التواب الرحيم﴾**. ثم يقال: ليس الأسلم تفويض الأمر في الصفات إلى علام الغيوب، لأنه سبحانه بيَّنها لعباده وأوضحها في كتابه الكريم وعلى لسان رسوله الأمين ﷺ ولم يبيِّن كيفيتها، فالواجب تفويض علم الكيفية لا علم المعاني وليس التفويض مذهب السلف بل هو مذهب مبتدع مخالف لما عليه السلف الصالح، وقد أنكر الإمام أحمد رحمه الله وغيره من أئمة السلف على أهل التفويض وبدَّعوهم، لأن مقتضى مذهبهم أن الله سبحانه خاطب عباده بما لا يفهمون معناه ولا يعقلون مراده منه، والله سبحانه وتعالى يتقدس عن ذلك، وأهل السنة والجماعة يعرفون مراده سبحانه بكلام ويصفونه بمقتضى أسمائه وصفاته، وينزهونه عن كل ما لا يليق به عز وجل.

وقد علموا من كلامه سبحانه ومن كلام رسول الله ﷺ أن سبحانه موصوف بالكمال المطلق في جميع ما أخبر به عن نفسه أو أخبر به عنه رسوله ﷺ»(١).

ويقول سماحة العلامة شيخنا عبد الله بن حميد رحمه الله: «ومن أوَّل نصوص الصفات أو قال إنها ألفاظ لا يعقل معناها، ولا يدرى ما أراد الله ورسوله منها، ولكن نقرأها ألفاظاً لا معاني

(١) ص ١٢ المرجع السابق.

لها، فقد أخطأ خطأً بيناً، بل هي آيات بينات دالة على أشرف المعاني وأجلها»[1].

كما ينبغي أن يعلم أن علماء السلف الصالح الداعين إلى العقيدة الصحيحة هم علماء القرون الثلاثة المفضلة ولا يستثنى منهم إلا من عرف ببدعة الإرجاء أو الجهمية والاعتزال ويكفي المسلم أن يعلم أنه على الحق إذا علم أنه على عقيدة سلفه فيها الصحابة والتابعون وأتباع التابعين من كبار الأئمة كسفيان الثوري وابن عيينه، وحماد بن زيد وابن عون وابن المبارك وأبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق والإمام البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وأبو داود وابن ماجه. وقد ذكر الإمام ابن بطه واللالكائي وغيرهما مئات الأسماء من علماء الأمصار الذين كانوا على عقيدة السلف الصالح.

ويقول شيخنا العلامة الألباني في مقدمته الرائعة لمختصر العلو ما نصه: «إني أعتب أشد العتب على الكتاب الإسلاميين اليوم ـ إلا القليل منهم ـ الذين يكتبون على الإسلام كل شيء ما عدا العقيدة السلفية والطريقة المحمدية وأخص بالذكر منهم أولئك الذين يتولون توجيه النشيء الجديد إلى الإسلام وتربيتهم بتربيته وتثقيفهم بثقافته فإنهم لا يحاولون مطلقاً أن يوحدوا مفاهيم حول الإسلام الذي اختلف فيه أهله أشد الاختلاف لا كما يظن بعض المغفلين أو المتغافلين أن الخلاف بينهم في الفروع فقط دون الأصول...

ثم قال في المقدمة نفسها:

---

(١) رسالة في التوحيد، لسماحة ص ١١٨.

«ولقد تنبه لهذا أخيراً بعض الدعاء الإسلاميين، فهذا هو الأستاذ الكبير سيد قطب رحمه الله تعالى، فإنه بعد أن قرر تحت عنوان «جيل قرآني فريد» إن هذه الدعوة أخرجت جيلاً مميَّزاً في الإسلام كله وفي تاريخ البشرية جميعه وإنها لم تعد تخرج من ذلك الطراز مرة أخرى، تساءل عن السبب مع أن قرآن هذه الدعوة لا يزال وحديث الرسول ﷺ وهديه العملي وسيرته الكريمة كلها بين أيدينا كما كانت بين يدي ذلك الجيل الأول ولم يغب إلا شخص رسول الله ﷺ «ثم نقل الألباني عن سيد كلاماً طويلاً، اخترت منه عدة سطور لأنني وجدت فيها مختصر كلامه السابق، يقول رحمه الله:

«كان رسول الله ﷺ يريد صنع جيل خالص القلب خالص العقل خالص التصور خالص الشعور خالص التكوين من أي مؤثر آخر غير المنهج الإلهي الذي يتضمنه القرآن الكريم. ذلك الجيل استقى إذن من ذلك النبع وحده فكان له في التاريخ ذلك الشأن الفريد ثم ما الذي حدث؟

اختلطت الينابيع! صبت في النبع الذي استقت منه الأجيال التالية فلسفة الأغريق ومنطقهم وأساطير الفرس وتصوراتهم وإسرائيليات اليهود ولاهوت النصارى وغير ذلك من رواسب الحضارات والثقافات واختلط هذا كله بتفسير القرآن الكريم وعلم الكلام كما اختلط بالفقه والأصول أيضاً وتخرج على ذلك النبع المشوب سائر الأجيال بعد ذلك الجيل فلم يتكرر ذلك الجيل أبداً. إلى أن قال: نحن اليوم في جاهلية كالجاهلية التي عاصرها الإسلام أو أظلم كل ما حولنا جاهلية.. تصورات الناس

وعقائدهم وعاداتهم وتقاليدهم موارد ثقافتهم فنونهم وآدابهم، شرائعهم وقوانينهم. حتى الكثير مما تحسبه ثقافة إسلامية ومراجع إسلامية وفلسفة إسلامية وتفكيراً إسلامياً هو كذلك من صنع هذه الجاهلية.

لذلك لا تستقيم قيم الإسلام في نفوسنا ولا يتضح تصور الإسلام في قولنا ولا ينشأ فينا جيل ضخم من الناس من ذلك الطراز الذي أنشأه الإسلام أول مرة.

فلا بد إذن في منهج الحركة الإسلامية أن نتجرد في فترة الحضانة والتكوين من كل المؤثرات الجاهلية التي نعيش فيها ونستمد منها، لا بد أن نرجع ابتداء إلى النبع الخالص الذي استمد منه أولئك الرجال النبع المضمون الذي لم يختلط ولم تشبه شائبه، نرجع إليه نستمد منه تصورنا لحقيقة الوجود كله ولحقيقة الوجود الإنساني ولكافة الارتباطات بين هذين الوجودين وبين الجود الكامل الحق: وجود الله سبحانه. ومن ثم نستمد تصوراتنا للحياة وقيمنا وأخلاقنا ومفاهيمنا للحكم والسياسة والاقتصاد وكل مقومات الحياة. ثم لا بد لنا من التخلص من ضغط المجتمع مع الجاهلية والتصورات الجاهلية والتقاليد الجاهلية في خاصة نفوسنا، ليست مهمتنا أن نصطلح مع واقع هذا المجتمع الجاهلي ولا أن ندين بالولاء له فهو بهذه الصفة صفة الجاهلية غير قابل لأن نصطلح معه. إن مهمتنا أن نغيِّر أنفسنا أولاً لنغيِّر هذا المجتمع أخيراً.

وسنلقى في هذا عنتا ومشقة وستفرض علينا تضحيات

باهظة ولكننا لسنا مخيَّرين إذا نحن شئناً أن نسلك طريق الجيل الأول الذي أقر الله منهجه الإلهي ونصره على منهج الجاهلية»[1].

وأسوق في نهاية هذه المبحث قول العلامة الشوكاني في تفسيره عند آية سورة الأعراف ﴿**رب أرني أنظر إليك**﴾ بعد أن ناقش منكري رؤية الله تعالى في الآخرة ثم قال: ولكن الاعتقاد لمذهب نشأ الإنسان عليه وأدرك عليه آباءه وأهل بلده مع عدم التنبيه لما هو المطلوب من العباد لهذه الشريعة المطهرة يوقع في التعصب، والمتعصب وإن كان بصره صحيحاً فبصيرته عمياء، وأذنه عن سماع الحق صماء يدفع الحق وهو يظن أنه ما دفع غير الباطل ويحسب ما نشأ عليه من الحق غفلة منه وجهلاً بما أوجبه الله عليه من النظر الصحيح وتلقي ما جاء به الكتاب والسنة بالإذعان والتسليم، وما أقل المنصفين بعد ظهور هذه المذاهب في الأصول والفروع فإنه صار بها باب الحق مرتجَّاً وطريق الإنصاف مستوعرة والأمر لله سبحانه والهداية منه.

يأبى الفتى إلا اتباع الهوى ومنهج الحق له واضح[2]

وقد وقفت على عبارة لطيفة للإمام أحمد رحمه الله، ذكرها أبو الفضل عبد الواحد بن عبد العزيز بن الحارث التميمي في اعتقاد الإمام أحمد. فقال: وكان دعاؤه في سجوده «اللهم من كان من هذه الأمة على غير الحق وهو يظن أنه على الحق فرده إلى الحق ليكون من أهل الحق»[3].

---

(١) انظر مقدمة شيخنا الألباني لمختصر العلو ص ٥٧ وما بعدها.

(٢) تفسير فتح القدير ٢/ ٢٣١.

(٣) طبقات الحنابلة لابن أبي يعلي ج ٢ ص ٣٠٧.

أخي القارىء، أرجو الله تعالى أن تكون قد وفقت في هذا البحث الموجز لبيان جانب الصواب في هذه المسألة التي لا بد لكل مسلم أن يكون معتقده فيها موافقاً ومطابقاً لما كان عليه سلف هذه الأمة، لأن العودة إلى هذه العقيدة هي المؤشر الصحيح الذي يعني أننا جادون حقاً في العودة إلى حقائق هذا الدين. فالله تعالى يقول: **﴿إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم﴾**. لأن الإصلاح إنما يبدأ من العقيدة وهذا يعني باختصار إعادة العلاقة الصحيحة بينك وبين ربك أيها المسلم، ورسوله ﷺ يقول: «إذا تبايعتم بالعينة.. سلَّط الله عليكم ذلاً لا ينزعه عنكم حتى ترجعوا إلى دينكم».

والدين الحق هو ما كان عليه سيد الخلق وأصحابه البررة الأخيار، والتابعون المتقون الأطهار، ومن سلك سبيلهم من علماء الأمة وعلى رأسهم الأئمة الأربعة وبذلك يكون المسلك في منجاة من الضلال، متبعاً سبيل المؤمنين، غير مشاق لسنة النبي ﷺ، سائراً في ركب الصادقين **﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين﴾**.

كما أرجو من الذين لا يعجبهم هذا الكلام أن يفتحوا قلوبهم للحقيقة ويرتفعوا عن النظرة الضيقة والخصومات المقيتة المتوارثة التي لم ينتج عنها سوى ما يوقع الفرقة ويثير البغضاء ويرضي الشيطان ويفرح أعداء الإسلام.

نسأل الله تعالى أن يهدينا الصراط المستقيم ويمن علينا بالثبات عليه **﴿ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من لدنك**

رحمة إنك أنت الوهاب﴾ سبحانك اللهم وبحمدك، لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك.

وصلى الله وسلم على سيدنا ونبينا وإمامنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. والحمد لله رب العالمين.

مراجع البحث

* **الإبانة عن أصول الديانة**، أبو الحسن الأشعري ـ ط.
* **الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة**، خ ـ لأبي عبد الله عبيد الله بن محمد بن بطة العكبري.
* **إثبات الفوقية والاستواء**، ط ـ ضمى مجموعة الرسائل المنيرية.
* **اجتماع الجيوش الإسلامية**، ط الإمام ابن القيم، **دار المعرفة**.
* **الأسماء والصفات**، ط ـ البيهقي.
* **الأعلان والتوبيخ لمن ذم التاريخ**، ط ـ السخاوي.
* **أعلان الساجد بأحكام المساجد**، ط ـ الزركشي.
* **أضواء البيان**، ط ـ الأمين الشنقيطي.
* **أقاويل الثقات**، خ ـ الشيخ مرعي الكرمى المقدس، **دار الكتاب العربي**.
* **إيثار الحق على الخلق**، لابن المرتضى ـ ط، **دار الكتب العلمية ـ لبنان**.
* **تأويل مختلف الحديث**، ط ـ ابن قتيبة، **مكتبة الكليات الأزهرية**.
* **تبين كذب المفتري**، ط ـ الحافظ ابن عساكر، **دار الكتاب العربي**.
* **التحفة المهدية في شرح التدمرية**، ط ـ فالح بن مهدي.
* **تفسير الكشاف**، ط ـ الزمخشري.
* **القرآن العظيم**، ط ـ ابن كثير.
* **تلبيس إبليس**، ابن الجوزي ـ تحقيق الوانلي، دار الوعي لبنان.
* **تنبيهات هامة على ما كتبه الصابوني في الصفات**، لسماحة الشيخ ابن باز.

* **التوحيد وإثبات صفات الرب**، لإمام الأئمة ابن خزيمة، **تحقيق**: **د: خليل هراس**.
* **حاشية الصاوي على الجلالين**.
* **الحجة في بيان المحجة**، خ ـ الشيخ أبو إسماعيل الأصفهاني التيمي.
* **الحلية**، ط ـ الحافظ أبو نعيم الأصبهاني، **دار الفكر العربي**.
* **خصائص التصور في القرآن الكريم**، ط ـ سيد قطب.
* **خلق أفعال العباد**، ط ـ الإمام البخاري، **تحقيق**: **النشار والطالبي**.
* **الدر المنثور في التفسير بالمأثور**، ط ـ السيوطي، **الناشر أمين دمج ـ لبنان**.
* **دراسات في منهج الأسماء والصفات**، ط ـ الأمين الشنقيطي، **مؤسسة مكة**.
* **ذم التأويل**، ط ـ لابن قدامة المقدسي.
* **ذيل طبقات الحنابلة**، ط ـ لابن رجب الحنبلي، **الناشر**: **دار المعرفة ـ لبنان**.
* **الرد على الجهمية**، ط ـ عثمان بن سعيد الدارمي، **تحقيق النشار والطالبي**.
* **الرد على المبتدعة**، خ ـ ابن البناء **مركز البحث العلمي بمكة**.
* **رسالة أهل الثغر**، خ ـ للإمام أبي الحسن الأشعري **نسخة تركيا**.
* **رسالة في الاعتقاد**، خ ـ لابن أبي زمنين، **نسخة تركيا**.
* **الرسالة الكبرى**، ط ـ لشيخ الإسلام ابن تيمية **إحياء التراث العربي ـ لبنان**.
* **شرح السنة**، ط ـ للبغوي **المكتب الإسلامي**.
* **شرح أصول السنن**، خ ـ الإمام اللالكائي، **مركز البحث العلمي بمكة**.
* **شرح حديث النزول**، ط ـ ابن تيمية، **مركز البحث العلمي بمكة**.
* **شرح العقيدة الطحاوية**، ط ـ لابن أبي العز الحنفي **المكتب الإسلامي**.

* **التشريعة**، ط ـ للإمام أبي الحسين الآجري، **تحقيق**: **حامد الفقي**.
* **الصفات**، خ ـ الدارقطني.
* **طبقات الحنابلة**، ط ـ لابن أبي يعلى، **دار المعرفة ـ لبنان**.
* **العقائد**، خ ـ لابن كثير الدمشقي، **مركز البحث العلمي بمكة**.
* **عقيدة المسلم**، ط ـ للشيخ محمد الغزالي السقا.
* **عقيدة المسلم**.
* العلل، خ ـ للإمام الدارقطني، **مكتبة الشيخ عبد الرحيم صديق**.
* العلو، ط ـ للذهبي، **تحقيق**: **عبد الرحمن عثمان**
* **الغنية**، ط ـ للإمام عبد القادر الجيلاني ـ الطبعة الثالثة ١٩٥٦م.
* **سنن أبي داود**، **تحقيق**: **محيي الدين عبد الحميد**.
* **سنن ابن ماجه**، **تحقيق**: **محمد فؤاد عبد الباقي**.
* **سنن الترمذي**، **تحقيق**: **إبراهيم عطوة**.
* **سنن الدارمي**، **نشر دار إحياء السنة النبوية**.
* **سنن النسائي**، مع حاشية السيوطي، **دار الفكر ـ لبنان**.
* **السنن الكبرى**، للبيهقي، **دار الفكر ـ لبنان**.
* **صحيح مسلم**، **تحقيق**: **محمد فؤاد عبد الباقي**.
* **فتح الباري**، للحافظ ابن حجر ط ـ السلفية.
* **الفقه الأكبر**، للإمام أبي حنيفة، **دار الكتب العلمية ـ بيروت**.
* **كشف الخفا**، ط ـ للعجلوني، **مكتبة القدسي**.
* **لمعة الاعتقاد**، ط ـ لابن قدامة المقدسي.
* **لوامع الأنوار البهية**، ط ـ للسفاريني ـ مطبعة المنار ١٣٢٣هـ، **مطبعة المنار**.
* **مجموع فتاوي شيخ الإسلام**، ابن تيمية ط ـ الرياض.
* **مسند الإمام أحمد**، **المكتب الإسلامي**.
* **مسائل الإمام أحمد**، لأبي داود السجستاني.
* **المستدرك**، لأبي عبد الله الحاكم، **نشر**: **دار الفكر ـ بيروت**.
* المعجم الكبير، لأحمد بن سليمان الطبراني، **تحقيق**: **حمدي عبد المجيد**.

* **المنخول في الأصول**، ط ـ لأبي حامد الغزالي، **تحقيق: د. حسن هيتو.**

* **مناقب أحمد**، ط ـ ابن الجوزي، **تحقيق: د. عبد الله التركي.**

* **موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول**، ط ـ ابن تيمية.

* **ميزان الاعتدال**، ط ـ للذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي.

* **نقض الدارمي على المرسي**، ط ـ عثمان بن سعيد الدارمي، **تحقيق: النشار والطالبي.**

* **الملل والنحل**، للشهرستاني، **تحقيق: سيد الكيلاني.**

فهرس الموضوعات